

التصنيع والتحضر

دكتور

محمد عباس إبراهيم

أستاذ ورئيس قسم الأنثروبولوجيا

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

دار المعرفة الجامعية

طبع نشر توزيع

التصنيـع والمدن الجديـدة

دراسة أنثروبولوجية لمدينة كيما بأسوان

دكتور

محمد عباس إبراهيم

أستاذ ورئيس قسم الأنثروبولوجيا

كلية الآداب – جامعة الإسكندرية

2011



عدد الصفحات :-٢٠٠

المؤلف:د.محمد عباس إبراهيم

عنوان الكتاب : التصنيع والمدن الجديدة

دراسة أنثروبولوجية لمدينة كيما بأسوان

رقم الايداع :-

حقوق النشر والتوزيع

الاداره :- ٣٦ ش سوتير - الازريطة - أمام كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية - جمهورية مصر العربيه
تليفاكس :- ٠٠٢٠٣٤٨٧٠١٦٣
محمول :- ٠٠٢٠١٢١٦٦٦٩١٣
الفرع الثاني :- ٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبي - الاسكندريه
Email: -
darelmaarefa@gmail.com,d_maarefa@yahoo.com
Web site: - www.darelmaarefa.com

إهــداء

إلى جيلي :

سلمى ... وملك

مع الأمنيات بمستقبل مشرق

محتويات الكتاب

الموضوع	صفحة

مقدمـــة :

ارتبط مفهوم الأنثروبولوجيا الاجتماعية لدى كثير من المفكرين والدارسين بأنه العلم الذى يهتم بدراسة المجتمعات البدائية والبسيطة، وفى ضوء هذا المفهوم نشأت هناك تفرقة لدى كثير من العلماء بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية، حيث أن علم الاجتماع فى تصورهم يتناول موضوعات وظاهرات للحياة الاجتماعية أكثر تطوراً وتقدمًا، وأنه يهتم على الخصوص بمشكلات المجتمعات الحضرية Urban Societies والمجتمعات المتمدينة، بينما تهتم الأنثروبولوجيا الاجتماعية بدراسة نظم الحياة الاجتماعية لدى المجتمعات والقبائل البدائية، وربما كانت تصورات هؤلاء العلماء حول التفرقة فى مجال الدراسة فى كل من العلمين ترجع إلى الظروف التاريخية التى أحاطت بنشأة الأنثروبولوجيا الاجتماعية، حيث أن الأنثروبولوجيين الأوائل اعتمدوا إلى حد كبير على التعرف على نظم الحياة الاجتماعية فى المجتمعات البدائية –لدرجة أننا نجد أن عالم الأنثروبولوجيا الأمريكى الشهير "فرانس بواس Frans Boas" كان يرفض على تلاميذه دراسة أى مجتمع دراسة أنثروبولوجية ما لم يكن هذا المجتمع من المجتمعات البسيطة– وحاولوا فى ذلك صياغة الأسس والقواعد التى تستند إليها الدراسة فى مجال الأنثروبولوجيا الاجتماعية.

وبذلك ظلت الأنثروبولوجيا الاجتماعية فترة طويلة نسبيًا من تاريخها القصير تقصر اهتمامها على ما كان يعرف باسم "المجتمعات البدائية". ومع أن مجال الأنثروبولوجيا اتسع كثيرًا فى السنوات الأخيرة بحيث أصبح الأنثروبولوجيون يدرسون كل أنواع المجتمعات البشرية على اختلاف درجات تقدمها وتحضرها وتعقدها، فإنهم لا يزالون يفضلون تركيز جهودهم فى دراسة هذه المجتمعات على الجماعات المحلية الصغيرة، كأن يدرسون مدينة من المدن الصغرى أو أحد المصانع وما إلى ذلك[1].

وقد تطورت مجالات الدراسة فى الأنثروبولوجيا إلى أن أصبحت من الملامح الأساسية المميزة للدراسات الأنثروبولوجية المعاصرة أنها اتجهت نحو دراسة

---

[1] دكتور أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعى، الجزء الأول، المفهومات، الطبعة الثالثة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠، ص: ١٣٨.

المجتمع الحضرى ودراسة البيئة الصناعية، ومثال ذلك ما فعله "وليام لويد وورنر W. Lloyd Warner" وزملاؤه من تطبيق المنهج الأنثروبولوجى فى الدراسات الحضرية، حيث درس وورنر وزملاؤه البناء الطبقى لثلاث مجتمعات محلية هى "يانكى سيتى Yankee City" و "الأولد سيتى Old City" و "جونزفيل Jonesville". وقد اختار وورنر تلك المجتمعات المحلية الصغيرة الواقعة فى نيو إنجلاند شرقى الولايات المتحدة الأمريكية، والتى تتميز بعدم الزيادة السكانية، كما أن ملامح أفرادها لا تزال مرتبطة بمصلحة الجماعة، واستطاع وورنر أن يقارن نتائج تلك الدراسات مع مجتمع مدينة شيكاغو حيث جاءت الدراسة الأخيرة تؤكد على ضرورة فهم ودراسة الأبنية الاجتماعية المتغيرة فى المدن للقضاء على التفكك وتفادى العجز فى الوظائف بسد الثغرات التى تظهر فى البناء الاجتماعى مثل الأسرة، والنظم التربوية، والاقتصادية والتى لها دورها فى الاضطراب والفوضى الاجتماعية.

ثم جاءت عملية التصنيع Industrialization فى مصر كى تلعب دورا هاما فى خلق مجتمعات جديدة، بالإضافة إلى نمو وتطور المجتمعات والمدن الأخرى، كما إنها كانت سببا فى تحويل بعض القرى إلى مدن ومثال ذلك مدينة كفر الدوار التى تقع إلى الجنوب الشرقى من مدينة الإسكندرية فى جمهورية مصر العربية. ففى عام ١٨٨٢ كانت هذه المدينة عبارة عن مستوطنة عمرانية Settlement صغيرة لا يزيد عدد سكانها عن ٧٥٠ نسمة، كما أن عدد سكانها لم يزد على ١٩٨٠ نسمة (فى عام ١٨٩٧، ولكن بعد أن أصبحت مركزا لصناعة الغزل والنسيج أثناء الحرب العالمية الثانية قفز عدد سكانها فى عام ١٩٤٧ إلى ١١,٠٥٣ نسمة ثم إلى ٤٣,٢١٧ نسمة فى عام ١٩٦٠. وهناك مثل آخر لأثر الصناعة فى نمو المدن وزيادة سكانها نسوقه من حلوان فى جمهورية مصر العربية أيضا، فمن المعروف لدى الكثير أن شهرة مدينة حلوان التى تقع على الضفة الشرقية للنيل وإلى الجنوب من مدينة القاهرة ترتبط منذ العصر الأموى بكونها مدينة للاستراحة Spa Town غير أنه فى عهد الثورة ونتيجة لبرامج التصنيع فقد أختيرت لتكون مركزا للصناعات الثقيلة ولا سيما الصناعات الحديدية ومن ثم فقد شيد بها بعد عام ١٩٥٨ كثير من المصانع لدرجة أنها أصبحت

اليوم من أهم المناطق الصناعية فى مصر إذ أصبحت مداخن المصانع من أهم المظاهر المورفولوجية فى حلوان مدينة الإستشفاء وعيون الماء الإرتوازية.

والمثال الثالث فى ذلك، هو المدينة الصناعية التى نشأت وظهرت نتيجة التصنيع فى المنطقة الجنوبية بأسوان، وهى مدينة كيما الصناعية التابعة لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) بأسوان. حيث أدت الصناعة هناك إلى تكوين مجتمع صناعى حضرى متكامل روعى فى تخطيطه الحضرى والاجتماعى اكتفاء مصادر الخدمات التى توفر لسكان المنطقة والمدينة الاستقرار والتكيف الاجتماعى، وهو الموضوع الرئيسى لموضوعات هذا الكتاب.

وفى ضوء التطوير الذى شهدته فروع ومجالات الأنثروبولوجيا العامة فى السنوات الأخيرة جاءت الأنثروبولوجيا الحضرية لتؤكد وتثبت أهميتها النظرية والمنهجية فى دراسة بعض المجتمعات الحضرية والصناعية على المستويين المحلى والعالمى. ويظهر الدور والإسهام الرئيسى للأنثروبولوجيا الحضرية من خلال موضوعاتها الهامة التى تتناولها بالدراسة والتى تتمثل فى التركيز على دراسة الهجرة الريفية- الحضرية ونمو المدن، ودراسة الروابط القرابية فى المدينة ومدى تماسكها والعوامل التى تؤدى إلى تفككها، وكذلك دراسة المهاجرين وأحوالهم ومشكلات التكيف الذاتى أو النفسى لهؤلاء فى المدينة والبيئة الصناعية، فضلا عن دراسة موضوعات هامة مثل الطبقات، والطوائف، والجماعات العرقية، والثقافات الفرعية، وأخيرا جاءت أحدث اهتمامات الأنثروبولوجيا الحضرية مركزة على دراسة النمط الاجتماعى والثقافى المميز لسكان الأحياء الرأسية أو ناطحات السحاب Skyscrapers، إلى جانب موضوعات أخرى عديدة فى هذا المجال المثمر.

أما عن الاتجاهات المنهجية الملائمة لدراسة المجتمع الحضرى والبيئة الصناعية بالطريقة الأنثروبولوجية فتختلف مستويات الدراسة فى معالجة البحوث الحضرية، حيث تتمثل تلك المستويات من حيث ارتباطها بطبيعة المصطلحات نفسها مثل حضرى Urban، ومدينة City، أو التحضر Urbanization فنجد أن ما يتعلق بمعالجة الحضرية أو خصائص المدينة هو الكشف عن الملامح والخصائص الفيزيقية

والإيكولوجية المرتبطة بالحياة الاجتماعية فى المجتمع، أما ما يتصل بمعالجة مفهوم التحضر ذاته فيهدف إلى الكشف عن الخصائص والاتجاهات الاجتماعية والثقافية فى المجتمع.

وبالإضافة إلى الطرق المنهجية المعتادة فى دراسات البحث الأنثروبولوجي وهي الملاحظة والملاحظة بالمشاركة والمقابلات بأنواعها المختلفة علاوة على الاتجاهات التاريخية والتحليلية والمقارنة، توجد مداخل منهجية لدراسة المجتمعات الحضرية الآن وهي:

أولا: إثنوجرافيا العينة الصغيرة Urban Microethnography وتتضمن على:

١- أساليب دراسة الحياة الشخصية Biographic Techniques

٢- أساليب دراسة مفاهيم او معانى العرقية Ethno- Semantic Techniques

٣- أساليب دراسة شبكة الحياة الاجتماعية Network Techniques

٤- دراسات المجتمع الحضرى الصغير Urban Community Studies

٥- التحليل الإثنوجرافى التقليدى Traditional Ethnographic Analysis

٦- المقابلات الرسمية Formal Interviewing

ثانيا: إثنوجرافيا العينة الكبيرة Urban Macroethnography وتشمل على:

١- مداخل البناء الاجتماعى الحضرى Urban Macroethnography

٢- المدخل الإيكولوجى Ecological Approach

٣- الإثنولوجيا الحضرية Urban Ethnology

وجاءت محتويات هذا الكتاب فى ستة فصول معتمدة على الدراسة الأنثروبولوجية التى أجريت على مدينة كيما الصناعية بأسوان فى الفترة من عام ١٩٧٦ وحتى ١٩٧٩ شمل الفصل الأول مدخل نظرى لمفاهيم التصنيع والتحضر من خلال عرض ثلاث اتجاهات نظرية أساسية فى البحث الاجتماعى عامة والأنثروبولوجى بصفة خاصة وهى آراء كل من لويس ورث، ووليام لويد وورنر، ومانتج ناش ثم تضمن الفصل الأول أيضا بعض الآراء حول نشأة المدينة وتطورها والنمو الحضرى. وجاء الفصل الثانى حول فهم المدخل والعناصر الإيكولوجية المميزة

لمدينة كيما الصناعية ومدى تأثير النشاط البشرى فى علاقاته مع تلك البيئة داخل المدينة الحضرية الصغيرة. أما الفصل الثالث فتناول تحليل الحياة الاقتصادية والمهنية فى المدينة الصناعية الجديدة والتغيرات التى لحقت بنظام تقسيم العمل الاجتماعى فى البيئة الصناعية. أما الفصل الرابع فكان رؤية واقعية لما أحدثه التصنيع والتحضر على النظام الاجتماعى للحياة الاجتماعية من خلال مفهوم الزواج والاختيار الزواجى وما لحق بالحياة العائلية والأسرية من تغير. وجاء الفصل الخامس مركزا على أهمية الجماعات الإنتمائية والجماعات العرقية ودورها فى التنظيم الاجتماعى غير الرسمى فى المدينة الصناعية وهو التنظيم النقابى، وعلاقة ذلك التنظيم بالمستويات الرسمية داخل المدينة وإنعكاس ذلك على الحياة الاجتماعية والثقافية للمدينة. أما الفصل السادس والأخير فكان عرضا موجزا لأهم النتائج الخاصة بأثر التصنيع والتحضر على الحياة الاجتماعية والثقافية فى المدينة الجديدة.

وبعد، فإن كان لهذه الدراسة ان ترى النور فلابد أن يذكر الفضل لأهله وأخص بالشكر والعرفان أستاذى الفاضل الدكتور أحمد أبو زيد الذى أشرف على هذه الدراسة خطوة بخطوة كما لا يفوتنى أن أسجل الشكر والتقدير إلى إدارة شركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) بأسوان وسكان المدينة الصناعية لما أبدوه من روح طيب وتعاون صادق أثناء إجراء الدراسة الحقلية وأخص بالثناء الأستاذ فاروق أبو النجا رئيس أقسام الخدمات الاجتماعية، والأستاذ محمد سليمان أخصائى الإسكان بالمدينة الصناعية وجميع العاملين بالمنطقة الصناعية والمدينة الجديدة.

هذا وآمل أن يسهم هذا الجهد المتواضع بقدر فى المكتبة العربية.

والله ولى التوفيق،

محمد عباس إبراهيم

الإسكندرية فى أول أكتوبر ٢٠٠٥م

الفصل الأول
التصنيع والتحضر: مدخل نظرى

- مدخل لفهم التصنيع.
- اتجاهات نظرية فى دراسة التصنيع والتحضر.
  أولاً: لويس ورث وفهم الحياة الحضرية.
  ثانيًا: لويد وورنر والإسهامات المنهجية فى دراسة المجتمع الصناعى.
  ثالثًا: مانتج ناش والمنظور الأنثروبولوجى.
- نشأة المدينة والنمو الحضرى.

التصنيع والتحضر: مدخل نظري

«تتمتع المدن بطاقات وقدرات
غير متناهية من أجل التكيف
مع الظروف الجديدة للحياة»[1]
لويس ممفرد

مدخل لفهم التصنيع:

على الرغم من الدراسات التي أجريت حول التصنيع والتحضر، والمصطلحات المختلفة للتحضر وكذا الدراسات التي أجريت حول موضوع الهجرة Migration كعامل من العوامل المؤدية إلى التحضر من ناحية، وبين العوامل الاقتصادية ودوافع الهجرة من ناحية أخرى، إلا أن هناك جوانب عديدة تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة سواء في المدن التقليدية أم المستحدثة. وقد ارتبطت بحركة التصنيع كعامل من عوامل التنمية في المجتمعات البشرية أن ظهرت أنواع جديدة من المجتمعات الصناعية الحضرية، تلك المجتمعات التي تطلبت نظرة جديدة في دراستها من قبل العلماء والباحثين المهتمين بالدراسات الأنثروبولوجية من حيث الظروف التي أحاطت بنشأة تلك المجتمعات، وكذلك مداخل الدراسة الملائمة لتفسير وتحليل أوجه الحياة الاجتماعية بتلك المجتمعات التي أطلق عليها "المدن الجديدة New Town".

وإذا كان التحضر يرتبط بالتصنيع في كثير من النواحي إلا أنهما متغيران مستقلان عن بعضهما. ففي بعض البلاد سار التصنيع مع التحضر جنبا إلى جنب وتطوزا معا، وفي بعض البلاد الأخرى مازال التحضر والتصنيع يتطوران وينموان معا وقد يزداد نمو أحدهما عن نمو الآخر، ومن ناحية أخرى قد يوجد التحضر في بعض البلاد دون أن يوجد التصنيع كما كان الحال في الصين مثلا إذ ظهرت المدن الكبيرة دون أن تقوم فيها أية صناعة. كذلك قد يوجد التصنيع دون ان توجد درجة عالية من التحضر، ومن ثم يتميز التصنيع عن التحضر ولا يمكن استخدام أحد المصطلحين محل الآخر.

---

(1) Walter Bor, The Making of Cities, Leonard Hill, London, 1972, p. 3.

ولا يوجد معامل ارتباط حتمى بين التصنيع والتحضر، ولو أنهما يحدثـان فى آن واحد، ويوجد الكثير من الشواهد والأدلة عن وجود معامل ارتباط مباشـر بـين تطور التحضر وتطور التصنيع حتى قد يبدو أن أحدهما سبب للآخر، وعلى الرغم من أنه يوجد غالبًا تلازم واتفاق بين التصنيع والتحضر إلا أن العلاقة السببية بينهما ليست واضحة تمامًا.

والعلاقة بين التحضر والتصنيع علاقة غير واضحة نوعًـا مـا، لأن بعـض خصائص التصنيع مثل تقسيم العمل الدقيق قد توجد فى كل البلاد غـير الصناعيـة نسبيًا، وقد لا يكون من السهل وجود نظام لتقسيم العمل أكثر تفصيـلاً وتركـيزًا وشمولاً من ذلك النظام الذى يتطلبه نظام الطوائف الذى استمر فى الوجود عدة آلاف من السنين دون أن توجد معه أية درجة هامة من التحضر والتصنيع.

ومن الجدير بالذكر أن الانفجار السكانى قد يؤدى إلى التحضر، لأن الزراعة لا تستطيع امتصاص القوى العاملة كلها خاصة إذ كانت الزراعة كثيفة. وفى إفريقيـا كما فى أمريكا اللاتينية تتبع الأساليب التقليدية فى الزراعـة ورعـى الماشـية علـى مساحات ضيقة من الأراضى. ومع زيادة عدد السكان تتدهور القـدرة الإنتاجيـة للأراضى ويؤدى هذا بالتالى إلى هجرة الريفيين. وهذه الهجرة هى السبب فى التحضر وسوف تستمر هذه الهجرة مهما بذلت الجهود لمنعها أو تأخيرها.

غير أن التحضر ليس حقيقـة ديموجرافيـة وإيكولوجيـة فحسـب بـل وأيضًا أسلوب للحياة إذ تتحول بعض المنـاطق الريفيـة إلى مركبـات متروبوليـة Meteropolitan Complexes وتفقد الكثير من خصائصها الريفية بفضـل وسـائل الاتصال والانتقال السريعة، وبذلك تفقد هذه المناطق عزلتها واكتفاءها الذاتى، وقـد تصبح الاختلافات بين النظام الزراعى وبين النظام الصناعى التجارى فى أسلوب الحياة صغيرة وطفيفة للغاية، وقد يختفى الإنسان الريفى من الوجود، وعلى ذلك لا يمكن أن تستمر صفات الحياة الريفية إذا استمر التقدم الاقتصادى[1].

---

[1] Gerald Breese, Urbanization in Newly Developing Countries, Prentice Hall, Englewood Cliffs, N. J., 1965, pp. 51- 52.

وفهم التصنيع لا يتم إذا اقتصرت النظرة إليه على مشكلات العمل والإنتاج والعرض والطلب وتذبذب الأسعار وغيرها من المشكلات الاقتصادية، فالتحول الصناعي هو جانب بارز من جوانب عملية التحضر وهو بالتالي يمثل حالة حضارية واجتماعية ونفسية بالغة التعقيد، فالتصنيع قد أصبح رمز المدينة الرئيسي لعملية التحديث والتنمية الاجتماعية المتطورة.

ومن خلال الإطار النظرى الخاص بتصنيع وتنمية العالم الثالث نجد أن المشكلة الأساسية المتعلقة بالتصنيع والتحضر هى أن المجتمعات النامية التى تضاعف طموحها فى هذا القرن فى الميادين التكنولوجية والاقتصادية قد أنجزت تغيرا كبيرا فى هذه الميادين يتعدى كثيرا ما حققته من تحول فى المجالات الثقافية والذوقية والاجتماعية والطقوسية حيثما لا تزال للتقاليد سلطة على أذهان وسلوك الأفراد. إن هذا التفاوت فى معدل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والقيمية أحدث خللا فى الانسجام التقليدى الذى ساد فى علاقات هذه المجتمعات وعرض سكانها إلى الشعور بالتناقض والصراع الفكرى والقيمى الذى أصبح ملموسا فى معظم الصلات التى تربط بينهم فى حالات التفاعل الرسمى والأهلى على حد سواء وليس أدل على زيادة التناقض وعدم الانسجام فى البناء الاجتماعى للمجتمعات الحديثة التصنيع والتحضر من ارتفاع معدل الجريمة والطلاق وتفكك الأسرة والعلاقات القرابية، وضعف الضبط التربوى، وتصاعد الميول الفردية وتشتت الأهداف الاجتماعية وغموضها وتناقض التعارف والاحتكاك الشخصى النابع من الصداقة أو الجوار فى مجالات الترفيه والمجاملة الاجتماعية بين الأفراد، وتحول التفاعل الاجتماعى بين الناس إلى نوع من السطحية والوقتية والمنفعة المباشرة والتكلف أو هذه الظواهر أصبحت جزءا لا ينفصل عن عملية التغير فى المجتمعات التى لا تزال فى مراحل الانتقال بين الأعراف القبلية وبين التنظيم الاقتصادى الصناعى والحضرى[1].

---

[1] دكتور قيس النورى، المجتمع بعد التصنيع، مجلة عالم الفكر، المجلد الرابع، العدد الأول، إبريل، مايو، يونيو "١٩٧٣" الكويت، صفحات ٤٥ - ٤٧، (عدد خاص عن، عالم الغد).

والجدير بالذكر أن هذه النظرة غير المتفائلة حول دخول التصنيع وعمليات التحضر فى العالم العربى، والاقتباس التكنولوجى عن المجتمعات المتقدمة قد أتت نتيجة لما أسفرت عنه الصناعة فى المجتمعات الغربية فى أواخر القرن الثامن عسر واوائل القرن التاسع عشر من تدهور فى البيئات الحضرية والانحلال للقيم والروابط التقليدية فى المجتمعات الريفية فى أوربا، كما برهن على ذلك لويس ممفورد Lewis Mumford بقوله أن حركة التصنيع بوصفها القوة الخلاقة الرئيسية فى القرن التاسع عشر تمخض عنها أسوأ ما شهده العالم إلى ذلك الحين من حالات انحطاط البيئة الحضرية[1].

وبالرغم من ذلك تعد التنمية الصناعية عادة خطوة على جانب كبير من الأهمية لتخفيف الضغط السكانى الناجم عن تزايد عددهم زيادة لا تتناسب معها موارد المساحات المسكونة والمستغلة. ويبنى هذا الزعم على أساس الخبرات التى أفادت معها الدول النامية الأوروبية التى مارست التوسع الصناعى السريع الذى اتخذ شكل انقلاب أو ثورة فى ميدان الإنتاج كان لها أبعد الأثر فى عمران المدن وتغير الحياة الاجتماعية. وتعد هذه الحركة نموذجًا جوهريًا تستمد منه المجتمعات الأخرى عبرًا كثيرة تنير لها السبيل فى مرحلة التصنيع السريع التى تسير فيها.

وقد جاء فى تقرير لهيئة الصحة العالمية بصدد مشكلات السكان فى الدول الزراعية مؤداه «أن السبيل إلى الخروج من هذا المأزق هو إفساح المجال لموارد أخرى غير الموارد الزراعية لإعالة السكان جملة»[2].

أما التصنيع فمرتبط بالتحضر من حيث كونه عاملاً أساسيًا فى نشأة المستوطنات Settlements الكبيرة السريعة النمو، وسببًا قويًا نشطًا من أسباب عمران المدينة ونموها مساحة وسكانًا، فالتصنيع فى ذاته عملية تنمية لإمكانيات الإنتاج الصناعى من جهة، وتنمية لقدرة الفرد الإنتاجية فى الميدان من جهة أخرى، وينعكس ذلك فى تنويع الإنتاج بإدخال صناعات جديدة والتفنن فى إنتاج مختلف السلع، كما أنه ينعكس أيضًا بشكل لافت فى ارتفاع مستوى معيشة الفرد فى المدينة، الأمر الذى

---

(1) Lewis Mumford, The City in History, Penguin Books, London, 1973, p. 509.

(2) دكتور حسن الساعاتى، التصنيع والعمران، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٥٨، ص: ١٠.

يجعلها مركزًا لجذب العديد من المهاجرين الذين يبغون الحصول من أعمالها المستديمة على أجور منتظمة ومستديمة. وهكذا نرى أن التصنيع كعملية اجتماعية شاملة قد تضمن عمليات اجتماعية فرعية كنشأة المحلات الحضرية Urban Settlements، وعمران المدينة، والهجرة من الريف إلى الحضر[1].

لذلك تلعب عملية التصنيع دورًا هامًا فى خلق مجتمعات جديدة، بالإضافة إلى نمو وتطور المجتمعات والمدن الكبيرة. كما أنها كانت سببًا فى تحويل بعض القرى إلى مدن ومثل ذلك مدينة كفر الدوار التى تقع إلى الجنوب الشرقى من مدينة الإسكندرية فى جمهورية مصر العربية. ففى عام ١٨٨٢ كانت هذه المدينة عبارة عن محلة عمرانية صغيرة Settlement لا يزيد عدد سكانها عن ٧٥٠ نسمة، كما أن عدد سكانها لم يزد على ١٩٨٠ نسمة فى عام ١٨٩٧. ولكن بعد أن أصبحت مركزًا لصناعة الغزل والنسيج أثناء الحرب العالمية الثانية قفز عدد سكانها فى عام ١٩٤٧ إلى ١١,٠٥٣ ثم إلى ٤٣,٢١٧ نسمة فى عام ١٩٦٠.

وهناك مثل آخر لأثر الصناعة فى نمو المدن وزيادة سكانها نسوقه من حلوان فى جمهورية مصر العربية فمن المعروف لدى الكثيرين أن شهرة مدينة حلوان التى تقع على الضفة الشرقية للنيل وإلى الجنوب من مدينة القاهرة ترتبط منذ العصر الأموى بكونها مدينة للاستراحة Spa Town غير أنه فى عهد الثورة ونتيجة لبرامج التصنيع فقد اختيرت لتكون مركزًا للصناعات الثقيلة ولا سيما الصناعات الحديدية ومن ثم فقد شيد بها بعد عام ١٩٥٨ كثير من المصانع لدرجة انها أصبحت اليوم من أهم المناطق الصناعية فى مصر إذ أصبحت مداخن المصانع من أهم المظاهر المورفولوجية فى حلوان مدينة الاستشفاء وعيون الماء الارتوازية[2].

---

[1] نفس المرجع السابق، ص: ٤.

يميل بعض المشتغلين بالعلوم الجغرافية إلى إطلاق تسمية "محلة" على الاصطلاح الإنجليزى Settlement، بينما يطلق عليه علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا المهتمين بتنمية المجتمعات المحلية باصطلاح التوطن أو التوطين.

[2] دكتور يسرى الجوهرى، جغرافية السكان، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٦، ص٢٢٤- ٢٢٥.

اتجاهات نظرية فى دراسة التصنيع والتحضر:

ارتبط مفهوم الأنثروبولوجيا الاجتماعية لدى كثير من المفكرين والدارسين بأنه العلم الذى يهتم بدراسة المجتمعات البدائية وفى ضوء هذا المعنى نشأت هناك تفرقة لدى كثير من العلماء بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية، حيث أن علم الاجتماع فى تصورهم يتناول موضوعات وظاهرات للحياة الاجتماعية أكثر تطورا وتقدما، وإنه يهتم على الخصوص بمشكلات المجتمعات الحضرية Urban Societies والمجتمعات المتمدينة. بينما تهتم الأنثروبولوجيا الاجتماعية بدراسة نظم الحياة الاجتماعية لدى المجتمعات والقبائل البدائية، وربما كانت تصورات هؤلاء العلماء حول التفرقة فى مجال الدراسة فى كل من العلمين ترجع إلى الظروف التاريخية التى أحاطت بنشأة الأنثروبولوجيا الاجتماعية، حيث أن الأنثروبولوجيين الأوائل اعتمدوا إلى حد كبير على التعرف على نظم الحياة الاجتماعية فى المجتمعات البدائية -لدرجة إننا نجد أن عالم الأنثروبولوجيا الأمريكى الشهير "فرانز بواس Franz Boas" أصر مع تلاميذه على عدم دراسة أى مجتمع دراسة أنثروبولوجية مالم يكن هذا المجتمع من المجتمعات البدائية البسيطة- وحاولوا فى ذلك صياغة الأسس والقواعد التى تستند إليها الدراسة فى مجال الأنثروبولوجيا الاجتماعية.

وبذلك ظلت الأنثروبولوجيا الاجتماعية فترة طويلة نسبيا من تاريخها القصير تقصر اهتمامها على ما كان يعرف باسم "المجتمعات البدائية" ومع أن مجال الأنثروبولوجيا اتسع كثيرا فى السنوات الأخيرة بحيث أصبح الأنثروبولوجيون يدرسون كل أنواع المجتمعات البشرية على اختلاف درجات تقدمها وتحضرها وتعقدها، فإنهم لا يزالون يفضلون تركيز جهودهم فى دراسة هذه المجتمعات على الجماعات المحلية الصغيرة، مثل دراستهم لمدينة من المدن الصغرى أو أحد المصانع أو ما إلى ذلك[1].

كما تطورت مجالات الدراسة فى الأنثروبولوجيا إلى أن أصبحت من الملامح الأساسية المميزة للدراسات الأنثروبولوجية المعاصرة أنها اتجهت نحو دراسة

---

[1] دكتور أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعى، الجزء الأول، المفهومات، الطبعة الثالثة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠، ص:١٣٨.

المجتمع الحضرى ودراسة البيئة الصناعية، ومثال ذلك ما فعله "وليام لويد وورنر W. Lloyd Warner" وزملاؤه من تطبيق المنهج الأنثروبولوجى فى الدراسات الحضرية حيث درس وورنر وزملاؤه البناء الطبقى لثلاث مجتمعات محلية هى "اليانكى سيتى Yankee City" و "الأولد سيتى Old City، وجونزفيل Jonesville". وقد اختار وورنر تلك المجتمعات المحلية الصغيرة الواقعة فى نيو إنجلند شرقى الولايات المتحدة الأمريكية، والتى تتميز بعدم الزيادة السكانية، كما أن مصالح أفرادها لا تزال مرتبطة بمصلحة الجماعة واستطاع وورنر أن يقارن نتائج تلك الدراسات مع مجتمع مدينة شيكاغو حيث جاءت الدراسة الأخيرة تؤكد على ضرورة فهم ودراسة الأبنية الاجتماعية المتغيرة فى المدن للقضاء على التفكك وتفادى العجز فى الوظائف بسد الثغرات التى تظهر فى البناء الاجتماعى كنظام الأسرة والنظم التربوية والاقتصادية والتى لها دورها فى الاضطراب والفوضى الاجتماعية[1].

وإذا كانت المدينة والحياة الحضرية لها هذا القدر من الاهتمام من جانب علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، فإنهم حاولوا منذ الاهتمام بالنواحى الحضرية التركيز على إقامة نماذج وأطر نظرية يمكن من خلالها تفسير نمط الحياة الحضرية وحياة المدينة، وبالتالى أقبل الأنثروبولوجيون على دراسة المجتمع الحضرى والمجتمعات الصناعية. وفى هذا العرض للإسهامات النظرية سوف نعرض لثلاث اتجاهات نعتبرها أساسية نظرا لأهميتها فى تحليل تلك الدراسة الراهنة عن مجتمع أسوان وعلى الخصوص على مدينة كيما الصناعية بأسوان، وتلك الاتجاهات النظرية هى:

١- الإسهامات النظرية التى قدمها "لويس ورث Lewis Wirth" والتى تعتبر إطارا نظريا لتحليل صور ونماذج الفصل الاجتماعى والتنظيم الاجتماعى التى تظهر فى المدن.

٢- إسهامات "لويد وورنر W. Lloyd Warner" فى دراسة المجتمعات المحلية الصناعية، ومدى إمكانية ملاءمة المنهج الأنثروبولوجى فى فهم الحياة الاجتماعية داخل تلك المجتمعات.

---

[1] W. Lloyd Warner, The Corporation in the Emergent American Society, Harper Brother, New York, 1962, p.6.

٣- الإسهامات التى قدمها "مانتج ناش Manning Nash" من خلال دراسته على مجتمع قرية كانتل Cantel فى جواتيمالا وخصوصا بعد تصنيع المجتمع المحلى عن طريق دخول مصنع للنسيج إليه. وما طرأ على أنماط وأنساق الحياة الاجتماعية من تغير وتلاءم مع التصنيع.

وسوف نتناول فيما يلى تلك الاتجاهات الثلاث بشىء من التفصيل:

أولا: لويس ورث وفهم الحياة الحضرية:

تعددت مداخل الدراسة الحضرية كنقطة انطلاق رئيسية لفهم المدينة ونمط الحياة الحضرية فيها، وتمثل نظرية "لويس ورث Louis Wirth" عن الحضرية كأسلوب فى الحياة Urbanism as way of life والتى نشرت فى عام ١٩٣٨ فى المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع، من أهم الدعائم الأساسية التى تستند إليها الدراسات الحضرية، وكذا فإنها تفيد معظم الباحثين المهتمين بعمليات التحضر ونشأة المجتمعات الحضرية الناجمة عن التصنيع وبرامج التنمية العامة فى المجتمع[1].

ويرى ورث أن الحضرية ترتبط بالمعيشية فى المدينة ولها نفس الصفات التى تتصف بها المدينة، وتتميز المدينة عند ورث بالخصائص الآتية:

١- الحجم المتزايد فى عدد السكان بالمدينة.

٢- تتميز المدينة بالكثافة Density السكانية العالية.

٣- ظهور حالة اللاتجانس Heterogeneous بين السكان فى المدينة.

ويرى "ورث" أن هذه الخصائص الثلاثة السابقة هى التى تميز حياة المدينة عن حياة القرية وتلعب دورا كبيرا فى الحياة الحضرية ذاتها. فالفلاح فى القرية يعتمد فى معيشته على الطبيعة التى لا يمكن أن يتحكم فيها، وذلك على العكس من ساكن المدينة الذى لا يهتم بالطبيعة بقدر ما يهتم بسلوكه الاجتماعى مع غيره من الناس حتى يتحقق له التكيف الاجتماعى لنفسه مع أفراد المجتمع الذى يعيش فيه. ولذلك فإن

---

(1) Richard Sennett; (ed.), classic Eassays on the Culture of Cities, Meredith Corporation, New York, 1969, p. 14.

حياة المدينة تزخر بعديد من المواقف وأنماط السلوك التى تميز الحياة الحضرية وتعرف بالأسلوب الحضرى للحياة[1].

ولكن تجنب ورث أنه يعتبر هذه الخصائص بمثابة العوامل التى يمكن أن تؤدى إلى نتائج مباشرة تميز حياة المدينة بطابع خاص، واكتفى بقوله أن تلك الخصائص إنما تؤدى إلى مجموعة من القضايا يمكن أن تصلح لتحليل حياة المدينة أو الحياة الحضرية فى عمومها ومن بين تلك العوامل ما يلى:

أولا: إن نمو المدينة وتباين سكانها يؤديان إلى ظهور الروابط السطحية والضعيفة التى تربط سكان تلك المدينة.

ثانيا: إن الزيادة فى نمو حجم المدينة تؤدى إلى عدم معرفة الفرد ببقية سكان المدينة معرفة شخصية ومباشرة.

ثالثا: يرى "ورث" أن مصاحبات تقسيم العمل داخل المدينة يؤدى إلى أن المدينة تفتقد إلى روح العائلة باستمرار، وتزداد الفردية فيها بشكل ملحوظ.

رابعا: إن الزيادة فى حجم المدينة قد يؤدى إلى امتداد أطرافها خارج حدودها التقليدية، الأمر الذى يؤدى إلى إيجاد وسائل جديدة وإضافية للاتصال لربط هذه الأطراف بمركز المدينة.

خامسا: تؤدى الزيادة فى كثافة السكان إلى ظهور أنماط من التخصص فى المدينة فى مجالات الحياة الاجتماعية وأنشطتها المختلفة.

ومن المعروف أنه ليست هناك دراسة تتناول موضوع الحضرية والتحضر إلا وتعرضت إلى نظرية "ورث" سواء بالقبول أم الرفض أم إدخال بعض التعديلات عليها بما يلائم المجتمعات المراد دراستها.

ومن هنا جاء اهتمام عالم الاجتماع الأمريكى موريس R. N. Morris الأستاذ بالجامعة الأمريكية فى واشنطون، حيث اهتم اهتماما بالغا بتحليل نظرية "لويس ورث" ويرى "موريس" أن "ورث" لم يقصد أن الحضرية كأسلوب فى

---

(1) Lowis Wirth; Urbanism as a way of life; In richard Sennett; (ed), Classic Eassays on the Culture of Cities, Meredith Corporation, N. Y., 1969, pp. 145- 147.

الحياة تقتصر على سكان المدينة، لأن أثار المدينة يمكن أن تمتد إلى أبعد من حدودها الإدارية، وهذا ما نادى به أصحاب فكرة المتصل الريفي- الحضرى Rural- Urban Continum، كما أن سكان المدينة ليسوا بالضرورة حضريين لأن جزءا منهم قد يكون مهاجرا إليها و لم يتم له التفاعل بعد فى نمط الحياة الحضرية: وبذلك فإن الحضرية تعبر عن مجموعة من النظم الاجتماعية والاتجاهات التى تظهر عندما يستقر الناس لمدة طويلة، وفى شكل جماعات كبيرة تتميز بالكثافة العالية واللاتجانس.

كما يرى "موريس" أن نظرية "ورث" تتضح معالمها الرئيسية فى النهاية من أنها أقرب إلى النموذج المثالى Ideal Type الذى لا يصلح لدراسة مدينة معينة بالذات وإنما يصلح كإطار للتحليل تقترب منه المدن أو تبتعد حسب ظروفها التاريخية وخصائصها المميزة لها [1].

كما ناقش "بيترمان Peter Mann" نظرية "لويس ورث" ويرى مان أن الحجم عند "ورث" مؤشر ضعيف للحضرية، لأن سكان بلدة صغيرة قد يكونوا أكثر تحضرا فى أساليب حياتهم من سكان بلدة أكبر منها على الرغم من أنهما يقعان فى منطقة ريفية واحدة. لأن ظهور اساليب الحياة الحضرية لا يتوقف على الحجم، ولا يتوقف كذلك على كثافة السكان وإنما قد يعتمد على استعداد القرويين للتأثر بمدينة حضرية قريبة منهم[2].

وبذلك فإن معظم المعايير المعترف بها والتى يقام على أساسها التمييز بين المجتمعات الحضرية والمجتمعات الغير حضرية فى الغرب لا يمكن تطبيقها على المدن العربية فلو أخذنا على سبيل المثال معيار حجم السكان الذى يعتبر من المقاييس الأساسية عند علماء الاجتماع فسوف نجد أنه على الرغم من اختلاف هؤلاء العلماء فيما بينهم حول حجم السكان الذى يمكن عنده ان نطلق لفظ "مدينة" على المجتمع المحلى واعتباره بالتالى مجتمعا "حضريا" فإن ثمة ميلا عاما بينهم إلى اعتبار التجمعات

---

(1) [illegible] Sociology, George Allen, London, 1968, pp. 165 - 166.

(2) Mann, P. [illegible] Approach to Urban Sociology, Routledge & Kegan Paul, 1970, p. 347

البشرية التى تبلغ خمسة وعشرين ألف نسمة وما فوقها مدنا أما فى العالم العربى فقد تصل بعض التجمعات إلى ضعف هذا العدد أو اكثر، ومع ذلك فإنها لا تؤلف سوى مجتمعات "ريفية" بكل معانى الكلمة وبكل ما يتضمنه ذلك من علامات ودلائل مميزة مثل التخلف الاقتصادى والتكنولوجى والحياة التقليدية المتهالكة وقلة التغاير والتنوع وانعدام المبادرة[1].

ومن بين ما دلل عليه بيترمان عند عقده مقارنة للسكان بين سكان عدد من البلدان الصغيرة الحجم القليلة الكثافة والمتجانسة فيما بينها، وجد أن سكان تلك المجتمعات الصغيرة قد يكونون أقدر على اصطناع نماذج السلوك التى سماها (ورث) بالحضرية، ويرى مان أنه من الملائم منهجيا إلا تتم دراسة مدينة بمعزل عن المنطقة المحيطة بها لأن العلاقات التى يكونها سكان المدينة بالمناطق القريبة أو البعيدة الريفية أو الحضرية يمكن أن يكون له تأثير كبير فى اتجاهات وطابع الطرق المستخدمة فى تلك المجتمعات[2].

ويرى ورث فى موضع آخر حول الحضرية، أن الحضرية كنموذج من الحياة Mode of life يمكن بحثه إمبيريقيا من ثلاث جوانب هى:

١- المدينة كبناء فيزيقى يضم تكوين السكان والتكنولو?يا والنسق الإيكولوجى.

٢- كنسق من التنظيم الاجتماعى يضم البناء الاجتماعى والهيئات الاجتماعية ونمط العلاقات الاجتماعية.

٣- كمجموعة من الاتجاهات والأفكار تضم أشكالا من السلوك الجمعى وفى ضوء هذه الاعتبارات الثلاثة السابقة يمكن تفسير الحضرية من خلال ثلاث مفهومات أساسية هى:

الأول: المفهوم الإيكولوجى.

الثانى: مفهوم التنظيم الاجتماعى.

الثالث: المفهوم السيكولوجى.

---

(1) Abou- zeid, Ahmed M; The New Urban Revolution, the First carreras Arab Lecture of the University of Essex, Nov, 1967, Longmans, London 1969.

(2) Mann H. Pet ; Op Cit, p 149

فمن حيث الاعتبار الأول، يمكن تفسير ظاهرة الحضرية من خلال التعرف على حالة البناء الفيزيقي للمجتمع بالبحث عن الظواهر الإيكولو?ية فى تفسير الحضرية من حيث كبر حجم المجتمع وزيادة اللاتجانس السكانى، وتمايز الخصائص الإثنولوجية والعرقية.

ومن حيث الاعتبار الثانى، ينظر إلى الحياة الحضرية بأنها تتميز بانتشار العلاقات الثانوية بين الأفراد، وضعف الروابط القرابية، واختفاء روابط الجيرة، وضعف الأساس التقليدى للتضامن الاجتماعى، ذلك لأن الحضرية قد أدت إلى ظهور صور جديدة من التنظيم الاجتماعى نتيجة للتحول الذى حدث فى الأنشطة الصناعية والتربوية والترفيهية، كما أثرت الحياة الحضرية على المكانة الاجتماعية للمرأة، وغيرت كثيرا من الظواهر التقليدية المرتبطة بالزواج، والنظرة للحجم الأمثل للأسرة، وتحررت من روابط القرابة التى كانت سمة أساسية فى الحياة الريفية. كما انتشرت الوظائف الخاصة بالرعاية الصحية والتعليم والترفيه، وهى التى تميز ظواهر التباين الوظيفى فى المجتمع الحضرى.

أما فيما يتعلق بالاعتبار الثالث فإن الحضرية تعبر عن نمو وتطور الشخصية الإنسانية التى توجه الأنشطة المختلفة فى المجتمع، فالعمل المنظم يختلف اختلافا وظيفيا مع مكونات الشخصية الإنسانية، وبذلك فإن الحياة الحضرية ارتبطت بانتشار الظواهر المرضية السلوكية بصورة مباشرة بما يؤكد الحاجة إلى وجود ضوابط اجتماعية تحفظ توازن المجتمع، إلى جانب هذا تتأثر الحياة الحضرية بضوابط الجماعة وأساليب الاتصال والتغيرات الاقتصادية والثقافية [1].

وبعد هذا العرض لنظرية "لويس ورث" عن الحضرية كاسلوب فى الحياة وأهم الانتقادات والآراء التى اثيرت حول أهم قضايا، يمكن للدراسة الراهنة حول مدينة كيما الصناعية بأسوان أن تجعل من هذه النظرية والآراء التى أثيرت حولها إطارا نظريا مرجعيا عند التحليل لأهم جوانب الدراسة، والتى تتناول المعالم الإيكولوجية لمنطقة البحث، وكذلك الحياة الاقتصادية والمهنية، ونمط الحياة العائلية، والزواج والقرابة

---

(1) Lewis Wirth, On Cities and Social Life; the University of Chicago Press; 1969. pp. 77- 82.

والسلطة وكذلك العمليات الثقافية فى مدينة كيما باعتبارها مجتمعا مستحدثا نتيجة التصنيع فى المنطقة.

ثانيا: لويد وورنر والإسهامات المنهجية فى دراسة المجتمعات الصناعية:

تعتبر الدراسات التى قدمها "لويد وورنر" وزملاؤه فى مجال دراسة المجتمع الحضرى الأمريكى بداية طيبة لإمكانية دراسة المجتمعات الحديثة عن طريق المدخل الأنثروبولوجى. ففى عام ١٩٣٧ نشر البحث الذى قام بـه "وورنـر" عـن أحـد المجتمعات البدائية فى أستراليا، ورغم أنه كان مهتما بدراسة أحـوال ذلـك المجتمع كمجتمع بدائى صغير إلا أن هدفه الأول لم يكن هو مجرد فهم لطريقة تنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأستراليين بقدر ما كان يريد أن يحصل على فـهم ومعرفـة أكـثر للطريقة التى يواجه بها الناس فى كل المجتمعات بصرف النظر عن الزمـان والمكـان، والمشاكل التى تواجههم[1].

وبعد انتهاء "وورنر" من هذه الدراسة اتجه إلى دراسة المجتمع الأمريكى حيث درس مجتمع "يانكى سيتى Yankee City مطبقا نفس المنهج الذى طبقه فى دراسته لمجتمع مورنجن Morngin" بأستراليا، وقد نظر "وورنر" إلى مجتمع "يانكى سيتى" على أنه شبيه بالكائن الحى وهذا المجتمع قد استمد وحدته لأن أعضائه فى حالة تبادل ونشاط مستمر، ولا شك أن هذه النظرة قد بدت واضحة وجلية فى تعريفه للمجتمع فهو يقول: «أن المجتمع ما هو إلا مجموعة من الأفراد فى حالة أفعـال وردود أفعال متبادلة فيما بينهم».

وقد انتهى "وورنر" من دراسته السلوك الاجتماعى للأفراد إلى تأكيد أهمية البناء الاجتماعى Social Structure للأفراد فى كل مجتمع، وفى هذه الناحية بـالذات نجد أن وورنر قد إلتقى بفكر أستاذه راد كليف براون R. Brown فيما يتعلق باهمية البناء الاجتماعى عند تفسير الحياة الاجتماعية، وقد لجأ وورنر فى دراسته إلى دراسة شاملة لجميع السكان و لم يلجأ إلى طريقة العينة وربما كان ذلك راجعا إلى صغر مجتمع

(1) W. Lloyd Warner and Paul S. Lunt; The Social life of A modern community, Vol. 1, Yankee City Series, New Haven Yale University Press, 1959. p. 3.

اليانكي سيتي حيث تقع هذه المدينة فى نيو إنجلاند New England بالولايات المتحدة الأمريكية، وهى مدينة صغيرة ومتجانسة وسكانها يبلغون ١٧,٠٠٠ نسمة على التقريب ويضيف وورنر أنه لم يتم اختيار اليانكى سيتى بطريقة عشوائية وإنما قد تم اختيارها للدراسة فى ضوء القواعد التالية:

أولا: أن يكون المجتمع متماسكا.

ثانيا: أن يكون غالبية سكان المدينة من الأمريكيين القدامى.

ثالثا: أن يكون بالمدينة عدة جاليات أجنبية.

رابعا: أن يكون المجتمع المراد بحثه مجتمعا مستقلا بذاته. لا أن يكون ضاحية من الضواحى التى تتبع إحدى المدن الكبيرة.

خامسا: أن تكون هذه المدينة صغيرة فى مساحتها وفى عدد سكانها حتى يتسنى تطبيق طرق الملاحظة المفصلة Detaild Methods of Observation[1].

وفى ضوء تلك المبادئ والأسس التى وضعها وورنر اختار ثلاثة مجتمعات للدراسة وهى مجتمع اليانكى سيتى Yankee City ومجتمع الأولد سيتى Old City، ومجتمع مدينة جونزفيل Jonesville وقد اختيرت هذه المجتمعات للدراسة باعتبارها تمثل مجتمعات محلية متكاملة إلى حد ما، حيث تقل فيها الصراعات كما أن العلاقات بين مختلف أعضاء المجتمع تكاد تكون محدودة ويمكن التعرف عليها من خلال الأفراد المكونين لها، وقد استخدام "وورنر" فى دراسته أداتين للدراسة هما:

أولا: المشاركة المقومة Evaluation Participation.

ثانيا: دليل خصائص المكانة Index of Status Characteristics وهو دليل للعوامل الاقتصادية والاجتماعية حيث يرتكز على ست صفحات أو خانات فى الدراسة هى: المهنة، ومقدار الدخل ومصدره ومستوى التعليم، ونوع المسكن ومنطقة السكن[2].

كما أوضحت الدراسة التى أجريت على مدينة "جونزفيل" من أن المصنع ووجوده فى المجتمع المحلى للمدينة يكسبه مكانة اجتماعية عالية بين أفراد المجتمع وبذلك

---

(١) W. Lloyd Warner, Op. Cit, pp. 41- 43.

(٢) W. Lloyd Warner, Op. Cit, pp. 8- 10.

أوضحت الدراسة أن المصنع لا يسيطر على الحياة الاقتصادية للمدينة فحسب، بل يمتد تأثيره إلى نواح اخرى متعددة، وأن المصنع يسيطر فعلا على المدينة سيطرة اقتصادية إذ أن ٧٠٠ من ٢٠٠٠ من أفراد القوى العاملة فى المدينة يعملون فى المصنع الوحيد بها. وبرغم ذلك عندما يتحدث سكان المدينة عن هذا المصنع قلما يشيرون إليه على أساس الاعتبارات الاقتصادية وحدها ولكنهم يتحدثون عنه على أساس اعتبارات أخرى، وهى الاعتبارات الأخلاقية وعن مكانته فى حياة المدينة. فهم يتكلمون عن قوة هذا المصنع فى فعل الخير والشر فى حياة مدينة جونزفيل[١].

وبذلك يلاحظ على الدراسة أنها اهتمت فى أساسها بدراسة التدرج الطبقى وتحديد الطبقة الاجتماعية من خلال محددات الدخل، والمهنة، والمكانة الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى دراسة الأساس الإيكولوجى والاقتصادى للمجتمع المحلى طبقا للمنهج والطريقة الأنثروبولوجية.

ثالثا:ماننج ناش: المنظور الأنثروبولوجي:

فى دراسة أجراها ماننج ناش Manning Nash[٢] فى قرية "كانتل Cantel" الواقعة فى المرتفعات الغربية لجواتيمالا بامريكا اللاتينية، والتى يشتغل من سكانها حوالى ٩٠٠ نسمة بالصناعة منهم ٥٠٠ من الذكور، وعدد سكانها الأصلى ثمانية

(١) W. Lloyd Warner, Op. Cit, p. 423.

(٢) Nash, M., the Industrialization of Guatemalan Community the University of Chicago Press, 1967.

– ماننج ناش M. Nash يعمل أستاذا بمدرسة إدارة الأعمال العليا بجامعة شيكاغو، يميل فى كتاباته إلى الاهتمام بتفسير نمط الاقتصاد البدائى، وتفسير عمليات التصنيع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالإضافة إلى مؤلفه عن "تصنيع مجتمع محلى جواتيمالى"، نذكر له مقالين أحدهما بعنوان:

1- The Organization of Economic Life, In Sol Tax; (ed.), Horizons of Anthropology, Chicago Press, 1964.

والمقال الثانى بعنوان:

2- The Social Context of Economic Choice in a small Society; May, 1951, No. 219, pp. 186- 191.

ومن أبرز ما يميز كتابات "ناش" أنه يستخدم المدخل البنائى الوظيفى فى دراساته لتفسير الارتباطات بين الظواهر الاقتصادية والاجتماعية.

الآف نسمة تقريبا يشتغل الجزء الأكبر منهم بالزراعة. وتمثل القرية وحدة اجتماعية ذات أبعاد طبيعية محددة ويكمن الاختلاف الجوهرى بين هذه القرية والقرى المجاورة فى وجود مصنع النسيج الذى يرجع تاريخ إنشائه إلى سنة ١٨٦٧ حيث أنشئ على شاطئ نهر ساملا Samala لإمكانية الاستفادة من مياه النهر وفيضانه فى إدارة محركات المصنع. وقد ضمن "ناش" دراسته هذه فى كتاب بعنوان "تصنيع مجتمع محلى جواتيمالى The Industrialization of Guatmalan Community" حيث حاول "ناش" فى هذه الدراسة أن يبين كيف استطاع المجتمع المحلى أن يتلاءم بنجاح ملحوظ مع دخول مصنع للنسيج إليه، وتدخل هذه الدراسة التى أجراها ناش فى سلسلة جديدة من الدراسات الأنثروبولوجية لعملية تصنيع المجتمعات المحلية الريفية وبالإضافة إلى أن ما توصل إليه الباحث من نتائج لهذه الدراسة كان مبررا على قوة جدية وحداثة هذا الموضوع حيث ربط فيه الباحث من الناحيتين النظرية والتطبيقية وهى الطريقة التى تفيد كثيرا عند تخطيط وتصنيع المجتمع الريفى، وقد ربطت نتائج البحث فى عمومها بين مصاحبات التصنيع وأثرها على مكونات البناء الاجتماعى، وخصوصا على نمط الإنتاج والنسق الاقتصادى عموما، وكذا نسق الأسرة، والنسق الدينى وأيضا نمط الثقافة السائدة فى المجتمع المحلى.

وقد جاءت دراسة "ناش" بمثابة نقلة للبحوث من نطاق الاهتمام بالنتائج والأثار ... إلى دراسة العوامل المختلفة التى تسهل وتساعد عملية التصنيع فى أداء دورها فى التنمية الاقتصادية كما أنها تعتبر أحد الروافد الأساسية المؤدية إلى عملية "التحضر" حيثما وصلت إلى درجة ملائمة من النمو والتغير الاجتماعى. وكانت النتيجة التى يرمى إليها "ناش" من هذه الدراسة تتركز فى جانبين أساسيين هما:

الأول: إلقاء الضوء على الطرق والأساليب التى استطاع المجتمع أن يتكيف ويتلاءم بها مع أسلوب جديد فى الإنتاج الصناعى مع بذل الجهود لتقليل دور هذا الأسلوب فى إحداث خلل فى التنظيم الاجتماعى Social Disorganization أو فى ثقافة المجتمع المحلى.

الثانى: تفسير عملية التصنيع ذاتها وما تحدثه من تغير اجتماعى فى المجتمع المحلى.

وقد سلك "ناش" فى هذه الدراسة مسلكا منهجيا يستند إلى الإطار العام للأنثروبولوجيا الاجتماعية فى دراسة ظواهر الحياة الاجتماعية مستندا فى ذلك إلى أسلوبى الوصف والمقارنة وهى الاهتمام بوصف العادات والتقاليد والممارسات الاجتماعية والمعتقدات والثقافة وكان المستوى العام لأسلوب الوصف فى هذه الدراسة يستند إلى وصف السلوك الاجتماعى المباشر بقصد الوصول إلى الدلالات والمؤشرات الاجتماعية والثقافية الكامنة وراء السلوك الظاهرى. وكذا إجراء المقارنات من خلال مقارنة عمال الصناعة وأسرهم وعمال الزراعة وأسرهم مع تبيين وتوضيح ملامح التغير الاجتماعى التى طرأت على أسر عمال الصناعة وقد استند المستوى الثانى من المقارنة على مقارنة مجتمع البحث بالمجتمعات المحلية المحيطة به.

ومن بين النتائج التى خلص لها "ناش" فى دراسته هى:

أولا: أن العمل بالصناعة استطاع أن يحفظ للعمال وأسرهم الحياة الاقتصادية وكذا رفع من مستواهم المعيشى وزيادة الدخل الأسرى الذى تميز عن طريق الصناعة بالاستمرار والانتظام. وقد لاحظ "ناش" من منظور المقارنة بين أسر عمال الصناعة وأسر عمال الزراعة أن أسر عمال الصناعة حصلت على مستوى أكثر ارتفاعا فى المعيشة عن عمال الزراعة هذا بالإضافة إلى أن عمال الصناعة أخذوا فى اقتناء بعض الآلات الحديثة كاجهزة الراديو والساعات والدراجات وغيرها.

ثانيا: لاحظ ناش أن معدلات استهلاك الطعام من حيث الكم والكيف لدى عمال الصناعة وأسرهم قد ارتفعت ارتفاعا ملحوظا بما لدى عمال الزراعة وأسرهم.

ثالثا: ما أتى به ناش من تفسير على نسق الأسرة يتضمن ان الصناعة لم تحدث خللا أو أثارا سلبية فى النظم الاجتماعية نتيجة لوجود المصنع وخصوصا نسق الحياة العائلية، بل لاحظ أن هناك تكاملا بين المصنع والبناء الاجتماعى للمجتمع المحلى، ويعزو الباحث تفسيره إلى ان هذه النتيجة ترجع إلى المبررات التالية:

١- إن طبيعة البناء الاجتماعى والثقافى للمجتمع قد سمحت للسكان بأن يختاروا من الصناعة ما يتسق وحياتهم الاجتماعية وإنهم لم يقدموا على المصنع والحياة الصناعية إلا بعد تحققهم بأن هذا المصنع سوف يحقق أهدافهم.

٢- إن البناء الاجتماعي للمجتمع المحلى لم يسمح بانفصال عامل المصنع عن مجتمعه المحلى بشكل جعلهم ينصاعون لوسائل الضبط الاجتماعى السائدة فى قرية كانتل.

٣- يرجع عدم تغيير شكل بناء الأسرة النووية Nuclear Family باعتبارها الوحدة الاجتماعية المألوفة للبناء الاجتماعي وذلك بأن البناء لم يسمح بتغير هذا الشكل الذى يعتبر وحدة جمعية اساسية تحمى أعضاءها من التوتر والإحباط.

رابعا: من النتائج التي خلص إليها ناش أيضا أن الحياة الدينية لم تطرأ عليها أية اختلافات او يظهر عليها فروق ملحوظة بين النوعين من العمال (عمال الصناعة وعمال الزراعة) وأسرهم، كما لاحظ "ناش" أن النقابات العمالية قد اثرت فى حياة عمال الصناعة لأنها أكسبتهم خبرات جديدة بجانب دورها الواضح فى التفاعل الاجتماعي.

ولكنه يمكن القول أن أهمية الدراسة التى أجراها "ناش" لا تتضح فقط فى كونها إسهاما نظريا واضحا فى نظرية التصنيع ومصاحباته الاجتماعية، بل أنها تثير قضايا نظرية جديدة تساعد فى إعادة النظر إلى المعرفة الإنسانية التى تحيط بتفسير الكائن الإنسانى وسلوكه الاجتماعي فى مجال الأنثروبولوجيا الاجتماعية.

وقد توصل "ماننج ناش" إلى تعميم من خلال عرض نتائج دراسته يمكن أن يصلح فى توجيه بعض الدراسات المعنية بدراسة المجتمعات الصناعية، وهذا التعميم هو[1] :

«هناك أنواع من المجتمعات، والثقافات تسمح بظروف اجتماعية تساعد فى تقبل الإنتاج الصناعى دون حدوث اضطرابات فى البناء الاجتماعى والثقافة».

وتعتبر تلك الاتجاهات النظرية الثلاث التى عرضنا لأهم جوانبها من الاتجاهات والمداخل الملائمة فى تفسير الحياة الحضرية ومكونات المدينة من ناحية، وعن ترشيد المنهج الأنثروبولوجى المستخدم فى دراسة المجتمعات المتقدمة من ناحية أخرى، بالإضافة إلى اختبارات عملية التصنيع وأثارها ومصاحباتها على المجتمعات المحلية.

---

(1) Nasn, M., [illegible] Industrialization of Guatemalan Community the University of Chicago Press, 19[illegible] pp. 142- 146.

وبذلك تكون هذه المداخل الثلاث والاستعانة بها هى أنسب الأطر النظرية للإفادة منها فى الدراسة الراهنة وتحليل عناصرها التى تكشف عن درجة التحضر المصاحبة للتصنيع، والعلاقة بين الصناعة والحياة الحضرية من ناحية، وعن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتصنيع باعتباره مدخلا ملائما لعمليات التنمية فى المجتمع من ناحية أخرى.

وإذا كان التصنيع قد ساعد على خلق مدن جديدة جديرة بالدراسة والاهتمام لمعرفة أنماطها وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. فإن مدينة كيما الصناعية بأسوان تعد واحدة من تلك المدن التى أنشئت بفعل عوامل الصناعة فى المجتمع المحلى، الأمر الذى يتطلب دراستها دراسة وصفية كشفية Explaratory وبذلك تكون هذه الدراسة من النوع الكشفى بالإضافة إلى أنها تستعين فى تحليلاتها لخصائص مجتمع الدراسة بالأطر النظرية السابقة والتى قدمها كل من "لويس ورث" "لويد وورنر" و "ماننج ناش" من خلال أهم الآراء والقضايا والاستنتاجات التى توصلوا إليها فى دراساتهم حول التحضر وعمليات التصنيع.

نشأة المدينة والنمو الحضرى:

بدأت المدن الأولى فى الظهور فى عصر المعادن Metal Age وهذا العصر يمثل مرحلة من مراحل التحول فى العمل من العمل الزراعى إلى العمل الصناعى حيث تميز باستخراج المعادن التى استخدمت فى صناعة الأسلحة، ولذلك كانت المدن الأولى ذات طبيعة حربية حيث كانت تضم مجموعة من المعسكرات فى مساحة معينة تكونت عن طريق القهر وغزو المناطق الريفية [1].

ويعتقد "جوردن تشايلد G. Childe" أنه سبق ظهور المدينة ثورة فى إنتاج الغذاء كما أن من نتائجها الحصول على فائض لأول مرة فى التاريخ سمح بإطعام أفراد من المجتمع انقطع معظمهم لأعمال أخرى غير الزراعة وإنتاج الطعام.

---

[1] لويس ممفرد، ترجمة الدكتور إبراهيم نصحى، المدينة على مر العصور. أصلها وتطورها ومستقبلها، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٤، ص: ٥٤.

انقطعوا للتفكير والتأمل والإبداع والتنظيم فاخترعوا الكتابة وشرعوا قوانين الأخلاق والمعاملة ووضعوا أصولا للفن والصناعة ... وظهرت المدن أول ما ظهرت فى وديان الأنهار فى مصر والعراق والسند وكان ذلك فى أوائل الألف الرابعة قبل الميلاد وربما قبل ذلك[1].

وبعد أن تطورت مجالات البحث والدراسة حول المدينة ظهرت هناك نماذج متعددة من الأبنية الحضرية التى تختلف فيما بينها من حيث مكوناتها ووظائفها، ونذكر من هذه النماذج ثلاث هى:

النموذج الأول: مجتمع المدينة البلدة Town حيث تمثل استيطانا حضريا يعم منطقة ريفية كبيرة ذات أبعاد محددة، ويرتبط بالقرى المجاورة ارتباطا وظيفيا حيث تتركز فيه مراكز خدمات هذه القرى. كما أنه فى نفس الوقت يعتبر سوقا تجاريا تتبادل فيه المنتجات الزراعية والصناعية. بالإضافة إلى أن المدينة البلدة تزخر بأجهزة الخدمات الترفيهية والفنادق والمطاعم ودور العبادة والمدارس ودور النشر، وتباشر الوظائف السياسية والإدارية.

فهى تمثل قاعدة الريف وتعبر عن نسق معقد من العلاقات الاجتماعية بين القرى الريفية والمناطق المتحضرة. وينتج هذا النموذج عن امتزاج أهالى القرى وأهالى المدينة فى قضاء أعمالهم ولذلك فهناك قدرا من التجانس تتميز به المدينة البلدة.

النموذج الثانى: ويتمثل فى المدينة الحضرية City. وهى استيطان حضرى يضم جماعات من الريف والحضر وتتعدد فيها الاختلافات بين المدينة البلدة والقرية. وهذا الاختلاف يكون فى الدرجة وليس فى النوع ويتضح فى تعدد البيئات والثقافات والطبقات. فهى وحدة وظيفية متعددة تماثل المدينة البلدة إلا أن وجه التمييز بينهما وبين المدينة البلدة يتحدد فى أن هناك وظيفة واحدة أساسية تضم مجموعات

---

[1] دكتور عبد الفتاح محمد وهيبه، فى جغرافية العمران، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٢، ص: ٣٧- ٣٨.

فرعية تخصصية بحيث تظهر الوظيفة الأساسية كعامل مميز لها بينما تعتبر الوظائف الأخرى المتفرعة منها وظائف ثانوية.

فالمدينة تمثل نسقا معقدا من البناء الاجتماعى ويزداد هذا البناء تعقيدا كلما نما حجم المجتمع وزادت كثافته وتعددت الوظائف والمهن.

النموذج الثالث والأخير: والذى يتمثل فى المدينة العاصمة Metropolis وفى هذا الشكل أو النموذج تتضح ظواهر التباين والتخصص وتعدد الأدوار فى أقصى درجاتها[1].

ويبدو أن هناك اتجاها مضادا تماما لإنشاء المدن العملاقة التى تسبب كثيرا من المشكلات الداخلية بالمدينة ذاتها وأهم تلك المشكلات أو القضايا المواصلات والإسكان، والتلوث والضوضاء وغيرها من الأمور التى جعلت المهتمين بشئون التخطيط والتنمية وعلماء الاجتماع الحضرى والأنثروبولوجيا يعملون على تشجيع إقامة ما يعرف الآن "المدن الصغيرة الجديدة New Town" كأفضل وأسرع وسيلة لحل المشكلات الناجمة عن التزايد السكانى من ناحية، ومواجهة تيارات الهجرة الريفية والأيدى العاملة الزائدة عن حاجة الريف من ناحية أخرى.

وهذا يعنى ببساطة أن ظاهرة المدن هى ظاهرة سكانية إلى حد كبير من حيث ارتباط التحضر بكبر حجم السكان وتعقد الحياة الاجتماعية والاقتصادية [2].

وعلى هذا الأساس تعمل الصناعة فى بداية نشأتها على إقامة المدن الصغيرة New Town التى تتوفر فيها كل الخدمات التى يحتاج إليها العمال وأسرهم من أسواق ومدارس ودور للترفيه وغير ذلك. ومن ناحية أخرى صارت الحكومات المحلية نفسها تعمل على إنشاء المساكن فى أماكن مختلفة مع توفير الخدمات لتشجيع الصناعة على التوطن بهذه الأماكن بسبب ما يجنيه المجتمع بسبب وجود الصناعة به. ولو أن بعض الصناعات قامت فى ضواحى المدن، وأقامت ما يسمى بالضواحى الصناعية إلا أن هذه

---

(١) Emrys Jones; Town and Cities; Oxford University Press, 1966, pp. 104- 105.

(٢) دكتور أحمد أبو زيد، الحياة فى عالم مزدحم بالسكان، مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن، العدد الرابع، يناير، فبراير، مارس ١٩٧٨، وزارة الإعلام، الكويت، ص: ٢٢٧- ٢٣٤.

الضواحى تنقصها بعض الخصائص التى تتميز بها الحياة فى المجتمع المحلى مثل الأسواق التى يحصل منها العمال على السلع التى يحتاجون إليها. والمؤسسات الترويحية عن أنفسهم وعن أسرهم. فضلا عن الخدمات الأخرى اللازمة للصناعة. ولذلك تعتمد هذه الضواحى على المدن الكبيرة أو المراكز الصناعية القريبة منها حيث يوجد فيها إلى جانب الأسواق والخدمات كل من الصحافة ووسائل الاتصال التى لا تستطيع الصناعة توفيرها [1].

وإذا كنا بصدد كشف الحياة الحضرية داخل المدينة وتوضيح أهم أنماطها وخصائصها التى تميزها عن غيرها من المجتمعات القروية الريفية فلابد من التركيز على عدة خصائص تميزها فى طبيعتها وخصائصها عن غيرها من المجتمعات.

وقد تناول عدد غير قليل من المهتمين بالدراسات الحضرية تعريف المدينة سواء المشتغلين بالعلوم التخطيطية فى مجال السياسة الحضرية أم من المشتغلين بالعلوم الإنسانية كالاقتصاد والاجتماع والأنثروبولوجيا، لذلك هناك تعاريف عامة تحمل كثيرا من الاستنتاجات من ذلك يرى بعض العلماء المهتمين بدراسة المدن «أن المدينة هى المحلة التى يقوم معظم سكانها بأعمال غير زراعية، ويرى بعضهم أن المدينة هى المحلة التى لا يقل عدد سكانها عن ٥٠٠٠ نسمة والتى يعمل سكانها بداخلها» [2].

كما جاءت تعريفات المدينة من خلال الأعمال التى قدمها عدد من المهتمين بنواحى التخطيط العمرانى فى المدينة ونذكر منهم تعريف للمدينة قدمه "والتر بور Walter Bor" حيث يقول:

«المدينة هى مكان يعيش فيه الناس ويعملون ويمارسون هواياتهم الرياضية. وحيث يوجد بالمدينة المساكن وأماكن العمل، والمحلات التجارية، والمدارس والمسارح. وكافة وسائل الاتصال الكبرى كما يشعر الناس أنهم يعيشون حياة كاملة بداخل المدينة» [3].

---

[1] دكتور محمد عبد الله أبو على، الصناعة والمجتمع، دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٧٤، ص: ٨٧- ٨٩.

[2] دكتور عبد الفتاح محمد وهيبه، فى جغرافية العمران، مرجع سابق، ص٣٥.

[3] = Walter Bor; The Making of Cities, Leonard Hill, London, 1972, p. 6.

هذا التعريف الذى قدمه "بور" ينظر من خلاله إلى المدينة باعتبارها قطعة هندسية مثالية تتكامل فيها كل نواحى الحياة التى يراها مناسبة وضرورية لإقامة الحياة الحضرية بداخل المدينة.

وإذا ما انتقلنا من الجانب المعمارى الهندسى إلى الجانب الاجتماعى الذى يهتم بالتفاعل الاجتماعى داخل المدينة فنجد التعريف الذى يسوقه لنا "لويس ورث حول المدينة بقوله:

«إن المدينة هى المكان الذى يحتوى على تجمعات هائلة من السكان، كما تقام فيها مراكز محددة تعمل على إشعاع الأفكار والممارسات التى تنمى أسلوب ونمط الحياة الحضرية الحديثة داخل المدينة» [1].

نلاحظ على ورث من خلال تعريفه الذى يسوقه حول المدينة أنه يرى أن عملية التحضر إنما تتم على اعتبارها أسلوب فى الحياة من خلال تنشئة الأفراد اجتماعيا حتى يتم لهم التلائم والتكيف مع نمط الحياة الحضرية وأسلوبها.

كما نجد أن "روبرت بارك Robert Park" وهو من العلماء المهتمين بالدراسات الحضرية وتحليل حياة المدينة، نجد فى مقال له بعنوان "مقترحات حول

---

* – والتر بور Walter Bor:

يعرف "بور" من خلال إسهاماته فى تخطيط المدن فى كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد درس "بور" الهندسة المعمارية Architecture فى جامعة براغ Prague قبل أن يتم دراساته عن التخطيط المعمارى للمدن فى جامعات إنجلترا. وقد شارك بعد تخرجه فى تخطيط كثير من مشروعات التخطيط العمرانى فى لندن، وذلك فى عام ١٩٤٧، كما شارك فى مشروع "إعادة تخطيط الحى الشرقى للندن" فى الفترة من ١٩٥٨ وحتى ١٩٦٠.

ثم ترك لندن بعد ذلك ولمدة عامين عمل خلالها رئيسا لمكتب التخطيط العمرانى والحضرى فى ليفربول. ثم بدأ ينشر دراساته عن المدن فى عام ١٩٦٥ حول سياسة التخطيط والبناء الحضرى Planning Policy and Urban Structure كما قدم العديد من الإسهامات فى تخطيط المشروعات العمرانية فى واشنطون وغيرها من المدن الأمريكية.

ثم عمل رئيسا للمعهد الملكى لتخطيط المدن فى لندن. ويقوم حاليا بالتدريس فى مدرسة الدراسات البيئية بجامعة لندن. ومن أشهر مؤلفاته كتابه عن: The Making of Cities الذى نشر فى عام ١٩٧٢.

(1) Louis Wirth, Urbanism as a Way of Life, In; Richard Sennett, (ed); Classic Easays on the Culture of Cities, N. Y. 1962, p. 145.

دراسة السلوك الإنسانى فى البيئة الحضرية" يرى أن المدينة ليست مجرد وحدة أيكولوجية، بل هى فى نفس الوقت وحدة اقتصادية يقوم تنظيمها الاقتصادى على تقسيم العمل، ويعتبر ذلك دليلا على النمو الواضح فى المهن والحرف داخل نطاق السكان الحضريين، وينتهى بارك بقوله: إن المدينة تعتبر منطقة ثقافية تتميز بنمطها الثقافى المميز لها [1] .

وإذا كان بعض هؤلاء العلماء الذين تناولوا تعريف المدينة ينظرون إلى المدينة فى تعريفاتهم من خلال أبعاد محددة مثل النظر إليها من خلال المنظور الإحصائى وذلك من خلال بعد أساسى يرتبط بحجم السكان فى المدينة، والكثافة السكانية لها، كما أن هناك من يسوق تعريفه للمدينة على أساس البعد التاريخى لها أو من خلال وظائفها المحددة التى تؤديها، إلا أن سوروكن Sorokin وزيمرمان Zimmerman يريان أن أى تعريف يوضع للمدينة من خلال البعد الإحصائى وكثافة السكان يجب ان يعامل بشىء من الحذر والحيطة التامة ويريان أن التعريف الصحيح -فى رأيهما- للمدينة لابد أن يأخذ فى الاعتبار تعدد العوامل والارتباط فيما بينها، وإنهما وضعا ثمانية خصائص يختلف بها المجتمع الحضرى عن المجتمع الريفى وهى:

١- المهنة فى المجتمعات الحضرية والريفية.

٢- البيئة فى كلا المجتمعين وتأثيرها على النشاط الاجتماعى.

٣- حجم المجتمع المحلى.

٤- الكثافة السكانية فى الريف والحضر.

٥- عملية التجانس أو اللاتجانس السكانى فى المجتمع الحضرى والمجتمع الريفى.

٦- التمايز والتشريح الاجتماعى.

٧- عملية التنقل والإقبال عليها.

٨- التفاعل الاجتماعى وأنماط الاتصال [2] .

---

(1) Robert Park, "The City; "Suggestion for the Investigation of Human Behavior in the Urban Environment' In, Richard Sennett, (ed), Classic Essays on the Culture of Cities, N. Y., 1969, pp. 91- 92.

(2) Sorokin & Zimmerman; Principles of Rural Urban Sociology, New York, 1929, pp. 12- 14.

بذلك يرى كل من "سوروكن" و "زيمرمان" أن أى تعريف يوضع للمدينة لابد أن يأخذ فى الاعتبار الفروق الريفية- الحضرية التى يتميز كل مجتمع عن غيره من المجتمعات المحلية، وقد يكون ذلك أقرب إلى الصواب فى الدراسات الحضرية بدلا من السير وراء الآراء المنفردة التى تنظر إلى المدينة من خلال منظور واحد يمثل أحد أبعادها الرئيسية سواء فى الحجم أو الكثافة.

وتكاتفت عدة عوامل على اختفاء المجتمع المحلى التقليدى وظهور المجتمعات الحضرية الصناعية، ومن بينها أنه عندما تنشأ الصناعة بأحد المجتمعات المحلية لا تكتفى باستخدام العمال الموجودين به-ولكنها تلجأ إلى استخدام أفراد آخرين فى المجتمعات الأخرى. وترتب على ذلك أن يضم المجتمع المحلى الواحد رجالا ونساء من أجناس وديانات وأصول سلالية متعددة أى أنهم ينتمون إلى ثقافات متباينة. وهذا التباين فى الثقافات يقضى على التجانس والانسجام والوحدة التى يتميز بها المجتمع المحلى، لأن العلاقات بين هذه الجماعات تتصف بسوء الفهم والشك المتبادل. ولذلك عند مقارنة المجتمع الحضرى الصناعى بالمجتمع المحلى التقليدى نجد أن المجتمع الأول يتميز بالتنوع والتباين ومعنى هذا أن البناء الاجتماعى للمجتمع المحلى التقليدى بسيط نسبيا، فى حين يتكون المجتمع الحضرى من جماعات وطبقات وقوميات وأجناس وديانات وهيئات مختلفة تتواجد كلها بجوار بعضها، وقد تتواجد فى بعض الأحيان بعضها فوق بعض، ومن ناحية أخرى يتميز المجتمع المحلى التقليدى بوجود عدد قليل من الأدوار المحددة تماما. ولكن يوجد فى المجتمع الحضرى عدد غير محدود من الأدوار الاجتماعية المرسومة.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد لأن ما يميز هذين المجتمعين عن بعضهما أن الأدوار فى المجتمع الحديث منفصلة ومنعزلة عن بعضها تماما، فالرجل فى أسرته يؤدى مجموعة من الأدوار، وهو فى عمله يؤدى مجموعة ثانية من الأدوار، هو فى نقابته العمالية او المهنية يؤدى مجموعة ثالثة من الأدوار، وهو أخيرا مع جيرانه أو أقاربه يؤدى مجموعة رابعة من الأدوار، وهذه الأدوار مستقلة عن بعضها. وهو على سبيل المثال لا يتصل بزملائه أو رؤسائه فى العمل إلا عندما يؤدى الأدوار التى لابد وأن

يؤديها، أى أن العلاقات الاجتماعية جزئية وليست كلية. وإذا عاش المرء فى مجتمع محلى صغير ومنعزل عن غيره من المجتمعات فإنه لن يعرف سوى عدد من الأفراد يقل كثيرا عن عدد الأفراد الذين يعرفهم لو عاش فى مدينة. ولكن هؤلاء الأفراد الذين يعرفهم فى المجتمع التقليدى إنما يعرفهم معرفة كاملة ووثيقة ولمدة طويلة من الزمن. غير أن الفرد فى المدينة ولو أنه يعرف عددا كبيرا من الأفراد إلا أنه يعرفهم بصورة سطحية وجزئية، أى أنه لا يعرفهم إلا من خلال دور واحد من الأدوار التى يؤدونها فى الحياة [1]. ويرجع ذلك فى المحل الأول إلى تعقد الحياة الحضرية وتطورها واتساع نمو المدينة الأمر الذى يؤدى إلى اختفاء الأدوار التقليدية التى كانت سائدة فى المجتمعات الريفية.

وارتبط نمو المدينة بالثورة الصناعية الحديثة. ذلك لأن تطبيق الآلية فى صناعة النسيج والمعادن فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين قد أدى إلى زيادة فى فائض الاقتصاد الذى يكفى سكان المدن. وهذه القوة الصناعية الجديدة يمكن أن تستخدم بآلات كبيرة وإنتاج كبير. وبذلك فإن المصنع الواحد بمستلزماته المتعددة وما يتضمنه من عدد هائل من العمال قد خلق مجتمع المدينة الصغيرة، ومجتمع المدينة الكبيرة، وفى الوقت نفسه بدأ النسق الزراعى بتلاشى نتيجة لظهور السوق الحضرية، وتطبيق الآلية، وتقوم الأساليب التكنولوجية، وقوة الآلة فى المواصلات، بما أدى إلى سرعة وسهولة نقل الإنتاج الزراعى من الريف إلى المدينة وبأرخص الأسعار. ولم يقتصر التحضر على الجوانب المادية والاقتصادية فحسب، بل امتد أيضا إلى الجوانب الحضارية والثقافية، فتحسين وسائل المواصلات قد سهل وسائل اتصال الناس وبكافة المعلومات بين الجماعات بعضها ببعض، وكان لاختراع آلات الطباعة أثرا فى التقدم العلمى والتكنولوجى فى كل المجالات، فتقدمت أجهزة البرق، والتليفون، والإذاعة، والطيران، والمواصلات الكهربائية، وغيرها من المخترعات اللامتناهية والتى ازدادت بدرجات هائلة وأدت إلى نمو المدن وتقدمها بحيث أصبحت المدينة مركزا رئيسيا للانتشار الثقافى فى المجتمع.

---

[1] دكتور محمد عبد الله أبو على، الصناعة والمجتمع، دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٧٤، ص: ٨١– ٨٣.

ومع هذا التطور ظهر فى الحياة الإنسانية نمط جديد يتمثل فى نسق المجتمع المتحضر Urbanized Society، ففى إطار هذا المجتمع تكون هناك تفاعلات بينه وبين الأنساق المكونة له، فهناك من يعيش فى مناطق ريفية، وهؤلاء ينتقلون للمعيشة فى مدن فيكتسبون أنماطا حضرية جديدة ينقلوها بالتالى إلى الريف ومن هنا يحدث التغير سريعا. وعندما تتجه المجتمعات جميعها نحو التأثر والتأثير تتغير البناءات الاجتماعية وتتنوع، وهذه الظاهرة تنتج عن نمو حجم المجتمع وزيادة كثافته السكانية، أى أن ذلك يكون نتيجة لما يعرف بظهور الحضرية فى المجتمع[1].

والحضرية تعتبر مرحلة من مراحل الحضارة ترتبط بنمو المدينة وسيادة التخصص وتقسيم العمل. وهذه المرحلة هى نتاج مراحل متعددة من التحضر. فالمجتمعات غالبا ما تبدأ بمرحلة ما قبل التحضر وتعرف بالمجتمعات التقليدية او الشعبية Folk Societies حيث يكون طابع الحياة فيها طابعا تلقائيا وتقليديا يعتمد على سيطرة الضوابط الاجتماعية لسلوك الأفراد، ثم يظهر بعد ذلك أنماط جديدة من الحياة نتيجة لنمو المدن نموا أفقيا. وفى هذه الحالة يصبح المجتمع أكثر تفاعلا وتتضاعف حدة العادات والتقاليد كضوابط اجتماعية ليحل محلها القانون.

وعندما تتضح مظاهر التحضر في المجتمع تبدأ خصائص المجتمع الحضرى فى الظهور لتحل محل الخصائص الريفية وتؤثر فيها كما تؤثر فى الحياة الحضرية ذاتها. فالمجتمع الحضرى يتميز بكبر الحجم وزيادة عدد السكان والتباين الاجتماعى، والأخذ بالأساليب التكنولوجية الجديدة، وانتشار مظاهر الحراك السكانى والحياة العلمانية، ومظاهر التفرد والفردية، كما يرتكز الاقتصاد الحضرى على أساس معقد من تقسيم العمل. فهذه المظاهر جميعها عندما تظهر فى المجتمع، فإنها تغير من أساليب الحياة فيه ويمكن ان يطلق عليه مجتمعا حضريا. وهذا المجتمع يؤثر فى حياة الناس خارج حدوده ويتطور فى عملية دينامية مستمرة، وبهذا الأسلوب تصبح المناطق المتحضرة أكثر تحضرا، ولذلك عندما يستخدم مصطلح متحضر Urbanized فإنما يفسر ببساطة انتشار الاتجاهات الحضرية بين سكان المجتمع[2].

---

(1) Jrene Taviss; The Technological Society; In; Jack D. Douglas (ed.) the Technological Threat., prentic- Hall, Inc., New Jersey, 1971, pp, 22- 24.

(2) Lowis Wirth; Urbanism as a way of life, In, Richard Sennett; (ed.), Classic essays on the Culure of Cities, Meredith Corporotion, N. Y., 1969, pp. 149- 150.

ولذلك فإن ما يميز المجتمع المحلى الحضرى الصناعى أنه ليس مجتمعا محليا بالمعنى التقليدى إذ ينقص هذا المجتمع نسق من القيم المشتركة والشعور بالاتفاق بين الفرد وزميله وبين الفرد ونفسه أى أنه ينقصه الوحدة والتماسك. إذ تتكون المجتمعات المحلية الصناعية من أفراد منعزلين عن بعضهم أو جماعات منعزلة عن بعضها، وفى هذه الظروف تظهر علامات سوء التنظيم الاجتماعى والشعور بالإحباط وعدم الشعور بالأمن والقلق واليأس والجرائم والبلطجة والدعارة والانتحار وعدم الاستقرار الاجتماعى[1].

ويعبر مفهوم التحضر عن عملية معقدة إلى حد كبير بحيث يصعب تخفيفها فى الحياة الواقعية بمجرد إدخال الصناعات الجديدة، وما يتبع ذلك من ظهور المدن، أو بمجرد المعيشة والإقامة فى المدن مهما بلغ حجمها من الكبر والضخامة. فالتحضر شىء أكبر من وجوده الفيزيقى أو الإقامة الفيزيقية فى المدينة، بل أنه عملية دينامية تتميز بمواقف واتجاهات ومناشط وأفكار وجزاءات وقيم خاصة، وبالإضافة إلى كونه عملية اجتماعية طويلة ومعقدة لا تهدف فقط إلى إلغاء او تعديل أسلوب الحياة الريفية بقدر ما تهدف إلى فرض ونشر أسلوبها الخاص فى الحياة الاجتماعية، وهذه العملية المعقدة لا يمكن تحقيقها بدون التربية، والإعداد الطويل الذى يساعد الناس على فهم الحياة الحضرية والسلوك والتصرف تبعا لذلك[2].

إذن يعتبر التحضر Urbanization مفهوم ديناميكى، أما الحضرية Urbanism فمفهوم استاتيكى، أى أن مفهوم التحضر يشير إلى العملية التى تتم من خلالها تحويل المناطق الريفية إلى مناطق حضرية، وتؤثر هذه العملية تأثيرا كبيرا فى البناء الاجتماعى للمجتمع.

وقد أثارت عمليات النمو الحضرى انتباه كثير من الباحثين الأمر الذى

---

(1) Schnider, E. V. Industrial Sociology, New York, Oxford University Press, 1968, p. 368.

(2) Abou Zied, A. M; The New Urban Revolution; the First Carrreras Arab Lecture of the University of Sussex, Nov 1967, Longmans, London, 1969.

والإشارة إلى الترجمة العربية لنفس المؤلف، ص ١٠.

جعلهم يضعون الفروض والطرق الملائمة أو المداخل الأساسية التى يمكن من خلالها دراسة المجتمع الحضرى وتفسير جوانب الحياة الاجتماعية فيه، وتحليل بعض المظاهر الحضرية والسمات الثقافية داخل المجتمعات الحضرية الصناعية.

ومن بين هؤلاء العلماء المهتمين بمداخل الدراسة فى المجتمع الحضرى "هوراس ماينر Horace Miner" الذى حاول أن يضع فى مقال له بعنوان "مداخل لدراسة المدينة والتحديث" المداخل الأساسية التى اصبحت محل اتفاق عام من قبل بعض الباحثين فى الشئون الحضرية وهذه المداخل تفسر جوهر المدينة ونمط الحياة الحضرية فيها وتنطوى على ما يلى:

أولا: دراسة وتفسير النواحى الحضرية من خلال مداخل تشييد النموذج المثالى للدراسة كما فعل "روبرت ردفيلد Robert Redfield" فى تفسير خصائص مجتمع الفولك أو المجتمع المحلى الشعبى - الحضرى Folk-Urban Community.

وفكرة النموذج Typology عند "ردفيلد" هى نظرية يمكن أن نفسر بها عملية التطور الحضارى، وتعرف هذه النظرية باسم "الاستمرار من الشعبى الحضرى للمدينة Folk- Urban Continum " وتصور تلك النظرية نموذجا للحياة البسيطة البدائية التى نجدها فى العشائر والقبائل والقرى الصغيرة واتخذت من ذلك النموذج البدائى نقطة تبدأ منها عملية تطور الحضارات والمجتمعات الإنسانية. وتصور النظرية كذلك وجود خط يمثل مراحل التطور يبدأ عند نموذج المجتمع البدائى الذى أطلق عليه "ردفيلد" اسم المجتمع الشعبى Folk Society الذى تسود فيه وتحكمه الطرائق الشعبية، وينتهى عند نموذج المجتمع الحضرى Urban Society أو مجتمع المدينة المعقد. وتشمل المساحة بين نقطتى البدء والانتهاء مراحل تطورية متعددة تمثل مجتمعات أخرى. وقد حدد ردفيلد مميزات وخصائص هذا المجتمع البسيط فى أنه مجتمع يتميز بصغر الحجم والعزلة النسبية والتشابه والإحساس الشديد بالانتماء وعدم معرفة القراءة والكتابة والتضامن الاجتماعى الآلى أو الميكانيكى على حسب تعبير "أميل دوركايم". وخلص ردفيلد فى ذلك إلى أن المحور الأساسى لاختبار كل مظاهر حياة المجتمع المحلى الوقوف على

دراسة البناء الاجتماعي لكافة الشبكة الكلية للعلاقات الاجتماعية The -Total Network of Social relations[1] .

ثانيا: مدخل مركب السمات Traits Complex وهو الذى يمكن من خلاله تفسير خصائص المدينة فى ضوء المحددات الإمبيريقية مثل الحجم، والكثافة، والتخصص المهنى للسكان.

ثالثا: مدخل المتصل الريفى – الحضرى Rural - Urban Continuum لتفسير وتحليل أسلوب الحياة الحضرية فى المجتمعات المحلية.

لكن رغم اتفاق "ماينر" مع عدد من العلماء حول هذه المداخل إلا أنه يثير عددا من الانتقادات حول فكرة المتصل الريفى –الحضرى أو الثنائية الريفية–الحضرية. لعل أهمها عدم الملائمة بين الشواهد الواقعية المتعلقة بمجتمعات معينة وبين طبيعية المجتمعات التى يمكن توقع وجودها من خلال النموذج المثالى:

ويخلص "هوراس ماينر" إلى أنه رغم الإفادة الكبيرة التى يستعين بها الباحث من التراث النظرى الأنثروبولوجى والسوسيولوجى إلا أن الدراسات الميدانية فى القلوة الأفريقية –من أمثال "بيتر ماريس P. Marris" ودراساته الميدانية فى مدينة لاجوس Lagos، وكذا الدراسات التى أجراها "هاناذ Hannas" فى كل من أوغندا ونيجيريا تساعد على فهم الأنماط والخصائص الحضرية الجديدة وخصوصا فى القارة الأفريقية التى تعد ميدانا خصبا لدراسة آثار التصنيع ونشأة المدن الجديدة بها. لذلك يحث "ماينر" الباحثين فى مجال الدراسات الحضرية بالنزول إلى ميدان الدراسات الحقلية وعدم الاكتفاء بالإشارة إلى التراث النظرى المتراكم حول المدن والحياة الحضرية[2].

ومن العلماء الذين اهتموا بدراسة النمو الحضرى والمشكلات الناجمة عنه "ستانلى أ. هيتزلر Stanley V. Hetzler" حيث يناقش فى كتابه عن "النمو التكنولوجى والتغير الاجتماعى" أن النمو التكنولوجى قد أدى إلى خلق نوع من

---

(1) Horace Miner, The Folk- Urban Continum, Amer. Social. Reu., Vol. 17, No. 5, 1952, pp. 22?- 237.

(2) Horace Miner, (ed.), The City in Modern Africa, Pall Mall Press, London, 1967, pp. 3- 10.

المشكلات الاجتماعية فى المناطق الصناعية والمراكز الحضرية، ومن أهم تلك المشكلات التركز المستمر والزيادة المطردة فى عدد السكان فى مناطق الصناعة الأمر الذى يؤدى إلى نشأة مناطق متخلفة Slum Areas بجوار المراكز الصناعية والحضرية، كما يذهب هيتزلر أيضا إلى أن عملية التحضر قد يصاحبها انحراف فى الأحداث Delinquency.
وبالإضافة إلى ذلك يرى هيتزلر أن من آثار التصنيع والتحضر ظهور ما يعرف باسم جرائم أصحاب الياقات البيضاء White Collors، وهى ما أكدها أيضا "ولبرت مور W. Moore" فى دراساته عن المجتمع الصناعى بأمريكا، وبذلك يرى هيتزلر أن شكل الضبط الاجتماعى يكون له تأثير فى وظيفته فى كل من المجتمعات القبلية والريفية بينما يضعف تماما شكل الضبط الاجتماعى فى المجتمعات الحضرية(٢) .

وتعتبر هذه الدراسات والاهتمام بالآثار التى يخلفها التصنيع والتحضر. من أهم الملامح الحديثة التى يتطرق من خلالها الباحثون لفهم الحياة الحضرية ودراسة التفاعل الاجتماعى داخل المدينة الصناعية. ومدى دراسة ومعرفة التغيرات التى حدثت فى نمط القيم والثقافة وعناصر البناء الاجتماعى لتلك المجتمعات.

ومن بين الدراسات القيمة التى اهتمت بمضامين التغيرات التكيفية فى القيم والأنماط الثقافية والحضارية والتى تمثل بعدا جديدا للدراسات الأنثروبولوجية بعيدا عن نمط الدراسة التقليدية، تلك الدراسة التى قام بها "دانيل ليرنر Daniel Lerner" فى بعض دول الشرق الأوسط وضمنها كتابه عن "اضمحلال المجتمع التقليدى"، ويأخذ "ليرنر" فى دراسته عن المجتمع التقليدى كلا التعريفين الاقتصادى والأنثروبولوجى للمجتمع التقليدى، ويرى أن مجتمع الدراسة من خلال التعريف الاقتصادى «هو الذى يسود فيه حد ضئيل من التصنيع مع تطبيق محدود للمعرفة التكنولوجية على عمليات الإنتاج» ويرى أن هذا التعريف ينطبق على معظم دول الشرق الأوسط الست التى قام بدراستها وهى "تركيا ولبنان ومصر وسوريا والردن وإيران"وإذا استثنينا تركيا ومصر ولاسيما بعد قيامهما بتنفيذ خطط طموحة للتصنيع والتنمية. فإنه يمكن أن ينطبق هذا التعريف على باقى الدول التى قام بدراستها.

---

(٢) Stanley A. Hetzler, Technological Grouth and Social Change, Ruotledge & Kegan Paul, London; 1959, pp. 15- 17.

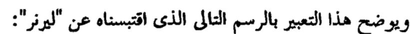
أما التعريف الأنثروبولوجي الذى استخدمه "ليرنر" فى دراســـته للمجتمـــع التقليدى فمؤداه "أن طرق وأنماط السلوك الاجتماعى تستمر فى هذا المجتمع مع قليـــل جدا من التغيير– من جيل إلى جيل، وتتحكم العادات والتقاليد فى توجيه هذا الســلوك التقليدى وتلعب دورا أكثر أهمية من القانون الوضعى، كما يتميز البناء الاجتمـاعى فى هذا المجتمع بالجمود وعدم المرونة"[1] .

والغرض الأساسى من دراســـة لـيرنر هـــو تحليـــل ظـــاهرة التحديـــث Modernization كعملية اجتماعية كما يستخدم فى دراسته مقياسا ذى مراتب ثلاث هى: تقليدى Traditional

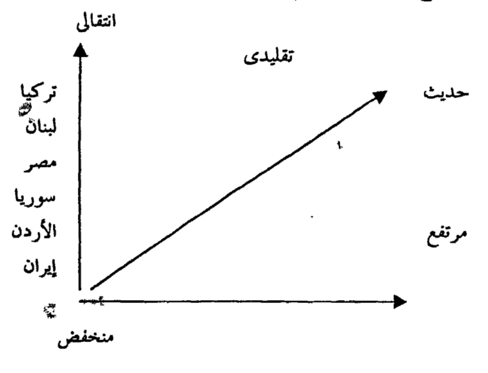
وانتقالى Transitional

وحديث Modern

ويضع طبقا لهذا المقياس تركيا ولبنان فى المقدمة، ومصر وسوريا فى الوســـط والأردن وإيران فى المؤخرة.



ويوضح هذا التعبير بالرسم التالى الذى اقتبسناه عن "ليرنر":



---

(1) Daniel Lerner, The Passing of Traditional Society, The Free Press, New York, 1968, p. 399.

أن منطقة الشرق الأوسط تختلف الآن عما كانت عليه من قبل أى حوالى أكثر من ثلاثين عاما، ويرى أن قليلا جدا من سكان هذه المنطقة مازالو يرغبون فى المعيشة طبقا لأحكام المجتمع التقليدى إلا أن "ليرنر" لم يعط تحديدات أو تعريفات كافية لما يقصده بظاهرة التحديث وإن كان يعطى مؤشرات لهذه الظاهرة من خلال وسائل الاتصال الجمعى Mass Media ويعتبر هذه الوسائل بمثابة محطمات Borken حضارية أو ثقافية لنمو الحياة الاجتماعية[1] .

ونجد "ليرنر" فى الاستبيان The questionnaire الذى اعده للدراسة والذى ذيل به كتابة على الصفحات ٤١٥- ٤٣٣ يطرح العديد من الأسئلة والاستفسارات حول مشاهدة الأفلام السينمائية وتعلق مشاهدها فى أذهان المشاهدين من المجتمعات التقليدية وعن عدد مرات الذهاب إلى السينما، وكذا عن تأثير المشاهد التى توضح العلاقة بين الرجل والمرأة فى المجتمع الغربى وأثرها على المشاهدين فى المجتمع الإسلامى.

ويحاول "ليرنر" أن يفسر عملية تنمية البلدان النامية من خلال اكتسابها لخصائص سلوكية وسيكولوجية معينة، ويرى أن المتغيرات الأساسية المرتبطة بعمليات التنمية والتحديث فى بلدان الشرق الوسط التقليدية هى[2] :

- التحضر.
- التعليم.
- المشاركة فى وسائل الاتصال.
- المشاركة السياسية.

ويرى أن المجتمع الحديث هو المجتمع الذى يحقق درجة عالية لاكتساب تلك الخصائص، أما المجتمع التقليدى فهو الذى يحقق درجة ضعيفة على مستوى تلك الخصائص، وهو الأمر الذى يجعلنا نقول أن دراسة "ليرنر" كانت تتحرك فى إطار سلوكى وسيكولوجى معين أثناء البحث، كما أنها اهتمت إلى حد ما -بالتركيز على تفسير القيم والأنماط الثقافية والحضارية فى المجتمع.

وبذلك فإن الباحثين والأخصائيين فى العلوم الاجتماعية والاقتصادية ورجال الإدارة والتخطيط أخذوا فى السنوات القليلة الماضية يولون أهمية بالغة لموضوع دراسة

---

(١) Daniel Lerner, Op. Cit., pp. 90- 91.

(٢) Daniel Lerner, Op. Cit., pp. 63- 66.

المدن من مختلف الجوانب الديموجرافية والإيكولوجية والسكنية والرعاية الاجتماعية والمواصلات والمرافق الصحية والتربوية والترفيهية والثقافية ويرجع سبب هذا الاهتمام إلى زيادة حاجات ومتطلبات سكان المدن نظرا للتضخم الواضح فى عدد الوافدين إلى المدن سواء عن طريق الهجرة أم الزيادة الطبيعية فى المواليد وكذلك تعقد الحياة الحضرية والتغيرات التى تحدث فى البناء الاجتماعى لمجتمعات المدن[1] .

وبذلك أدى ظهور المدن والتجمعات الحضرية إلى مزيد من الجهد فى دراستها وبحثها، والعمل على تخطيط تلك المجتمعات الجديدة، والتى تختلف فى نشأتها من مدينة إلى أخرى. ويهتم الباحثون على وجه الخصوص بالمجتمعات الحضرية او التجمعات السكانية التى نشأت نتيجة لعمليات التصنيع والتى يطلق عليها ما يسمى "بالمدن الصناعية"، وهى تمثل نوعا جديدا من التجمعات السكانية تتباين فيه كافة جوانب الحياة الاجتماعية نظرا لاختلاف تركيبها الاجتماعى من الريفيين والحضريين الذين يتجمعون للإقامة فى مكان واحد معا.

وتمثل تلك الآراء التى عرضنا لها حول التصنيع والتحضر أهم النظريات التى عالجت موضوع الحضرية، وتلائم وتوافق، أو تكيف المجتمع المحلى بالصناعة، وكذلك الآراء التى عرضنا لها حول نشأة المدينة وعمليات النمو الحضرى، دورا أساسيا فى عمليات التحليل النظرى والإمبيريقى عند دراسة المدن الصناعية.

---

[1] دكتور إسحاق القطب، التحضر ونمو المدن فى الدول العربية، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان ١٩٦٨، ص١٢.

الفصل الثانى
المدخل الإيكولوجى لدراسة المدن الصناعية

* مقدمة عامة
* الوصف الإيكولوجى لمجتمع البحث.
* البناء المورفولوجى لمجتمع البحث.
* النشاط البشرى فى مدينة كيما.
* دور الإدارة الصناعية داخل مدينة كيما بأسوان.

المدخل الإيكولوجى لدراسة المدن الصناعية

«لا يحدث سوى مرة واحدة فى كل قرن
أن تستطيع إحدى القضايا الهامـــة أن
تفرض نفسها على الناس جميعا مـــن
مختلف الأجناس والطبقات والأديـــان
ولقد أصبحت مشكلة البيئة الفيزيقية
التى تعيش فيها إحدى هذه القضايا»[1]
(وليام روكلهاوس)

مقدمة عامة :

يعتبر علم الإيكولوجيا Ecology من العلوم القديمة التى لها شأن بعيد فى مجـــال الدراسة، كما أنه يحتل مكانة عالية اليوم بين العلوم الحديثة التطبيقية، وبـــالرغم مـــن المجال الواسع للإيكولوجيا إلا أن هناك محاولات قليلة جعلت من الإيكولوجيا موضوعا عاما ومنطقيا فى المجال البيولوجى وعلاقته بالمجالات الأخرى.

واهتم الإنسان بدراسة الإيكولوجيا منذ فجر التاريخ، حيث أن كل فـــرد فى المجتمع البدائى كان فى حاجة إلى معرفة البيئة المحيطة به من حيث عوامـــل الطبيعـــة والنباتات والحيوانات. وفى الحقيقة فإن الحضارة بوجه عام بدأت عندما تعلم الإنسان استخدام النار والأدوات الأخرى لتعديل بيئته التى يعيش فيها، ثم أصبحـــت معرفتنـــا أكثر بالبيئة –لحضارتنا المعقدة– منذ ظهور قوانين الطبيعة Lowis of Nature[2].

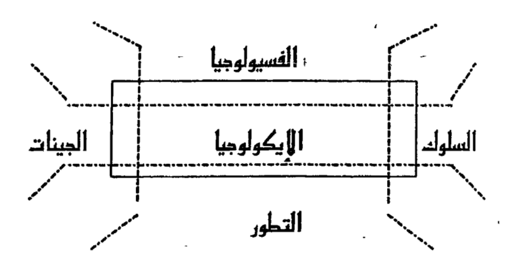
وقد صاغ عالم الأحياء الألمانى "إرنست هيكـــل" Ernst Haeckel فى عـــام ١٨٦٩ كلمة إيكولوجيا وحددها فى علاقتها المتبادلة بالبيئة العضوية وغير العضويـــة للحيوان والنبات. ولكن هذا التحديد الواسع جدا قد أثار بعض الباحثين ليشـــيروا إلى أنه إذا كانت هذه هى الإيكولوجيا، فإن هناك قليل جدا مما ندعيه غير إيكولوجيا.

---

[1] دكتور أحمد أبو زيد : أزمة البيئة –مجلة عالم الفكر– المجلد السابع، العدد الرابع، يناير، فبراير، مـــارس ١٩٧٧، الكويت، عدد خاص عن "الإنسان والبيئة"، ص١٣.

[2] Eugene p. Odum: Fundamentals of Ecology, Saunders Company, London, 1957, p. 3.

وفى ضوء هذا التعريف الواسع الذى يجعل الإيكولوجيا تشـــمل كـــل مـــن الجينات أو التوليد والتناسل، والتطور، والفسيولوجيا، ثم السلوك وهى تلك المراتـــب البيولوجية الأربعة الرئيسية، فإن الإيكولوجيا طبقًا لهذا التعريف تتضمن وتشتمل علـــى موضوعات عامة وفضفاضة، ويمكن توضيح هذا التعريف منـــــهجيًا كمـــا حـــدده "تشارلس ج. كريبس* Charles J. krebs " على النحو التالى :



ولكن هذا التعريف الواسع دفع بعض الباحثين إلى نظرة أكثر تخصصا للعلـــم والمصطلح، ولذا نجد "تشارلس التون Charles Elton" فى كتابـــه عـــن إيكولوجيـــا الحيوان Animal Ecology الذى نشره عام ١٩٢٧ حدد مصطلح الإيكولوجيا "بأنـــه التاريخ الطبيعى لدراسة البيئة".

ولكن رغم أن هذا التعريف أشار إلى كثير من القضايا الإيكولوجية إلا أنـــه يتضمن كثيرا من الغموض والإبهام.

ومن هنا حاول "إيوجين أودم E. Odum" فى عام ١٩٦٣ أن يصيغ مفـــهوما للإيكولوجيا مؤداه "بأنها دراسة التلازم بين البناء والوظيفة للبيئة الطبيعية"[1].

* يعمل تشارلس كريبس أستاذا بمعهد إيكولوجيا الثروة الحيوانية بجامعة كولومبيا البريطانية بكندا.

(1) Charles J, Krebs; Ecology; Harpet international edition, New York, 1972, pp. 3- 4.

وهذا التعريف قد وجد تأييدا نظرا لأنه أكد على فكرة الصورة والوظيفة والتى اخترقت مجال البيولوجيا لأول مرة. إلا أنها غير مكتملة التحديد الواضح لموضوعاتها.

ويعنى مصطلح الإيكولوجيا Ecology كما صيغ بالكلمة اليونانية "أيكوس" بأنها مكان المعيشة، وقد أدخل استخدام الإيكولوجيا فى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر لدى علماء كل من الحيوان والنبات وذلك لوصف ودراسة الطرق التى تعيش بها الكائنات فى بيئاتها.

لكننا نجد سرعان ما انقسمت الإيكولوجيا إلى فرعين متميزين هما :

الأول : الإوتيكولوجيا Autecology وهى دراسة الكائنات الفردية فى تفاعلها مع البيئة.

الثانى : السينيكولوجيا ógylocenyS وهى دارسة الارتباطات بين الكائنات بإعطائها وحدة بيئية.

وقد أصبح الفرع الأخير هو السائد فى الدراسات الإيكولوجية حيث أصبح ميدانا رئيسيا فى دراسة الكائنات، والنباتات، والحيوان فى علاقاتها مع البيئة. وبذلك فإن المدخل الإيكولوجى، أدخل إلى مجال العلوم الإنسانية من خلال مصطلح الإيكولوجيا الإنسانية Human Ecolog، وذلك فى فترة وجيزة لتنمية الخط الأخير من الإيكولوجيا، والذى يعنى دراسة الارتباطات بين الكائنات بإعطائها وحدة بيئية[1].

وربما كان أهم ما يميز هذه الدراسات الإيكولوجية الرائدة هو النظرة العامة الشاملة التى تحاول الربط بين عناصر البيئة المادية أو الفيزيقية من ناحية، وبين حياة النبات وسلوك الحيوان وتصرفات الإنسان والتفاعل والتداخل والتأثيرات المتبادلة بينهما جميعا من ناحية أخرى ومن هنا كانت هذه الدراسات الإيكولوجية المبكرة، رغم ضحالتها النسبية إذا قورنت بما يصدر الآن من كتابات دقيقة متخصصة تعكس جانبا إنسانيا عميقا تفتقر إليه هذه الكتابات العلمية المتخصصة.

---

(1) Amos H. Hawley and Julian H. Steward, Human Ecology In; International Encyclopedia of the Social Sciences; Vol. 3, the Macmillan company & Free press, New York, 1977, pp. 328- 329.

وبقول آخر فإن هؤلاء العلماء الذين كانوا ينادون بضرورة قيام إيكولوجيا بشرية إنما كانوا يؤمنون بأن هناك إيكولوجيا واحدة شاملة، ويصرون فى كتاباتهم عن هذا الإيمان، وعلى أية حال فالواضح أن كلمة إيكولوجيا انتشرت فى مختلف الأوساط العلمية، ولم تعد قاصرة على علماء النبات أو الحيوان، كما أصبحت الدراسات الإيكولوجية أكثر ميلاً بعد ذلك إلى الشمول والتكامل مما يجعل من مشكلة البيئة مشكلة اجتماعية وإنسانية بقدر ما هى مشكلة فيزيقية.

ومع ذلك، فعلى الرغم من اتساع نطاق البحوث الإيكولوجية الآن وإعطاء الجانب الاجتماعى والإنسانى قدر أكبر من الاهتمام، فلا تزال نقطة الانطلاق فى أى بحث إيكولوجى هى الظروف والأوضاع المادية السائدة فى أى مجتمع من المجتمعات، وإلى أى حد تنعكس هذه الأوضاع فى سلوك الناس، وتتأثر بدورها بهذا السلوك أو بالثقافة السائدة فى ذلك المجتمع، وكيف يمكن الإفادة من هذه الظروف البيئية العامة[1].

وإذا كانت الدراسة الإيكولوجية فى أساسها تحليل لعمليات التكيف بين الإنسان والبيئة، فإن النسق الإيكولوجى يؤلف عنصرا أساسيا فى فهم البناء الاجتماعى فى المجتمع الحضرى أو المجتمع الصناعى، وهذه الموضوعات تتصل فى الأغلب بالتخصص المهنى وعلاقته ليس فقط بالظروف الطبيعية والبيئية بل وأيضا بمشكلات النقل والمواصلات التى تلعب دورا هاما فى ربط الوحدات الإقليمية وإيجاد نوع من الروابط والاعتماد المتبادل الذى لا نجده فى المجتمع التقليدى، والواقع أن هذه العلاقات المتبادلة بين الأقسام الإقليمية تعتبر من أهم مكونات الدراسة الإيكولوجية فى المجتمع المتطور الحديث، كما تهتم الإيكولوجيا بدراسة التركيب السكانى للمدينة ونوع الصناعات وموارد الثروة الطبيعية ووسائل إستغلالها على أساس أن هذه كلها أمور تتدخل فى تحديد موقع المجتمع الحضرى ونمط الحياة الاجتماعية فيه.

---

(1) دكتور أحمد أبو زيد : البناء الاجتماعى، الأنساق، الجزء الثانى، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧، ص٩ : ١٠.

كما يرى "لويس ورث Louis Wirth" أنه يمكن تفسير ظاهرة الحضرية داخل المدينة من خلال التعرف على حالة البناء الفيزيقى للمجتمع وذلك عن طريق البحث فى الظواهر الإيكولوجية لتفسير الحضرية من حيث كبر حجم المجتمع وزيادة اللاتجانس السكانى، وتمايز الخصائص الأثنولوجية والعرقية، أو بمعنى آخر، فإنه يمكن تحليل النسق الإيكولوجى داخل المدينة بالنظر إليها باعتبارها بناء فيزيقى يضم تكوين السكان والتكنولوجيا والبيئة الفيزيقية[1].

ورغم هذا الاهتمام البالغ بدراسة إيكولوجية المدينة وأثر ذلك على البناء الاجتماعى داخل المدينة، إلا أن تطور نمو المدن وتقدم الحركة الصناعية فى العالم أجمع، أدى إلى أن علماء الإيكولوجيا والباحثين المهتمين بالدراسات البيئية يرون أن العالم كله مقبل على "أزمة بيئية" أو "أزمة إيكولوجية" قد تقلب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة الآن فى المستقبل القريب البعيد[2].

بل أن الذين يظهرون شيئا من التشكك فى ضخامة المشكلة وأهميتها إنما يبنون أحكامهم على الأوضاع القائمة فى المجتمعات التى يعيشون هم فيها دون أن يقللوا من خطورة المشكلة بالنسبة للعالم ككل، بمعنى أنهم لا يعطون المشكلة البيئة أولوية مطلقة،

---

(1) Louis Wirth; On Cities and Social life, The University of Chicago press, 1969, PP. 77- 82.

(2) Fred E. Emery and Eric L. Trist*, Towards Asocial Ecology, penguin publishing company Ltd., London, 1972, pp. 3- 178.

فريد إيمرى، واريك تريست : هما من المتخصصين فى علم النفس الاجتماعى، لهما اهتمامات واسعة بالدراسات البيئية والتنظيمية، جاءت اهتماماتهما سويا فى هذا المجال من خلال اهتمامها "بمدخل التكنيك الاجتماعى Socio-Technical Appoach فى دراسة التنظيمات باعتبارها أنساقا مفتوحة فى علاقاتها بالبيئة. ومن خلال دراساتها وجد لزاما عليهما أن يوسعا من مجال تصورهما للنسق المفتوح كى يشتمل على فكرة البيئة الاجتماعية كمجال مستقل Asa quasi- Independent domain. وعملا سويا منذ عام ١٩٦٥ فى دراسة التكيف الإنسانى مع البيئة والتغيرات التى تطرأ عليها، والاهتمام بالجماعات الخاصة التى تنشأ فى داخل البيئة المعقدة. رغم أنهما التقيا سويا لأول مرة فى عام ١٩٥١ عندما أتى (إيمرى) إلى لندن قادما من استراليا ليستكمل دراساته فى (معهد تافيستوك للعلاقات الإنسانية Tavistock Institute of Human Relations وقاما بالتدريس فى جامعات إنجلترا وأمريكا واستراليا فى موضوعات السلوك التنظيمى والإيكولوجيا الحضرية.

على أساس أن مجتمعاتهم وشعوبهم تتعرض لأخطار ومتاعب أخرى يجب حلها أولا قبل الاهتمام بمشكلة البيئة التي يمكن تأجيل حلها إلى أن تحل هذه المشكلات العاجلة[1].

وانطلاقا من تلك المشكلة الخطيرة التي تهدد أمن البيئة الإيكولوجية وسلامتها فقد انتشرت في السنوات الأخيرة على ما يرى "والتربور Waltor Bor" عدة دراسات حول ما يعرف "بمدينة الموتورات أو المحركات وانتشارها والتلوث الضوضائي Noise or Sound Population" كأحد عناصر تلوث البيئة الحضرية، كما سادت الفوضى بعض القيم الأخلاقية التي انحدر بها بعض سكان المدن فأضفت على المدينة ستارا كثيبا من الحياة، وأصبح السكان في كثير من المدن الكبرى اليوم في حالة قلق دائم. مع تزايد الجريمة وتشويه حياة المدن بالأصوات المزعجة لوسائل النقل والموسيقى الصاخبة وغيرها.

ويصور "بور" حركة الضوضاء بأنها أقبح ما يمزق سكون المدينة من زئير سيارات وهدير طائرات، وقد يسبب التعرض للضوضاء الشديدة فقدانا مؤقتا لحدة السمع، فضلا عن أنها تؤدى إلى الشعور بالإرهاق عند اليقظة. كما توصلت بعض الدراسات حول الضوضاء وتأثيرها فوجد أن لها مصاحبات ترتبط بأمراض التوتر، وضغط الدم بالإضافة إلى الإصابة بالأمراض النفسية للإنسان.

ويرى "بور" أن هذا التهديد المزعج لا يتوقف عند كونه يوجد خارج المنزل أو مكان الإقامة، ولكن هناك في حياتنا العامة أدوات وأجهزة أوجدتها لنا التكنولوجيا الحديثة قد تستخدمها في منازلنا ولكننا لا ندرى بعواقبها وتأثيراتها على حياتنا وحياة أطفالنا، ويذكر من هذه الأجهزة أجهزة الراديو والتلفزيون، وماكينات الحلاقة الكهربائية، وماكينات الحياكة، والخلاطات، والغسالات، وغيرها وكلها أدوات تستخدم في المنازل في البيئات الحضرية والريفية على حد سواء[2].

---

(1) دكتور أحمد أبو زيد : أزمة البيئة، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع، العدد الرابع، يناير، فبراير، مارس ١٩٧٧، الكويت، عدد خاص عن (الإنسان والبيئة)، ص١٣.

(2) Walter Bor, the Making of Cities, Leonard Hill, London, 1972, pp. 190- 193.

ويرى "جون بينيت John W. Bennet" أستاذ الأنثروبولوجيا بجامعة واشنطون فى كتابه (التحول الإيكولوجى Ecological Transition) أن على علماء الأنثروبولوجيا الحضرية Urban Anthropology والأنثروبولوجيا الاقتصادية Economic Anthropology. عندما يتجهون لدراسة البيئة الصناعية، والإيكولوجيا الثقافية Cultural Ecology فعليهم أن يركزوا فى دراساتهم على العناصر الأساسية الآتية : التركيب السكانى، تمايز الطبقات الاجتماعية فى البيئة الإيكولوجية، وعنصر القوة، ويقصد به المصادر المادية اللازمة للصناعة، والتنظيم البيروقراطى، والأسس العامة لعناصر التكيف والتغير فى السلوك الإنسانى داخل البيئة الإيكولوجية، والتركيز على دور الرأى العام داخل المنطقة الإيكولوجية محل الدراسة، والاحتياجات الأولية ومدى توفرها إيكولوجيا.

ويشير "بينيت" رأيا منهجيا فى الدراسة الحقلية للإيكولوجيا ويرى أنه عند الدراسة الإمبيريقية يجب أن يؤخذ فى الاعتبار الأسس والخطوات التالية :

١- تحديد النسق العام للبيئة الإيكولوجية، والظروف المتغيرة التى تحيط بها، والتى تحفظ لها تغيرها وتوازنها فى نفس الوقت.

٢- تحديد دور العوامل الإنسانية فى النسق الإيكولوجى متمثلا فيما يقوم به مختلف الطبقات داخل المجتمع من أعمال.

٣- مدى تقبل أنماط السلوك التى تفرضها الحكومة فى البيئة الإيكولوجية الجديدة.

٤- دراسة الارتباطات الداخلية القائمة من خلال النسق الإيكولوجى، وعلاقة كل ذلك بالمناطق المحلية المحيطة بالمنطقة المراد دراستها إيكولوجيا[1].

---

(1) John W. Bennett,* the Ecological Transition, Cultural Anthropology and Human Adaptation, Pergamon press Inc, New York, 1976, pp. 307-308

* كون بينيت John W Bennett

يعمل أستاذا ورئيس قسم الأنثروبولوجيا بجامعة واشنطون، حصل على دكتوراه الفلسفة من جامعة شيكاغو. عضو فى مركز دراسات التاريخ الطبيعى والبيولوجيا، وعضو فى مركز الدراسات الآسيوية بجامعة واشنطون. له اهتمامات بالدراسات الإيكولوجية والظواهر الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية، كما يهتم بدراسة البناء والتغير فى المجتمع. له دراسات فى طبيعة وتغير المجتمع اليابانى المعاصر. له اهتمامات واسعة بالنظرية-

تعتبر هذه الآراء النظرية السابقة إسهاما أنثروبولوجيا لفهم البيئة الإيكولوجية وخصوصا فيما يتعلق بالبيئة الصناعية، حيث أن المصنع يوجد دائما داخل مجتمع محلى حتى يجد حاجته من العمال والفنيين الذين يراقبون ويشرفون على آلات المصنع وتشغيلها.

إذن لابد أن يوجد المصنع بداخل مجتمع محلى حتى يتمكن العمال من الذهاب إلى المصنع كل يوم ويعودون إلى منازلهم، ولهذه الأسباب يعمل رجال الصناعة على إنشاء المصانع داخل مجتمعات محلية قائمة بالفعل أو أنهم ينشئون مجتمعات محلية لإمكان جذب قوة العمل الكافية التى يحتاجون إليها، ويتضح ذلك بصفة خاصة فيما يتعلق الصناعة بمنطقة أسوان من توفير مساكن لإقامة العاملين بها، تعتبر نواة لإقامة "مدن جديدة New Town" حول البيئة الصناعية.

وتجد تلك المجتمعات الجديدة اهتماما من جانب علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا والجغرافيا والإيكولوجيا الإنسانية لدراسة مسألة توطن الصناعة، وإقامة مدن جديدة ترتبط بها ارتباطا وثيقا، حيث أن العمل بالصناعة هو الذى يسيطر على جميع ألوان النشاط الاقتصادى بتلك المدن. أى أنه تبعا للنظرية الإيكولوجية فإن إقامة الصناعة دائما ما يكون بالقرب من الموارد التى تحتاج إليها من المواد الخام، والأيدى العاملة المدربة القادرة على القيام بالعمل.

دلت الشواهد والملاحظات على أن المنطقة الجنوبية المتمثلة فى منطقة أسوان قد تطورت ونمت نموا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة وخصوصا بعد تنفيذ مشروع السد العالى مما أدى إلى تحويلها من منطقة صحراوية هادئة إلى منطقة صناعية غيرت

- الإيكولوجية فى مجال الأنثروبولوجيا. كما له اهتمامات كبيرة طبقا لتخصصه بمجال الأنثروبولوجيا الثقافية. وينهج فى دراسته للأنثروبولوجيا الثقافية منهجا يمكنه من دراسة المجتمعات المتقدمة بدلا من المجتمعات البدائية أو القبلية، وفى ذلك له دراسات عن الولايات المتحدة، وكندا، واليابان، وإسرائيل، وتايوان، والهند.

يشارك فى كثير من مجالات الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والاقتصاد والإيكولوجيا والدراسات الآسيوية، يعمل رئيسا للحولية الأمريكية للدراسات الأنثولوجية، ويحاضر فى معظم الجامعات، بالإضافة إلى أنه يحاضر فى المعهد القومى للصحة العقلية Mental Health، له عديد من المؤلفات والكتب المتخصصة.

يعمل حاليا أستاذا بمعظم الجامعات بالولايات المتحدة الأمريكية.

من هيكل بنائها العمرانى والسكانى، وقامت فيها صناعات تعتبر من أضخم الصناعات فى المجتمع المصرى كصناعة الأسمدة، وصناعة السكر، واستخراج معدن الحديد الصلب، وإقامة المشروعات الكبرى لتوليد الكهرباء.. ونتج عن هذا النمو الصناعى تدفق أعداداً هائلة من العمال للعمل فى المناطق الصناعية.

وتنصب دراستنا على وجه الخصوص على المدينة الصناعية التى أنشئت بعد تنفيذ مشروع مصانع كيما للأسمدة وهى المدينة العمالية التى يقيم فيها جماعات مختلفة التباين والتركيب الاجتماعى والمهنى والثقافى داخل المدينة.

الوصف الإيكولوجى لمجتمع البحث :

نشأت مدينة كيما الصناعية نتيجة لإقامة مشروع كيما لإنتاج الأسمدة، ويقع المشروع على مساحة ١٥٠٠ فدان جنوب شرق مدينة أسوان على بعد ٤ كيلو مترات. وبدأ التفكير فى إنشاء مشروع كيما بأسوان مع قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، والهدف الأساسى للمشروع هو إنتاج السماد اللازم لاحتياجات تسميد الأراضى الزراعية فى مصر من ناحية، وللعمل على توفير العملات الصعبة التى كانت تدفع فى استيراد كميات من الأسمدة من الخارج.

وفى عام ١٩٥٦ أنشئت شركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) وتقرر أن تشتمل مصانعها بأسوان ثلاثة خطوط للإنتاج قدرتها اليومية فى الإنتاج ١٢٠٠طن سماد يوميا من سماد نترات النشادر الجيرى (٣١% أزوت) وهى أعلى نسبة توجد فى الأسمدة الكيماوية حتى الآن. ثم تقرر إضافة خط رابع قدرته ٤٠٠ طن فى اليوم فأصبحت القدرة الإنتاجية للشركة ١٦٠٠طن يوميا أى ما يعادل حوالى ٥٨١٥٠٠طن سنويا، ويستخدم فى إنتاج السماد، القوى الكهربائية اللازمة والتى يمكن الحصول عليها من الطاقة الكهربائية المنتجة من خزان أسوان. كما يستخدم فى إنتاج السماد الحجر الجيرى وهو عنصر هام متوفر بمحاجر الشركة فى منطقة شرق مدينة كوم أمبو على بعد ٦ كيلو مترات شمال مدينة أسوان، ويتم الحصول عليه عن طريق أسطول نقل برى تابع للشركة، كما يستخدم الهواء والمياه فى إنتاج الأسمدة وكلها عناصر أساسية متوفرة بمنطقة أسوان.

وتكونت الشركة "شركة كيما" برأس مال قدره ١٦ مليون جنيه لإنتاج الأسمدة، وعهد إلى شركات ألمانية غربية وشركات فرنسية بتركيب المصانع والإشراف عليها فى منطقة أسوان. وبالفعل قامت الشركات الأجنبية المكلفة بعمليات التركيب، والتى تعهدت بتدريب الخبرات الفنية المصرية فى مصانعها بألمانيا وفرنسا للإيفاء بالتزاماتها أمام الحكومة المصرية، إلى أن تم تشغيل المصانع فى أبريل من عام ١٩٦٠[1].

ويعمل بالمصانع أكثر من ١٤٠٠ عامل، حيث أدى قيام المشروع الصناعى الضخم إلى ضرورة العمل على توفير أماكن الإقامة للعاملين بالمصانع، فأنشئت "مدينة كيما الصناعية" التى تقع بالقرب من شمال المصانع. حيث وضع التخطيط الإيكولوجى فى الاعتبار أن تكون المصانع فى الإقليم الجنوبى من منطقة المشروع وتقام المبانى السكنية فى الإقليم الشمالى، كما أن التخطيط حرص أيضا على أن يقع المشروع بأكمله فى جنوب مدينة أسوان نظرا لأن الصناعات الكيماوية الخاصة بإنتاج الأسمدة قد تسبب تلوث الهواء بذرات الرمال والأتربة المتطايرة من المداخن الخاصة بالمصانع، ولذلك حتى لا يكون لها تأثير على الصحة العامة، تقرر أن تقع المنطقة الصناعية بكاملها إلى الجنوب من مدينة أسوان وعلى بعد ميلين تقريبا.

تقدر المساحة التى تقع عليها مبانى المدينة السكنية ومرافقها بحوالى ٧٥٠فدان وتضم ما يقرب من ٢٠٠ عمارة سكنية تحتوى على ١٢٠٠ وحدة سكنية نظام الشقق Flat بالإضافة إلى بعض الفيلات single Dwelling والاستراحات، والمرافق الضرورية للإقامة الحضرية.

ويربط مدينة كيما بمدينة أسوان خط برى مرصوف وممهد جيدا لمرور السيارات ووسائل النقل، كما يربط الخط الحديدى مدينة أسوان بمدينة كيما، ثم يربط مدينة أسوان ومدينة كيما بالمناطق الجنوبية حتى محطة السد العالى للسكة الحديدية. وتوجد محطة لقطارات السكة الحديدية بداخل مدينة كيما، حيث يخترق الخط الحديدى للقطارات المدينة فى المنتصف. ويعتبر الخط الحديدى للقطارات الذى يمر

---

[1] اتحاد الصناعات بالجمهورية العربية المتحدة، الكتاب السنوى، ١٩٦٣، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، تقرير اتحاد الصناعة عن سنة ١٩٦٢، القاهرة، ص٢٩.

بمدينة كيما حتى السد العالى جنوبا، علاقة مميزة لاستخدامه فى التمييز بين شقى المدينة الصناعية، حيث كثيرا ما يطلق هناك بين السكان أو فى محيط البيئة الصناعية ككل، وحتى على مستوى مدينة أسوان نفسها وبين الأشخاص الذين لهم اتصالات على وجه الخصوص بمدينة كيما الصناعية، لفظى "شرق" و"غرب" وهما لفظان يطلقان للدلالة على جزء المدينة العمالية الواقع "غرب" السكة الحديد والجزء الآخر الواقع "شرق" السكة الحديد، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يستخدم هذان اللفظان كتابة على أتوبيسات النقل التى تستخدم فى نقل العاملين وأسرهم من مدينة كيما إلى مدينة أسوان، حيث نلاحظ أنه قد كتب على الأتوبيسات كلمتى "شرق" و"غرب" وهما يعنيان أن هذا الأتوبيس خاص بسكان المنطقة الشرقية، والآخر خاص بسكان المنطقة الغربية من المدينة.

وتتميز مدينة كيما بخدماتها الفريدة فى محافظة أسوان فى مجال المواصلات وخدمة العاملين وأسرهم حتى تعمل الإدارة الصناعية على تقريب المسافة للسكان بين موقع المدينة الصناعية، وبين مدينة أسوان حتى يتمكنوا من الاتصال المباشر والسريع بخدمات المدينة الكبيرة المتمثلة فى مدينة أسوان.

ويحد مدينة كيما من ناحية الشمال، مساكن العاملين بمناجم شركة الحديد والصلب المصرية وهى منطقة حديثة على نظام العمارات والشقق أقيمت لسكنى العاملين بشركة الحديد، كما يحدها من الشمال أيضا منطقة "السيل الريفى" أو التى يطلق عليها أيضا منطقة "الشيخ هارون" وكلا الاصطلاحين يطلقان على نفس المنطقة، وهى من المناطق التقليدية القديمة التى تسكنها عائلات البشاريين وبعض العائلات النوبية. ولكن بعد دخول الصناعة إلى المنطقة تغيرت بالفعل هذه المنطقة وأقيمت بها المبانى الحديثة التى يعمل أصحابها وملاكها على تأجيرها للعاملين فى المناطق الصناعية حتى أنها أصبحت تمثل أحد الأحياء أو الضواحى الهامة لمدينة أسوان.

ويحدها من ناحية الجنوب مجمع المصانع التابع لمنطقة كيما الصناعية من ناحية، كما يحدها جنوبا مساكن العاملين بالسد العالى، وهى المساكن التى تم بناؤها عن طريق هيئة بناء السد العالى منذ بداية العمل فى إقامة مشروع السد العالى جنوب

أسوان، كما يحدها جنوبا أيضا مساكن العاملين بمؤسسة الكهرباء بأسوان وهى التى يقيم فيها أغلب العاملين فى مشروعات توليد الكهرباء من السد العالى وخزان أسوان.

وإذا كنا نطلق على مساكن العاملين بالسد العالى أو مؤسسة الكهرباء لفظ "مدينة"[1] فهذا لا يعنى أنها تقارن أو تضاهى "مدينة" كيما الصناعية حيث أنها لا يتوفر بها القدر المتاح من الخدمات إذا قورنت بحجم الخدمات الذى تتمتع به مدينة كيما الصناعية.

أما من ناحية الشرق فيحدها "عزبة كيما" وهى منطقة للإقامة أقيمت مبانيها من مواد البناء التقليدية من الرمل والطين وتم سقفها بالقباء، أو أعمدة النخيل والأشجار، كما توجد بها بعض المبانى الأسمنتية حديثة الطراز. وهذه المنطقة أنشئت بعد إنشاء المنطقة الصناعية لمجمع كيما الصناعى وأن أغلب المقيمين بتلك العزبة الآن هم من العاملين بشركة كيما.

أما من ناحية الغرب فيحد مدينة كيما "عزبة الحدود" أو التى يطلق عليها أحيانا "عزبة العسكر" وهى منطقة لإقامة العائلات النوبية التى وفدت إليها بعد تعلية خزان أسوان فى عام ١٩٣٣، حيث وجدت العائلات التى نزحت من جنوب خزان أسوان من هذه المنطقة مكانا صالحا للإقامة، رغم وجود المنطقة فى منطقة جبلية صحراوية. وسميت عزبة الحدود أو العسكر نسبة إلى أنها فى زمن إقامتها فى عام ١٩٣٤ كان يوجد معسكر للجيش الإنجليزى والهجانا البشارية فى المكان الذى أقيم فيه مشروع كيما الصناعى، وجاءت إقامة تلك العائلات النوبية على حدود المعسكر من ناحية الغرب. الأمر الذى جعل هذه المنطقة يطلق عليها "عزبة الحدود" وهى تمتد بطول موقع مدينة كيما الصناعية من الجنوب إلى الشمال فى جهة الغرب.

---

[1] يستخدم أحيانا لفظ "مدينة" على منطقة الإقامة لمجرد أن الحكومة أو الدولة أطلقت على هذا الموقع لفظ "مدينة"، طبقا لقرار إدارى، وهذا ما نجده بالنسبة "لمدينة نصر" بالنوبة الجديدة، حيث يطلق عليها مدينة رغم أن أغلب المقيمين فيها من المزارعين النوبيين الذين يقومون بالأعمال الزراعية، فضلا عن أنه يوجد بها مراكز الخدمات الإدارية والصحية والتعليمية، والتى يقوم بأدائها موظفون أغلبهم من خارج مدينة نصر. وهذا ينطبق أيضا على ظاهرة إنشاء المدن الجديدة التى تتبعها الحكومة مثلا إنشاء "مدينة العاشر من رمضان" أو "مدينة السادات على طريق مصر، إسكندرية، الصحراوى.

وبالإضافة إلى مبانى المدينة، يوجد بها المرافق الأساسية واللازمة للإقامة الحضرية من رعاية صحية وأندية، وأماكن للعبادة، ومدرسة ابتدائية ودار للحضانة، كما يوجد بها السوق المحلية الخاصة بها والذى يخدم سكان المدينة حتى يتمكنوا من الحصول على احتياجاتهم الأولية دون عناء.

كما تعمل إدارة المدينة التابعة لإدارة مشروع كيما على توفير احتياجات سكان المدينة بصفة دائمة حتى لا يتولد عند العاملين وأسرهم الشعور بأنهم يعيشون فى منطقة منعزلة ونائية، كما يوجد بالمدينة جمعية استهلاكية لخدمة سكان المدينة قد تتوفر فيها أحيانا أصناف من المواد التموينية لا يتوفر وجودها فى المجتمعات الاستهلاكية بمدينة كيما يذهبون إلى "مجمع كيما" الاستهلاكى لشراء احتياجاتهم التموينية منه.

وتنقسم مبانى المدينة العمالية إلى سبعة أنماط أو طرز من المبانى توزع على العاملين المقيمين بالمدينة طبقا لفئاتهم المهنية فى العمل، وهنا تتضح مدى العلاقة القوية بين مكان العمل والوظيفة التى يقوم بأدائها الشخص وبين نمط أو نوع المسكن الذى يقيم فيه داخل المدينة الصناعية، وتوزع هذه المساكن على الفئات العاملة طبقا للمبادئ الآتية :

أولا : توزع المبانى والمساكن على العاملين بشركة كيما داخل المدينة السكنية التى أقامتها الشركة والمملوكة لها ملكية تامة طبقا للائحة التنفيذية التى أصدرتها الشركة فى ٣٠/ ١/ ١٩٦٥.

ثانيا : بمقتضى ذلك يتم توزيع المساكن على العاملين بشركة كيما على النحو الآتى :

١- الفيلات طراز (أ) ويسكنها رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب والمديرون العاملون ومن فى حكمهم طبقا لأحكام لائحة الشركات الصادرة بالقرار الجمهورى بالقانون رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢.

٢- نظام الشقق طراز (ب) وتسكنها الفئات الوظيفية "الأولى" و"الثانية" و"الثالثة" طبقا لأحكام لائحة الشركات وهى مكونة من خمس غرف.

مليم جنيه

وإيجارها الشهرى ٤,٢٥٠ فقط.

٣- شقق طراز (جـ) وتسكنها الفئات الوظيفية "الرابعة" و"الخامسة"

مليم جنيه

و"السادسة" وهى مكونة من أربعة غرف، وإيجارها الشهرى ٣,٢٥٠فقط.

٤- شقق طراز (د) وتسكنها الفئات الوظيفية "السابعة" و"الثامنة"

مليم جنيه.

وهى مكونة من ثلاث غرف وإيجارها الشهرى ٠,٨٧٥فقط.

٥- شقق طراز (و) وتسكنها الفئات الوظيفية "التاسعة" و"العاشرة"

مليم جنيه

وهى مكونة من غرفتين وإيجارها الشهرى ٠,٥٠٠فقط

٦- شقق طراز (هـ) وتسكنها الفئات الوظيفية "العاشرة" و"الحادية

مليم جنيه

عشرة، وهى غرفة واحدة وصالة وإيجارها الشهرى ٠,٢٥٠فقط.

٧- طراز المترل الريفى، وتسكنه الفئات الوظيفية "العاشرة" و"الحادية

مليم جنيه

عشرة" وإيجارها الشهرى ٠,٥٠٠ فقط

هذا و لم نقصد من عرضنا السابق إعطاء صورة طبوغرافية لمساكن المدينة بقدر ما يهمنا العلاقة بين نوع أو نمط المسكن، وبين المهنة أو الوظيفة التى يؤديها الشخص بالمصانع. وإذا ما تصورنا منذ البداية أن هذه العملية فى توزيع المساكن تتم بصورة مثالية عالية، إلا أنها قد تخلق فى بعض الأحيان نوعا من الصراع الاجتماعى بين الجماعات المهنية وخصوصا بين الفئات العمالية الفنية من أصحاب الخبرة أو ممن يسموهم ذوى الخبرة فى العمل، وبين الفئات الوظيفية الفنية من خريجى كليات الهندسة والمعاهد العليا الفنية، حيث يشعر العاملون من ذوى الخبرة بأنهم أفضل بكثير فى أداء عملهم الذى يكلفون به من زملاءهم حملة الشهادات والتى بمقتضاها يوضعون فى مصفوفة الدرجات المهنية التى تمكنهم من الحصول على مسكن دون زملاءهم من أصحاب الخبرة فى العمل.

تظهر صورة العلاقة المتبادلة بين مدينة كيما وبين المجتمعات المحلية المحيطة بها على النحو التالى :

أولا : تظهر العلاقة المتبادلة بين مدينة كيما وبين مدينة أسوان، من حيث أنه توجد بمدينة أسوان مراكز التجارة والخدمات الكبرى والتى لا تتوفر بمدينة كيما. لهذا حرصت إدارة المشروع الصناعى على أن يكون هناك كل نصف ساعة على الأقل أتوبيس يتحرك من مدينة كيما إلى مدينة أسوان لخدمة العاملين المقيمين بمدينة كيما وأسرهم، حتى يتمكنوا من الذهاب إلى مدينة أسوان وقضاء احتياجاتهم الأساسية.

وإلى جانب توفير خدمات العاملين وأسرهم بمدينة أسوان فإنها تستقبل كل تلاميذ وطلاب المراحل التعليمية ابتداءا من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الجامعية، ورغم وجود مدرسة ابتدائية بمدينة كيما إلا أن بعض الأسر تفضل أن ترسل أبنائها إلى مدارس أسوان الابتدائية لتوفر وسائل المواصلات لهم جانب إدارة مدينة كيما.

هذا فضلا عن وجود بعض الأسر المقيمة فى مدينة كيما والتى تربطها علاقات قرابية بأصولها العائلية المقيمة فى مدينة أسوان وذلك بالنسبة للعاملين من أبناء مدينة أسوان، والمقيمين فى داخل مدينة كيما الصناعية، وهؤلاء يميلون إلى الاتصال الدائم والمباشر بذويهم وأهاليهم فى مدينة أسوان. وهنا تظهر العلاقة التبادلية المستمرة بين مدينة كيما ومدينة أسوان، حيث أنه إذا غابت أو اختفت تلك العلاقات فقد يحدث نوع من الخلل الوظيفى. فاعتماد السوق، والاعتماد على مدارس وكليات جامعة أسوان كلها علاقات تحدث يوميا وبصفة مستمرة.

ويرجع ذلك إلى توفر الخدمات الخاصة بالانتقال والمواصلات من ناحية، وإلى إقامة علاقات تجارية بين ربات البيوت من أسر مدينة كيما وبين تجار الخضروات ومحلات الجزارة بمدينة أسوان، والتى بمقتضاها تستطيع السيدات أن يحصلن على ما يلزمهن من مواد استهلاكية من هؤلاء التجار على نظام ما يعرف بالتسجيل "على النوتة"، أى أن التجار يحصلون على أثمان تلك المواد الغذائية فى نهاية كل شهر وليس عن طريق الدفع النقدى الفورى. وهذه العلاقات التجارية لا تتوفر بين ربات البيوت بمدينة كيما وبين الجمعية الاستهلاكية الموجودة بالمدينة، رغم توفر نفس المواد

التموينية بها حيث أن إدارة الجمعية لا تسمح بالبيع عن طريق "التسجيل على النوتة" أو ما يعرف بطريقة "الشكك" فى البيع والشراء.

كما أدت خدمات المواصلات وسرعتها بين مدينة كيما ومدينة أسوان إلى أن بعض سكان مدينة كيما يذهبون إلى مدينة أسوان للترويح عن أسرهم فى نهاية يوم العمل نظرا لتوفر الأماكن السياحية والترفيهية فى مدينة أسوان عنها فى مدينة كيما.

وفى هذه الحالة لا يمكن النظر إلى مدينة كيما، باعتبارها منعزلة أو مستقلة فى إيكولوجيتها وخصائصها المكانية عن مدينة أسوان، وقد يظهر مدى الارتباط فيما بينهما فى اللفظ الاصطلاحى نفسه وهو "مدينة كيما الصناعية بأسوان" نظرا لقربها من مدينة أسوان ولموقعها الجغرافى فى الحدود الإدارية لمحافظة أسوان.

ثانيا : العلاقة بين منطقة كيما والمناطق المحلية المحيطة والتى تشمل مناطق : "عزبة كيما"، و"عزبة الحدود" و"مساكن السد العالى" و"مساكن العاملين بمؤسسة الكهرباء"، و"مساكن العاملين بشركة الحديد والصلب المصرية" وبين منطقة "الشيخ هارون" أو ما يطلق عليها أحيانا "السيل الريفى".

وتتضح مظاهر تلك العلاقة فى جانبين أساسيين هما :

* النظر إلى العلاقة بين مدينة كيما نفسها وبين تلك المناطق التى ذكرناها، ثم النظر إلى العلاقة بين مصانع كيما وبين تلك المناطق السابق ذكرها أيضا. وهنا يمكن أن نتصور العلاقة الثانية التى تتم بين مصانع كيما وبين تلك المناطق المحلية التى ذكرناها بأنها علاقة عمل تعد أولية إلى حد ما، نظرا لأن أغلب المقيمين فى تلك المناطق التحقوا بالعمل فى الصناعة فى مصانع كيما، لدرجة أن إدارة كيما أخذت جزءا كبيرا من مساكن هيئة السد العالى وخصوصا بعد أن تم بناؤها وأقام فيها العاملون من شركة كيما وأسرهم وهى الآن تخضع لنفس الشروط والقوانين التى تنظم الحياة الاجتماعية لمدينة كيما. فضلا عن ذلك أن هناك أعدادا كبيرة من الأهالى التحقوا بالعمل فى مصانع كيما وخصوصا بعد انتهاء مرحلة بناء السد العالى حيث فضل كثير من السكان العودة إلى أوطانهم الأصلية والبقاء فى منطقة أسوان وعملوا مساعيهم للالتحاق بالعمل فى مجتمع كيما الصناعى حتى يظلوا متمسكين بأماكن إقامتهم التى

شيدوها لأنفسهم إما عن طريق الحكر أو وضع اليد فى مناطق العزب المحيطة بمدينة كيما.

أما مظاهر العلاقة المتبادلة بين مدينة كيما وبين تلك المجتمعات المجاورة فتكاد تكون علاقات سطحية إلى حد ما نظرا لعدم وجود علاقات عميقة وواضحة، إلا فى أمور عادية وفرتها الصناعة عموما بدخولها إلى المنطقة. وتتركز هذه العلاقات فى الذهاب إلى مسجد مدينة كيما مثلا نظرا لتوفر وجود العلماء والفقهاء الدينيين الذين تدعوهم إدارة كيما لإلقاء محاضرات وخطب دينية بمسجد المدينة الصناعية، ويمكن لسكان المناطق المحيطة أن يستفيدوا من هذه الخدمات الدينية المتاحة لهم بمدينة كيما.

كما تخدم مدينة كيما سكان المناطق المحيطة فى بعض سلع السوق الموجودة بمدينة كيما والمتمثلة فى وجود الجمعية الاستهلاكية، وكذا الأندية وحمامات السباحة ودور السينما الموجودة بها، وعلى أية حال فهذه العلاقات ليست علاقات جوهرية بالمعنى المفهوم، إلا أن هذه المناطق تمثل مناطق أطراف Frings بالنسبة لمدينة كيما الصناعية، وتدخل معها فيما يسمى بإطار الدمج الإيكولوجى Ecological Coalescence وقد يظهر ذلك أكثر وضوحا بالنسبة للمنطقتين الواقعتين إلى الشرق والغرب من مدينة كيما وهما "عزبة كيما"، و"عزبة الحدود" كما تمثل باقى المناطق والأقاليم بالنسبة لمصانع كيما منطقة الانتقال اليومى للعمل Commuting Zone حيث يوجد أغلب المقيمين فى تلك المناطق ممن يعملون بشركة كيما، لأن ما يقيم بداخل المدينة الصناعية من العمال فى عمومهم لا يتعدى نصف العدد الكلى للعاملين بالمصانع، أما الباقى فيقيم فى تلك المناطق بالإضافة إلى أن بعضهم يقيم بمدينة أسوان وبعض قراها الريفية التابعة لها.

ثالثا : العلاقة بين منطقة كيما والمناطق الريفية الواقعة إلى شمال منطقة مدينة أسوان

والتى تربطها يوميا رحلة العمل بالنسبة للعاملين فى مصانع كيما والمنتمين إلى أصول قروية وريفية تقيم فى تلك المناطق شمال مدينة أسوان وحتى مدينة كوم أمبو، حيث توجد هناك سيارات خاصة تابعة للشركة تقوم بخدمة توصيل ونقل هؤلاء العمال إلى أماكن إقامتهم بقراهم ويطلق على هذه السيارات "سيارات"

أو "عربيات الوردية" التى تنقل سوى العاملين بالمصانع فقط، حيث تقوم بثلاث رحلات يومية طبقا لمواعيد "نوبات" أو "ورديات" العمل بالمصانع، وهى تبدأ بالوردية الأولى فى الساعة السابعة صباحا وحتى الساعة الثالثة، ثم الوردية الثانية من الساعة الثالثة ظهرا وحتى الحادية عشرة مساءا، وتبدأ الوردية الثالثة فى الساعة الحادية عشرة مساء وحتى الساعة السابعة صباحا، وتنطبق هذه المواعيد أيضا على جميع العاملين المقيمين بداخل مدينة كيما الصناعية عدا الفئات الإدارية من الموظفين الذين يقومون بالعمل الإدارى التنظيمى فى وردية واحدة تبدأ من الساعة الثامنة صباحا وحتى الثالثة بعد الظهر.

أما عن العلاقة بين تلك المناطق الريفية وبين مدينة كيما نفسها فتكاد تكون علاقة منعدمة نظرا لعدم وجود أية ارتباطات بين مدينة كيما وبين تلك المجتمعات الريفية، ويرجع السبب فى تفضيل إقامة هؤلاء العاملين بأماكن إقامتهم الأصلية بالقرى لعدم وجود أماكن كافية بالمدينة العمالية تسمح لهم بالإقامة فيها من ناحية، كما أن توفر سيارات الوردية لنقل هؤلاء العاملين إلى مقار إقامتهم بالقرى والريف ساعدهم على الاستقرار بين ذويهم وأهلهم، وعدم المطالبة بالحصول على مسكن فى مدينة كيما الصناعية من ناحية أخرى حتى يمكنهم مباشرة أعمالهم الزراعية بعد ساعات العمل الرسمية بالمصانع، وهذه ناحية متعلقة بالنشاط البشرى سنتحدث عنها عند الحديث عن نمط الاقتصاد فى المدينة الصناعية.

وإذا كانت هذه هى أهم ملامح الوصف الإيكولوجى، فإن الإيكولوجيا البشرية تظل دراسة أساسية تعالج مسألة جوهرية وهى نمو المحيط البيئى والاجتماعى والتنظيم القائم بينهما، وبذلك تهتم الإيكولوجيا البشرية أساسا بالعلاقات المكانية والزمانية التى تربط الجماعات بعضها ببعض، وتلك التى تربط الأشخاص بالجماعات فى إطار البيئة الجغرافية والسكانية. ومن الممكن دراسة العلاقات الإيكولوجية من ناحيتين هما :

الأولى : دراسة وصفية للحياة الاجتماعية وتصويرها كما هي فى وقت معين تنحصر فى إظهار مقطع للحياة الاجتماعية كما تجرى فى الأمكنة أو البقاع أو المناطق المختلفة فى المدينة أو الإقليم أو المجتمع ككل.

الثانية : دراسة دينامية تتبعية تتعلق بالحياة الاجتماعية فى تفسيرها ما بين زمن وآخر وما ينطوى عليه هذا التغير من تغيرات فى البناء الاجتماعى ووظائفه عبر الزمن، سواء كان الزمن يوما أو أسبوعا أو شهرا أو أعواما عديدة أو أجيالا[1].

كما تهتم الإيكولوجيا بدراسة التركيب السكانى للمدينة ونوع الصناعات وموارد الثروة الطبيعية ووسائل استغلالها على أساس أن هذه كلها أمور تتدخل فى تحديد موقع المجتمع الحضرى ونمط الحياة الاجتماعية فيه.

البناء المورفولوجي لمجتمع البحث :

جاء الاهتمام بدراسة إيكولوجيا المدينة من خلال الدراسات الأمبيريقية حول حقائق البيئة الحضرية، وقد تمثلت هذه الدراسات فى كونها دراسات كشفية تصويرية للبيئة الواقعية، وقد جمعت معظم تلك الدراسات الإيكولوجية التى أجريت بإشراف جامعة شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة ما بين ١٩١٥- ١٩٢٥، ونشر معظم تلك الدراسات فى الكتاب الذى أعده "روبرت بارك Robert" و"أرنست بيرجس E. Burgess "تحت عنوان" المدينة "The City".

وقدم بارك إطارا عاما للنظرية الإيكولوجية عن المدينة حين ذهب إلى أن المدينة هى موطن طبيعى للرجل المتحضر، وأن المدينة كبناء فيزيقى تخضع لقوانين خاصة بها، وأن المدينة فى عمومها تعتبر منطقة ثقافية بالنسبة للمقيمين فيها.

ويترتب على ذلك أن المدينة فى تصور معظم علماء الإيكولوجيا هى محصلة نهائية لتفاعل قوى ثلاثة هى : إيكولوجية- واقتصادية- وثقافية، تنشط فى المنطقة الحضرية لتؤدى إلى وجود كيان وتجمعات وسلوك من نوع معين يميزها عن غيرها من أشكال التجمع الإنسانى، وبذلك فإن دراسة الإيكولوجيا الإنسانية عليها أن تهتم فى البيئة الحضرية بدراسة التركيب السكانى، وتمايز الطبقات الاجتماعية فى البيئة الإيكولوجية[2].

---

[1] دكتور حسن الساعاتى : التصنيع والعمران، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦٨، ص١٢.

[2] Rebert park; The City : Suggesions for the Investigation of human Behavior in the Urban Environment, In; Richard Senneit, (ed.); Classic Essays on the Culture of Cities; Meredith coporation, N. Y. 1969, pp 93- 94.

أما عن البناء المورفولوجى فى مجتمع البحث داخل مدينة كيما الصناعية، فينظر إليه من حيث التوزيع والجماعات الطوعية أو التنظيمات غير الرسمية.

ويمكن النظر إلى البناء المورفولوجي للمدينة على النحو التالى :

١- من حيث التوزيع السكانى داخل مدينة كيما الصناعية.

٢- من حيث الفئات الاجتماعية والمهنية داخل المدينة.

وفى ضوء ذلك نتناول منطقة الدراسة من خلال منظورين أساسين هما :

المنظور الأول :

هو أن التوزيعات السكانية داخل المدينة تتم على أساس التدرج الوظيفى أو المهنى، وبذلك فإننا نقصد بالتوزيع السكانى داخل المدينة، توزيع العاملين وأسرهم على مناطق الإقامة، وقبل أن نبدأ هذا الجانب نود أن نشير إلى أن التركيب العمرى بالنسبة للمدينة هو أن أغلب العاملين فى سن الشباب والعمل، ولذلك تتراوح فئاهم العمرية بين الخامسة والعشرين إلى الخامسة والخمسين وأغلبهم من الذكور حيث توجد فرص كبيرة أمام الشبان غير المتزوجين للإقامة داخل المدينة الصناعية. وذلك نظرا لتوفر أماكن الإقامة بالنسبة للعزاب غير المتزوجين والمتمثلة فى الاستراحات و"الميسات" ذات الحجرات الفردية المنفصلة والمجهزة لمعيشة شخص بمفرده.

وعلى أى حال فإن التوزيع السكانى على أماكن السكن يتم -كما ذكرنا- فى ضوء منظور التدرج الوظيفى أو المهنى، وكما أشرنا فإن لكل فئة وظيفية لها مكان الإقامة المخصص لها فى مساكن المدينة.

لكن بالنظرة الأنثروبولوجية إلى هذا التوزيع نجد أنه يأخذ الطابع الرسمى أو الصفة الرسمية، لأن الإدارة الحكومية هى التى تحدد التوزيعات السكانية على المساكن وفقا للمعايير المهنية، وهو النظام المعمول به تنظيما وطبقا للائحة الإسكان بالشركة. وفى هذه الحالة تسود العلاقات الرسمية أكثر من العلاقات غير الرسمية، لأن الشخص المقيم فى مسكن أى "شقة" لا يمكن له مغادرتها أو التصرف فيها أو حتى البدل مع زميل له بداخل المدينة نفسها دون الرجوع إلى إدارة الإسكان التابعة للإدارة العامة للشركة، حيث أنها هى التى تحدد لكل شخص مكان إقامته بداخل المدينة. الأمر

الذى يساعد إدارة المشروع بأن تتوفر لديها خريطة متكاملة عن التوزيعات السكانية داخل المدينة ومعرفتها بسهولة عند اقتضاء الحاجة للاتصال بشخص ما من المقيمين داخل المدينة.

ويدل هذا التوزيع على تطبيق النظام الرسمى داخل المدينة، والذى بمقتضاه يتوفر نوع من الضبط يشعر به سكان المدينة، حيث أن الإدارة السكنية لا تدخر وسعا فيما يتعلق بالمدينة وشئونها الداخلية، وهذه ناحية سنتناولها عند الحديث عن دور الإدارة داخل المدينة الصناعية.

ولذلك يتضح التوزيع السكانى وارتباطه بالبيئة الإيكولوجية داخل المدينة، مع أن الترتيب الوظيفى أى المهنى للأشخاص هو الذى يحدد مكان الإقامة والسكن لكل شخص داخل المدينة، وبذلك تلعب الفئات الوظيفية دورا كبيرا فى تحديد مكان الإقامة حيث تتدرج أنماط وطرز المبانى والإقامة داخل المدينة على حسب الطرز السابق ذكرها بنفس هذا الفصل. كما يرتبط بالترتيب الوظيفى أو المهنى المكانة الاجتماعية التى يحتلها الشخص داخل المدينة. وتبرز مكانته الاجتماعية داخل المدينة لا من حيث أنه ينتمى إلى عائلة كبيرة أو إلى جاه أو سلطان معين، وإنما يستمد الشخص مكانته الاجتماعية بمدينة كيما من خلال الأدوار الاجتماعية التى يؤديها الشخص والمتمثلة فى مدى احتلاله لموقع وظيفى أو مهنى مرموق داخل المدينة، وأيضا إلى ما ينسب إليه من مهارات وقدرات خاصة تحدد مكانته الاجتماعية فى المجتمع الحضرى.

وإذن يرتبط هذا التوزيع بالفردية وليس بالجماعة، حيث أن المقصود بالإقامة هو الشخص وليس أسرته أو عائلته أو جماعته، وإنما تمت ترتيبات إقامته فى التوزيع الجغرافى للمدينة على أساس مهاراته الخاصة، حيث أن طبيعة أماكن الإقامة تختلف فيما بينها من حيث الحجم وعدد الغرف والموقع، وكل هذه المحكات تلعب دورا أساسيا فى التوزيع السكانى داخل المدينة الصناعية.

المنظور الثانى :

ينظر من خلاله إلى التركيب السكانى لمدينة كيما فى ضوء الجماعات العرقية والانتماءات الإقليمية لكل جماعة داخل المدينة.

ومن الملاحظ أن هذه الناحية لها مكانة كبيرة فى مجتمع مدينة كيما حيث تباين الأصول العرقية والانتماءات الإقليمية بشكل واضح بين سكان المدينة. ولذلك يمكن النظر إلى التركيب الاجتماعى لمدينة كيما فى ضوء الفئات التالية :

١- المقيمون بالمدينة الصناعية من أبناء أسوان والنوبة، وهم يمثلون السكان الأصليين بالنسبة للمنطقة.

٢- المقيمون بالمدينة من أبناء محافظة قنا ومراكزها المختلفة.

٣- المقيمون بالمدينة من أبناء محافظة سوهاج.

٤- المقيمون بالمدينة من أبناء القاهرة والإسكندرية والوجه البحرى.

هذا بالإضافة إلى بعض الفئات الاجتماعية الأخرى من بعض الأقاليم والمحافظة ويكون كل جماعة من هؤلاء السكان رابطة خاصة بهم ذات تنظيم غير رسمى يخضع له كافة أفراد الجماعة، وقد يأتى قيام مثل تلك "الروابط" الطوعية بين تلك الجماعات كى تواجه تنظيمات الإدارة الصناعية التى تعتبر على وجه الخصوص أكثر صرامة وشدة من غيرها.

وفى دراسة أجراها مشروع التخطيط الإقليمى لمحافظة أسوان بعنوان "تنظيم الأسرة والوعى العام والخدمات الاجتماعية" فى ديسمبر ١٩٧٤، فى مدينة كيما الصناعية على عينة مكونة من (٥٠٧ حالة)، وقام قسم الأنثروبولوجيا بجامعة الإسكندرية بتفريغ البيانات الخاصة بالدراسة وجدولتها بيانا، ويمكن أن نشير هنا إلى بعض النتائج الرقمية والإحصائية والتى تشير إلى توزيع الأزواج والزوجات فى العينة بحسب محل الإقامة قبل المجىء إلى مدينة كيما بأسوان :

جدول رقم (١)

توزيع الأزواج فى العينة حسب محل الإقامة قبل المجيء إلى مدينة كيما بأسوان

محل الإقامة	القاهرة	الإسكندرية	أسوان	محافظات الوجه القبلى عدا أسوان	محافظات الوجه البحرى	محافظات القناة	مرسى مطروح والوادى الجديد	البحر الأحمر وسيناء	غير مبين	المجموع
المجموع	٥٠	١٠	١٠٨	٢٣٢	٨٤	١٤	١	٢	٦	٥٠٧
النسبة المئوية	٩,٨٦	١,٩٧	٢١,٣١	٤٥,٧٦	١٦,٥٧	٢,٧٦	٠,٢٠	٠,٤٠	١,١٨	١٠٠٪

جدول رقم (٢)

توزيع الزوجات فى العينة حسب محل الإقامة قبل المجىء إلى مدينة كيما بأسوان

محل الإقامة	القاهرة	الإسكندرية	أسوان	محافظات الوجه القبلى عدا أسوان	محافظات الوجه البحرى	محافظات القناة	مرسى مطروح والوادى الجديد	البحر الأحمر وسيناء	غير مبين	المجموع
المجموع	٥٩	١٥	١١٣	٢٣٠	٦٩	١٤	-	-	٧	٥٠٧
النسبة المئوية	١١,٦٤	٢,٩٦	٢٢,٢٩	٤٥,٣٦	١٣,٦١	٢,٧٦	-	-	١,٣٨	٪١٠٠

من الملاحظ على هذين الجدولين تقارب أو تشابه النسب المئوية فى عينة الأزواج والزوجات، وهذا يدل على أن الجماعات العرقية والانتماءات الإقليمية للزوج هى نفسها الانتماءات الإقليمية للزوجة، مما يدل على أن الزواج مثلا بين الجماعات العرقية داخليا مازال هو الشكل السائد، بينما الزواج من خارج المنطقة الإقليمية للزوج لم يتحدد بعد فى مثل هذه الدراسة، وبذلك يتضح لنا أن كل جماعة من هذه الجماعات الإقليمية تعمل على التمسك بتقاليد جماعتها، وعدم الانفصال عن باقى الجماعة التى تنتمى إليها. ويتمثل ذلك فى حرص تلك الفئات على إقامة الروابط فيمَا بينها وهى تقوم فى أشكال "الجمعيات الخيرية" لأبناء كل إقليم، أو ما يسمى "بالرابطة" التى تضم أبناء كل محافظة من المحافظات السابقة... وتنشأ "الرابطة" عندما يشعر أبناء المحافظة أنهم وصلوا إلى العدد المناسب الذى يمكنهم من إقامة تلك "الجمعية" أو "الرابطة" فيما بينهم، ولا يقتصر الأمر على أبناء المحافظة الواحدة ككل بل أنه يوجد هناك مثلا رابطة لأبناء "الأقصر" ورابطة لأبناء "إسنا"، ورابطة أخرى لأبناء "قوص" رغم أن كل هذه المناطق والمراكز تدخل تحت محافظة قنا، وفى النهاية توجد "الرابطة" أو "الجمعية" العامة لأبناء المحافظة الواحدة.

وهذه "الروابط" الطوعية" توجد بالإضافة إلى التنظيم التطوعى الكبير الذى يضم كل العاملين بمدينة كيما من مختلف جنسياتهم وانتماءاتهم الإقليمية، ويتمثل ذلك فى "التنظيم النقابى" أو "نقابة العاملين بشركة كيما" وهو الذى يعرف باسم التنظيم غير الرسمى للإدارة، أو ما يسمى بالتنظيم العمالى داخل الصناعة وقد يكون للتقسيم الأول أثر على درجة عالية من الأهمية فى ذلك التنظيم العمالى أو النقابى، نظرا لأن الأخير يتم بين العاملين عن طريق الانتخابات، وهنا تمثل أعلى نسبة عمالية تنتمى إقليميا إلى بلد واحد أو رابطة واحدة فإنها تفوز بالعمل النقابى وتعمل على رعاية مصالح جماعتها فى الدرجة الأولى. وأوضحت الدراسة الحقلية أن أبناء "إسنا" و"الأقصر" مثلا يفوزون فى الانتخابات لممارسة العمل النقابى وذلك عن خمس دورات متتالية، ويرجع ذلك فى المحل الأول إلى كثرة عددهم داخل العمل بالمصانع، الأمر الذى يمكنهم من الحصول على أعلى نسبة من الأصوات تمكنهم من الفوز.

والملاحظ أنه أمام هذه التوزيعات الطوعية تذوب كافة الفـــوارق الطبقيـــة والمهنية وتصبح مصلحة أبناء الإقليم الواحد فى مكان العمل هى المصلحة الأولى الـــتى يحرص الجميع على الأخذ بها والعمل على تدعيمها.

واستنتاجا لما سبق حول ظاهرة الجماعات الإنتمائية أو التجمعات العماليـــة فإن علماء الإيكولوجيا الحضرية ينظرون إلى ظاهرة التجمع بأنها شكل معاصر لتجمـــع الناس فى منطقة محلية لغرض محدد ولأجل إشباع رغبات خاصة مثل مظـــاهر تجمـــع السكان حول السوق أو أماكن البيع والشراء، فعلى الرغم من أن مظاهر التجمع تعتبر مظاهر مؤقتة إلا أنها تعكس قدرا كبيرا لأنماط الاتصال داخل المجتمع.

كما تنشأ مناطق التجمع فى صورة تجمعات سكانية على هيئة "مدن صغـــيرة" نتيجة لامتداد النمو العمرانى عن طريق الأوضاع الحضرية المتغيرة من ناحيـــة، وعـــن طريق التنمية الصناعية من ناحية أخرى.

وينتج عن ظاهرة التجمع ظاهرة أخرى احتلت مكانـــا بـــارزا فى الفكـــر الإيكولوجى تمثلت فى ظاهرة "الانفصال Segregation" حيث ينظر إليها باعتبارهـــا عملية هامة من العمليات الإيكولوجية وتتجسد هذه الظاهرة فى ثلاث مظاهر علـــى النحو التالى :

١- الانفصال الوظيفى Occupational Segregation

٢- الانفصال الطبقى Class Separation

٣- التباعد الثقافى Cultural Segregation

فمن حيث المظهر الأول، قد أدى التطور الصناعى الحديث إلى انفصال مكان العمل عن مكان السكن، وينتج عن ذلك تقسيم البناء الحضرى إلى منـــاطق ســـكنية ومناطق مهنية، وينتج عن ذلك أيضا تأثيرات بعيدة المدى فى حياة الأفراد والجماعات. وهذا يختلف عن حياة الإنسان فى البيئة الريفية التى يزاول الأفـــراد فيـــها أنشـــطتهم الزراعية وحيث تتسم العلاقات الاجتماعية بالتضامن. فانفصال مكان العمـــل عـــن مكان السكن يتضمن بين طياته ظواهر التباين الوظيفى حيث تتعدد الأنشطة فى مختلـــف مجالات العمل الإنسانى وتتعدد بالتالى الوظائف الفرعية فى العمل الواحد. ويرتبـــط

الانفصال الوظيفى بمجموعة من العوامل الأساسية أهمها اختلاف قيمة الأرض تبعـــا لموقعها والمميزات المرتبطة ببعض الأعمال، ثم العادات والتقاليد، ويترتب على انفصـال مكان العمل عن مكان السكن ظهور الخدمات التى تيسر الوصول إلى العمل وزيــادة الأنشطة الثانوية حول مناطق السكن. ويعنى هذا تركز ملحوظ لأنشــطة الهيئــات والمؤسسات وتوزيع الأعمال.

أما من حيث المظهر الثانى، فهذا يرتبط بالمظـــهر الأول، ذلـك أن تبــاين الوظائف فى المجتمع ينتج عنه انفصال فى الطبقات الاجتماعية فهناك مناطق للصفـــوة The Elite أى الطبقة الممتازة أو المختارة، ومناطق لعامة النــاس، ومنــاطق أخــرى للمعدمين والمحرومين ويرتكز التباين الطبقى فى المدينة على عدة اعتبارات منها الموقـــع والشكل والحجم. وبذلك تتحدد مناطق سكنى لكل هذه الطبقات فمثـــلا ترتكـز الطبقة الوسطى حول مناطق المواصلات المناسبة، وترتكز الطبقة العليا فى الضواحـــى حيث تمتلك وسائل المواصلات الخاصة، أما الجماعات ذات الدخل المنخفض فتعيــش بالقرب من مناطق عملها الرئيسى كلما أمكن ذلك حتى يمكنهم الانتقال إلى العمـــل سيرا على الأقدام.

ولقد أدى الانفصال الطبقى إلى المظهر الثالث، الذى يتمثل فى التباعد الثقافى، فالمدينة تحوى عديدا من الثقافات وتنطوى الاختلافات الثقافيـــة فى المدينـــة علـــى اختلافات بنائية، بمعنى أن كل منطقة من مناطق المدينة تضم مجموعات من الناس ذات ثقافة معينة، وعلى الرغم من اختلاف ثقافة الجماعـــات إلا أنهـــا تحتفـــظ بطابعـــها الاجتماعى ويترتب على ذلك انقسام الوحدات الثقافية فى المدينة[1].

وترجع الاختلافات الثقافية إلى عوامل متعددة منها الاختلافات الإثنولوجيـــة والعرقية، وينتج عنها تباين معايير الجماعات المختلفة فى مجـــالات الأســـرة والجـــيرة وجماعات العمل وغيرها. ويمكن القول أن عوامل الانقسام الثقافى ترجع إلى مجموعـــة من العوامل المتعددة أهمها :

---

(1) Fred E. Emery and Eric L. Trisrt; Towards Asocial Ecology; plenum publishing company Ltd London, 1972, pp 176- 178.

١- كبر حجم الجماعة وتعدد الآراء والاتجاهات فى المدينة.
٢- الوضع الاقتصادي للجماعة. فكلما نقص الدخل كلما زادت الجماعة انقساما.
٣- درجة التباين الثقافى عندما ترتبط الجماعة بمستويات متعددة فى المجتمع الجديد.
٤- مدى سيطرة العادات والتقاليد داخل الجماعة.
٥- المستوى الاجتماعى للجماعة، وتشير المشاهدات العامة إلى أن ظواهر الانقسام الثقافى تحدث فى الطبقات العليا والمستويات الدنيا فى المجتمع، أما المستويات الوسطى فتتمتع بقدر كبير من الاتزان الاجتماعى.
٦- مدى المحافظة على القديم، ويرتبط ذلك بمدى رغبة الجماعة فى بناء ثقافتها أو معارضة الاتجاهات الثقافية الجديدة[١].

يتضح من ذلك أن الإيكولوجيا فى أساسها لا تقتصر على توضيح العلاقة بين الإنسان والبيئة الطبيعية التى يعيش فيها، وإنما تهتم بتحليل العمليات التى تساعد على تكيف الإنسان بالبيئة المحيطة، وإذا كنا هنا بصدد الكشف عن العلاقات المتبادلة بين المدينة الصناعية وبين المناطق الأخرى المحيطة بها، ولتوضيح العلاقة بين مدينة كيما الصناعية وبين المناطق المختلفة التى نزح منها المهاجرون إلى العمل فى قطاع الصناعة نجد أن هناك علاقة غير مباشرة تربط هؤلاء المقيمين فى مدينة كيما وبين مواطنهم الأصلية، حيث يمتد تأثير الصناعة والعمل بالصناعة فى أسوان إلى أبعد من الحدود الإقليمية والجغرافية لمدينة كيما، حتى يصل هذا التأثير إلى المناطق النائية، ومن مظاهر تأثير العمل بالصناعة على تلك المناطق يظهر فيما يوفره العمل بالصناعة لهؤلاء العمال من كسب اقتصادى يمكنهم من رفع مستوى معيشة أسرهم فى الموطن الأصلى. فضلا عن إقامة المنازل والمساكن لهم ولأسرهم فى موطنهم الأصلى من جراء ما توفر معهم من نقود نتيجة العمل بالصناعة، وهذه ناحية سنتناولها فى موضع لاحق من هذا البحث.

ولكن بالرغم من أهمية قيام هذه التنظيمات غير الرسمية داخل المدينة، إلا أن ما يؤخذ عليها أنها ستؤدى دائما إلى ظهور التكتلات والانتماءات الإقليمية التى ربما

---

(١) Fred E. Emery, and Eric L. Trist, Op. Cit., pp. 179- 181.

تصل فى يوم ما إلى فوق مصلحة العمل، الذين أتوا من أجله إلى منطقة كيما من ناحية، كما أنها تؤدى إلى خلل فى تكامل وانسجام البناء الاجتماعى للمجتمع المحلى من ناحية أخرى. وعلى هذا الأساس تواجه إدارة المدينة والمصانع بعض المواجهات الحاسمة بين التنظيمات غير الرسمية للجماعات العرقية وبين التنظيم الرسمى للإدارة، وإن كانت هذه الناحية ظاهرة بوضوح فى بداية العمل بالصناعة فى المنطقة إلا أنها أخذت فى التلاشى والاندثار إلى حد ما فى الوقت الحالى.

ويوضح المثال التالى، العلاقة القائمة بين تلك الأنظمة والجماعات غير الرسمية داخل المدينة، مثلا يحدث فى بعض الأحيان نزاع أو خلاف بين أحد العاملين وزميلا له داخل العمل بالمصانع ولنفرض أن الأول من سوهاج والثانى من المنوفية فيصل أمر نزاعهما إلى رئيس العمل المباشر الذى يوقع الجزاء المناسب داخل نطاق العمل وطبقا لما تحدده قوانين العمل ولوائحه. وهذه حالة أو حادثة أو موقف قد انتهى داخل نطاق العمل. لكن إذا شعر أحد المتنازعين أن مازال له حقا لم يأخذه فى هذه الحالة إما أن يتقدم إلى التنظيم النقابى العمالى أو يتقدم إلى رابطة أبناء إقليمه أو موطنه الأصلى، وفى الغالب يتجه العامل إلى الرابطة الإقليمية التى يتبعها، وكثيرا ما تتخذ تلك الروابط أو الجمعيات الأهلية مقارا لها خارج مدينة كيما، حيث توجد إما فى داخل مدينة أسوان، أو فى الضواحى التابعة لمدينة أسوان مثل مناطق "الحكروب" أو "الشيخ هارون" نظرا لسهولة الحصول على مكان مناسب يصلح أن يكون مقرا لرابطة أبناء الإقليم أو المحافظة المراد إقامة رابطة لها، وقيام الرابطة أو الجمعية الأهلية يقوم طبقا للتصديق عليه من وزارة الشئون الاجتماعية، وهى تندرج تحت اسم الجمعيات الخاصة أو النشاط الأهلى أو الجمعيات الخيرية. وفى هذه الحالة وبعد أن يتقدم الشخص إلى الجمعية أو الرابطة التى ينتمى إليها ويقدم شكواه ضد أحد العاملين من زملاؤه فى مصانع كيما بأنه تعدى عليه إما بالسب أو الضرب أو أى لون من ألوان الإهانة والضرر، ففى هذه الحالة يتحرك أصحاب الشأن للاتصال بالجمعية أو الرابطة التى ينتمى إليها المدعى عليه، وفى هذه الحالة يطلب عقد اجتماع بمقر الجمعية التى ينتمى إليها المدعو عليه، ويتوقف حضور الشخص الذى ألحق به الضرر أو الإعانة بحسب حجم أو مقدار

الضرر فإذا كان الضرر كبيرا فإنه لا يذهب مع أهالى جمعيته، وإذا كان نوع الضرر أو الأذى الذى لحق به بسيطا وليس بالقدر الذى يجعله يتحاشى الحضور فإنه يذهب معهم لمواجهة الخصم مواجهة علنية، وفى هذه الحالة يواجه العتاب أو اللوم.

ويوضح هذا المثال الدور الذى تلعبه المنظمات غير الرسمية داخل المدينة الصناعية، حيث أن الأشخاص لا يكتفون لمجرد توقيع العقاب من إدارة المصانع وإنما يتمسكون بحقهم فى النزاع إلى أن يعرض الأمر على ذويهم من جماعتهم التى ينتمون إليها... حيث أن الشخص يشعر إذا لم يتقدم بشكواه إلى جمعيته أو رابطته التى ينتمى إليها فإن حقه لا يزال مهضوما على حد تعبيرهم، وأن رد اعتباره الأساسى يتمثل فيما تحكم به إدارة الجماعة العرقية التى ينتمى إليها.

النشاط البشرى فى مدينة كيما :

يعتمد سكان مدينة كيما على العمل والاشتغال فى مصانع المدينة أى فى مجمع كيما الصناعى الذى يضم مصانع الأسمدة بالمنطقة. وهنا يظهر الاختلاف الواضح بين مدينة كيما من حيث طبيعتها وتكوينها ونشأتها والوظائف التى تقوم بها عن المدن التقليدية والمناطق الحضرية الأخرى، حيث نجد فى المدن التقليدية الأخرى أن هناك كثيرا من الوظائف والأعمال التى يقوم بها سكان المدينة كالمحاماة مثلا أو الاشتغال بالطب أو التدريس، أو الأعمال الحرة والتجارة أو مكاتب التصدير والاستيراد. والفندقة، إلى جانب الاشتغال بالفنون والأعمال المسرحية والسينمائية، أو العمل فى مجال المواصلات الداخلية كتشغيل التاكسيات أو شركات النقل الخاصة والسياحية وغيرها.

هذه الصورة لطبيعة وأنواع الأعمال والحرف لا نجدها فى مدينة كيما الصناعية، حيث أن المدينة تعتمد -كما ذكرنا- على العمل والاشتغال فى المصانع التابعة لها فى الدرجة الأولى، أى أن طبيعة العمل داخل مدينة كيما الصناعية تتعلق إما بالاشتغال فى الوظائف الإدارية أو الإشرافية أو المهن الفنية داخل المصانع، أو العمل فى الوظائف الإدارية أو الإشرافية أو المهن الفنية داخل المصانع أو العمل فى الوظائف

العادية داخل المصانع كالأعمال الكتابية والسكرتارية ثم الاشتغال بالأعمال العادية البسيطة مثل أعمال الخدمات أو السعاه أو الفراشين، وغيرها.

وعلى هذا الأساس ترتبط الإقامة والاستقرار لأسرة العامل أو الموظف داخل المدينة الصناعية باستمراره فى أداء عمله داخل المصانع، فإذا ما كان الشخص قادرا على العمل بالمصانع ففى هذه الحالة عليه أن يخلى مسكنه فورا حتى يحل محله شخص آخر يقيم فى المسكن داخل المدينة ويكون قادرا على أداء العمل والقيام به فى المصانع.

وإذا كانت الإيكولوجيا -فى أبسط معانيها- هى دراسة العلاقة بين الطبيعة والإنسان، فالدراسة الإيكولوجية فى أساسها تحليل لعمليات التكيف بين الإنسان والبيئة، وعلى هذا فإن النسق الإيكولوجى يؤلف عنصرا أساسيا فى فهم البناء الاجتماعى فى المجتمع الحضرى أو المجتمع الصناعى، وأن يهتم بموضوعات تتصل فى الأغلب بالتخصص المهنى وعلاقته ليس فقط بالظروف الطبيعية والبيئية بل وأيضا بمشكلات النقل والمواصلات التى تلعب دورا هاما فى ربط الوحدات الإقليمية وإيجاد نوع من الروابط والاعتماد المتبادل،وعلى هذا فإن هذه العلاقات المتبادلة بين الأقسام الإقليمية تعتبر من أهم مكونات الدراسة الإيكولوجية فى المجتمع الصناعى[1]

وإذا كان معنى الإيكولوجيا يتحدد فى العلاقة بين الإنسان والبيئة الفيزيقية التى يعيش فيها، فإن مسألة الارتباط بالإقامة والاستقرار فى مدينة كيما للأسرة تتوقف على استمرار العامل أو الشخص رب الأسرة فى القيام بأداء العمل بمصانع الشركة بمنطقة كيما. وفى هذه الحالة يتميز النشاط لكل سكان المدينة بنوع خاص هو العمل فى مجال التصنيع فقط.

ولكن تتدرج وتتنوع المكانة المهنية التى يقوم بها الأشخاص طبقا لمهارات وخصائص وقدرات الأشخاص بالمدينة.

وإذا ما انتقلنا إلى وصف العمل والرحلة اليومية إلى مكان العمل داخل المصانع الواقعة بمنطقة كيما الصناعية فإننا نجد أن هناك أنواعا مختلفة من الأعمال يقوم بها الأشخاص، وكما سبق أن ذكرنا فإن تلك الأعمال تتوقف على المهارات

---

[1] دكتور أحمد أبو زيد : البناء الاجتماعى، الأنساق، مرجع سابق، ص١٠.

والقدرات الخاصة للأفراد. وقبل أن ندخل فى تفاصيل وصف العمل أو المهن التى يقوم بها الأشخاص داخل المدينة، علينا أن نوضح العلاقة بين البيئة الإيكولوجية للمدينة ونوع المسكن والمنطقة التى يقيم فيها الشخص وبين مكانته المهنية داخل المجتمع الصناعى.

وعلى هذا الأساس يتضح لمن يقيم فترة كافية داخل مدينة كيما الصناعية، بأن طرز البناء الخاصة بالمساكن. والعمارات داخل المدينة وموقعها يحدد إلى حد كبير المكانة المهنية للشخص داخل المدينة. فمثلا تتحدد المكانة الاجتماعية والمهنية الشخص لمجرد أنه يقول بأنه يقيم فى "طراز" (و) أو "طراز" (ج) مثلا داخل المدينة وعلى هذا يتحدد على الفور العلاقة بين نوع المسكن وبين مكانة الشخص الذى يحتله داخل المدينة، حيث أن الأشخاص من أصحاب الشهادات والمهارات الفنية العالية والدين قضوا سنوات عديدة فى خدمة العمل والذين يتولون وظائف إشرافية أو إدارية داخل المجتمع الصناعى، فإنهم يقيمون فى المساكن من "طراز ج" أو "ب"، أما الأشخاص الذين تقل مهاراتهم الفنية أو قدراتهم الخاصة فتحدد إقامتهم بمنزل أو مسكن لا يتسع لأكثر من حجرتين وأحيانا يصل بهم الأمر إلى الإقامة فى مسكن مكون من حجرة واحدة... وهذا يعنى أن إعداد المساكن داخل المجتمع الصناعى أعد فى البداية مع الاخذ فى الاعتبار الفروق الفردية والفروق فى المهارات والقدرات التى يتمتع بها كل شخص داخل المجتمع الصناعى.

ولا يقتصر هذا التحديد على مكان الإقامة فقط بل يمتد أيضا إلى مجال العمل حيث نجد أن أغلب العاملين أنصاف المهرة والذين لا يملكون قدرات أو مهارات خاصة يقيمون فى المساكن ذات الحجرتين وأحيانا ذات الحجرة الواحدة. كما أن لأشخاص أصحاب المهارات والقدرات العالية والذين يتولون وظائف إدارية عالية أو إشرافية أو على المستوى الفنى داخل المصانع فإنه يوجد فى أماكن خاصة لأداء الأعمال التى يقومون بها وتتمثل فى أدائهم أعمالهم داخل مبنى الإدارة المخصص لإدارة المصانع بينما يؤدى أنصاف المهرة أعمالهم عادة فى الورش وأماكن الإنتاج داخل عنابر التصنيع.

ولا يقتصر الأمر على مجرد التفرقة أو العزل المكانى لهؤلاء الأشخاص بل العلاقات الاجتماعية ذاتها تأخذ صفة التحاشى بين تلك الجماعات وبعضها... وأحيانا يشعر الأشخاص بعلاقات التحاشى إذا كانوا ينتمون إلى طبقة أو جماعة اجتماعية لا تتوفر لديها نفس الخصائص أو القدرات التى يتمتع بها غيرهم من الجماعات داخل المجتمع الصناعى.

فمثلا، الجماعات الاجتماعية العمالية التى تقيم فى مسكن من "طراز البناء واو" والتى يقيم بداخلها أشخاص يشعرون بأنهم أقل فى مستوى المهارة أو المكانة الفنية والاجتماعية، يشعرون دائما بأن من يقيم فى المساكن من طراز "ب" أو "أ" مثلا هم من رؤسائهم فى العمل والذين يتمتعون بقدر أعلى من المهارة والقدرة الفنية العالية مكنتهم من الحصول على تلك المناصب أو الوظائف القيادية. وعلى هذا يشعر هؤلاء الأشخاص بأنهم غير قادرين على إقامة علاقات اجتماعية متبادلة بينهم وبين تلك الجماعات القيادية داخل المدينة الصناعية فى كيما، وذلك باستثناء العلاقات التى تتم بينهم فى حدود العمل داخل المصانع وأغلبها علاقات تتعلق بمصلحة العمل فى الدرجة الأولى.

ولما كانت الجماعات داخل مدينة كيما هى جماعات مختلفة التباين فى الأصول العرقية والانتماءات الإقليمية، من ناحية، وحداثة تكوين المدينة الصناعية لمنطقة كيما من ناحية أخرى، فإن العلاقات المتبادلة العميقة بين الجماعات وبعضها لازالت علاقات محدودة إلى حد ما، ولا تزيد عن كونها علاقات فى مجال العمل، مع ظهور علاقات جديدة فرضتها عليهم طبيعة الجوار فى المسكن والعمل، أدت مع بعض الأشخاص إلى إقامة علاقات الصداقة داخل المدينة الصناعية. وهنا تلعب علاقات الزمالة بين الأشخاص فى مجال العمل دورا كبيرا ينعكس على علاقات الأفراد داخل المدينة الصناعية.

وتعمل الإدارة الصناعية دائما على تذليل هذه العوائق بين الجماعات وذلك عن طريق إقامة الرحلات والحفلات والندوات العلمية والدينية والرحلات والتصييف إلى المصايف، وكلها وسائل تؤدى إلى التقريب بين الجماعات عن طريق الاحتكاك

المشاركة فى العلاقات والتعارف عن قرب وإقامة علاقات طيبة بين الأفراد. وهذه ناحية ستتناولها عند الحديث عن الدور الذى تقوم به التنظيمات الإدارية (إدارة الخدمات الاجتماعية)، والتنظيم النقابى داخل المدينة الصناعية.

وإذا ما انتقلنا إلى وصف العمل وطبيعته داخل المجتمع الصناعى، نجد أن جميع السكان المقيمين بمدينة كيما الصناعية يرتبطون بالعمل داخل مصانع الأسمدة التابعة لشركة كيما. وإذا كانت المدينة الصناعية وجدت أساسا حتى يتم إقامة العاملين بشركة كيما إلى القرب من مكان العمل فى المصانع فإننا نجد أن طبيعة العمل داخل مصانع الأسمدة تجعل العمل مستمرا ليلا ونهارا بصفة متواصلة حيث تبدأ "الوردية الأولى" مع بداية الساعة السابعة صباحا، وتنتهى فى الساعة الثالثة بعد الظهر ثم تليها مباشرة "الوردية الثانية" من الساعة الثالثة بعد الظهر وحتى الساعة الحادية عشر مساء، ثم تليها "الوردية الثالثة" والأخيرة والتى تبدأ من الساعة الحادية عشرة مساء وحتى الساعة السابعة صباحا. وذلك باستثناء العاملين والموظفين بمبنى إدارة المصانع حيث يعملون فى وردية واحدة يوميا تبدأ فى الساعة الثامنة صباحا إلى الساعة الثالثة بعد الظهر.

ويرتبط العمل داخل المصانع بمجمع كيما الصناعى بإدارة وتشغيل الآلات وملاحظتها ومراقبتها أثناء عملية الإنتاج. ويقع المجتمع الصناعى إلى الجنوب من موقع المدينة الصناعية ويشاهد الباحث خروج العاملين والموظفين إلى أعمالهم لحظة بدء وردية العمل، حيث نجد أن هناك سيارات خاصة صغيرة الحجم أعدت كى تستخدم فى نقل المديرين أثناء الذهاب والعودة من العمل إلى مساكنهم كما توجد هناك سيارات "مايكروباص" أعدت لنقل الأشخاص والأفراد الذين يشغلون وظائف إدارية وإشرافية تلى وظائف المديرين مثل رؤساء الأقسام والمهندسين والفنيين، أما الجماعات الأخرى والتى تقيم فى داخل مدينة كيما الصناعية فيذهب بعضهم سيرا على الأقدام إلى مناطق العمل بينما يذهب البعض الآخر إلى العمل عن طريق الدراجات التى امتلكوها نتيجة التحاقهم للعمل بالتصنيع. أما البعض الآخر فيأتى إلى العمل عن طريق "سيارات الوردية" التابعة للمنطقة الصناعية والتى تقوم بنقل العاملين من

المناطق المحلية والريفية المحيطة بمنطقة العمل، وتستخدم هذه السيارات لنقل العاملين خدمة مجانية دون مقابل حتى يتمكنوا من الحضور إلى العمل فى المواعيد المحددة، وحتى يستطيعوا أن يقيموا مع أسرهم فى موطن الإقامة الأصلى.

وعلى العموم أتاحت المدينة الصناعية أمام الأفراد فرص العمل فى كثير من المجالات حيث يقوم الأفراد داخل البيئة الحضرية، بالالتحاق فى أعمال تختلف فى طبيعتها وأدائها عن الأعمال التى يقوم بها الأشخاص فى المجتمعات القروية أو الصحراوية. ويشعر الأفراد بالتزامهم نحو العمل، حيث أن العمل يسير فى إطار دقيق من الأداء والانضباط تحكمه معايير خاصة بالإدارة واللوائح المنظمة للعمل.

وإذا كانت الإدارة الصناعية هى التى يقع على عاتقها تنظيم العمل وطبيعته سواء داخل المدينة الصناعية، أو داخل المصانع فإن طبيعة البيئة الإيكولوجية فى مدينة كيما الصناعية بأسوان، والتى تخضع لنظام المناخ الصحراوى فهى شديدة الحرارة صيفا حيث تصل إلى نحو ٤٥ درجة فى بعض أيام شهر مايو حيث يمثل قمة الحرارة فى صيف هذا الإقليم، كما أن صفاء الجو وانتظام سطوع الشمس ساعد على اشتداد الحرارة وخاصة فى الفترة من الساعة ١٢ ظهرا إلى الساعة ٢مساء عندما تكون الشمس شبه عمودية على هذه المنطقة. لذلك كان الفرق واضحا بين درجات الحرارة فى الشمس والظل بنحو عشر درجات[1]، الأمر الذى جعل إدارة المنطقة تفكر منذ البداية فى إنشاء إدارة مستقلة للإشراف على أجهزة التكييف سواء بالمساكن أو المصانع حتى يتم تلطيف درجات الحرارة العالية وحتى لا يشعر السكان بالملل نتيجة لدرجات الحرارة المرتفعة فى المنطقة. كذلك جاء الالتحاق بالعمل فى قطاع الإشراف على أجهزة التكييف دليلا على مقاومة الظروف البيئية المناوئة التى تحد من استقرار السكان داخل المدينة... فضلا عن القيام بأعمال تشجير المدينة ورعايتها والحفاظ على الحدائق التى تم إنشائها داخل المدينة الصناعية، وكلها مظاهر تعطى المدينة انطباعا خاصا فى الحياة الحضرية الهادئة البعيدة عن الضوضاء أو التلوث.

---

[1] أحمد حسين دهب : طبوغرافية منطقة أسوان بعد إنشاء السد العالى، رسالة ماجستير غير منشورة، من قسم الجغرافيا بكلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٧، ٦٦.

كما أن الحياة الحضرية داخل المدينة الصناعية فتحت آفاقا ومجالات جديدة للعمل داخل المدينة منها الالتحاق فى أعمال التشجير ورعاية الحدائق وكذلك الالتحاق بالعمل داخل الأندية وأماكن الترفيه التى أعدتها إدارة المدينة، وكذلك الإشراف على دور السينما والمسارح داخل مدينة كيما الصناعية. ويصاحب انتقال أعداد من العمال الذين يعملون فى أعمال ومهن جديدة خاصة فى المناطق السكنية الجديدة تنظيمات جديدة تنمو حولها اهتمامات واتجاهات جديدة، فتظهر النقابات والاتحادات العمالية. ولا تحقق هذه التنظيمات فوائد اقتصادية فحسب، وإنما هى فى الواقع تكون بديلا للروابط الاجتماعية التقليدية. وتقوم هذه التنظيمات العمالية الجديدة لصالح العمال ورعايتهم. وتبدأ برامج الرعاية بالتعليم، وتهتم بالترفيه.

وتظهر أيضا أشكال جديدة من الهيئات الطوعية السياسية والاجتماعية التى تصاحب التصنيع والتحضر والتى ينتمى إلى عضويتها الكثير من العاملين فى مختلف المجالات[1]. وإذا كان التصنيع فتح آفاقا جديدة للعمل أمام الرجل، فإنه فتح أيضا مجالا أمام المرأة لممارسة العمل فى البيئة الصناعية الحضرية، حيث نجد كثيرا من النساء يقمن بأعمال فى البيئة الصناعية فى مدينة كيما، وأغلب هذه الأعمال تكون مرتبطة إلى حد كبير بأعمال السكرتارية لمديرى المصانع، ورؤساء الأقسام، وكذلك الأعمال المرتبطة بالتمريض والرعاية الصحية، والتدريس، والأعمال والوظائف الكتابية فى إدارة الحسابات بمجمع المصانع التابع لشركة كيما.

وإلى جانب الأعمال والوظائف السابقة التى عرضنا لها فإن هناك كثيرا من الأعمال والوظائف التى يقوم بأدائها الأشخاص داخل المصانع، ومنها أعمال الإدارة، والإشراف الإدارى، والإشراف الفنى على آلات المصانع، وكذلك الالتحاق بالعمل فى قسم الحركة وهو القسم الخاص بتوفير خدمات المواصلات للعاملين بالمدينة والمنطقة الصناعية، وكذلك هناك الوظائف المرتبطة بالرعاية الطبية والصحية للعاملين وأسرهم إلى جانب الرعاية الاجتماعية المتمثلة فى إدارة الخدمات الاجتماعية.

---

[1] دكتوره عليه حسن حسين : التنمية نظريا وتطبيقيا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٧٧، ص١٣١.

وتعمل إدارة المصانع على تشجيع العاملين بها عن طريق الحوافز والمنح المالية التى تقدمها الشركة للعاملين بها من أجل مزيد من الإنتاج وبذل الجهد، كما يمنح العاملون بمنطقة أسوان بدل طبيعة العمل فى المناطق النائية وهى تصل إلى ٣٠% من إجمالى المرتب الأساسى بالنسبة للمهاجرين المغتربين عن محافظة أسوان، وتصل إلى ٢٠% بالنسبة لأبناء محافظة أسوان وضواحيها، وهى كلها حوافز مادية تشجع العاملين على الاستمرار فى العمل ومقاومة الظروف البيئية القاسية فى بعض فصول السنة، كما أنها تمنح العاملين بدل استمارات السفر للزوج وزوجته وثلاثة من أولاده بمعدل ثلاث مرات سنويا، ويمنح له هذا الحق ببدل نقدى سواء سافر إلى موطنه الأصلى أم لم يسافر، وفى هذه الحالة تشجيع للعاملين بالاستمرار والاستقرار فى منطقة كيما الصناعية، وإذا كانت هذه الحوافز شرعت فى بداية الأمر نظرا لعدم وقلة إقبال الأفراد على العمل فى منطقة أسوان، إلا أن تقدم التصنيع والتحضر جعل من منطقة أسوان منطقة جذب سكانى، فى حين أصبحت تلك الحوافز حقا مكتسبا لكافة العاملين بدائرة منطقة أسوان.

وتمر المناشط الاقتصادية والأحداث فى مدينة كيما بزمن معين يرتبط فى أذهان الأفراد والجماعات بحسب الأعمال التى يقومون بها داخل المدينة. لذلك غير التصنيع والحياة الحضرية الحديثة من المفاهيم التقليدية للزمن حيث بدأت حسابات الزمن تأخذ عنصر الدقة فى الحسبان، الأمر الذى جعل الأفراد والجماعات يراعون عامل الزمن داخل المدينة الصناعية بكل دقة، ويرتبط بمفهوم الزمن فى المجتمع الصناعى عنصر المسافة البنائية بين الأفراد فى مدينة كيما ترتبط بالمكانة المهنية والقدرات الخاصة للأفراد... حيث أن رئيس أحد الأقسام يتعامل مثلا مع مدير المصنع أو مدير الشركة بطريقة تختلف إذا تعامل معه أحد العمال العاديين.

وتظهر المسافة البنائية فى العلاقات الاجتماعية بين الجماعات بحسب ما يملكونه من قدرات ومهارات خاصة، تحدد المكانة المهنية والاجتماعية لكل جماعة حيث توجد جماعة المهندسين والفنيين وأصحاب المهارات، وهناك جماعة الإداريين والكتبة، وعمال الحدائق وعمال النقل، وعمال الشحن داخل عنابر الإنتاج وغيرهم.

وعلى هذا الأساس تتحدد المكانة الاجتماعية داخل المدينة الصناعية للأشخاص بحسب ما يقومون به من أعمال تظهر مهاراتهم وقدراتهم الخاصة لا على أساس ما نقل إليهم أو توارثوه عن آبائهم وأجدادهم، وبالتالى يتحدد النشاط الاقتصادى للشخص داخل المدينة على حسب قدراته ومهاراته ومؤهلاته الخاصة التى تؤهله للقيام بعمل معين.

دور الإدارة الصناعية داخل المدينة :

تقوم الإدارة الحكومية المتمثلة فى إدارة شركة كيما بدور أساسى فى المدينة الصناعية، ويرجع ذلك إلى أن المدينة بكل ملكيتها وعقاراتها وأراضيها ومرافقها الحيوية هى ملكية خاصة للشركة الصناعية، وليس للأفراد أو الجماعات أية ملكية محددة داخل المدينة سوى ما يمتلكه الشخص من متاع خاص من أثاثات مترلية بالإضافة إلى وظيفته داخل الشركة أو على حد تعبير أحد الإخباريين لا يملك الشخص فى مدينة كيما سوى "شهادته الدراسية أو شهادة خبرته الموجودة بملف خدمته داخل نطاق العمل فى المصانع".

ومن هنا يأتى إحساس أغلب العاملين والمقيمين فى مدينة كيما الصناعية بأن إقامتهم داخل تلك المنطقة لا تستمر إلا إذا استمر عائل الأسرة فى مواصلة العمل داخل مصانع شركة كيما. وهو أمر كثيرا مما يجعل الأسرة أو الشخص يشعر بالقلق إزاء الظروف المستقبلية التى يمكن أن تواجهه.

ولما كانت المدينة هى ملكية خاصة لشركة كيما، والسبب فى إقامتها وتشييدها هو إقامة وسكنى العاملين بالقرب من موقع العمل، فإنه فى هذه الحالة يتعين على الشركة أن توليها دائما الاهتمام والعناية. وتتمثل تلك الاهتمامات فى إقامة إدارة مستقلة لذلك هى "إدارة الخدمات والإسكان" للإشراف على مدينة كيما ومرافقها الحيوية.

ومن هنا يأتى دور الإدارة فى المحل الأول فى توفير كافة الخدمات اللازمة لسكان المدينة، وتتمثل هذه الخدمات فى توفير الخدمات المتعلقة بأمن المدينة، وذلك بتوفير جهاز خاص لحراسة المدينة ومرافقها الحيوية. كما تعمل الإدارة على مقاومة

الظروف البيئية والمتمثلة على وجه الخصوص فى الارتفاع لدرجات الحرارة صيفا وهو من أحد الأسباب الرئيسية التى يخشاها السكان داخل المدينة. ولذلك تبذل الإدارة الحكومية مسعاها فى التوسع والاهتمام بتشجير المنطقة حول مساكن العاملين بالمدينة وذلك لتخفيف وتلطيف درجات الحرارة صيفا. كما تعمل إدارة المصانع على بذل مزيد من الجهد فى توفير ورعاية أجهزة التكييف بداخل المنازل والمرافق الحيوية مثل الأندية ودور السينما والعيادة الصحية، حيث من المعروف فى مدينة كيما أن جميع المساكن والشقق بها أجهزة تكييف هواء ثم تركيبها على حساب شركة كيما، وذلك نظرا لموقع المدينة فى منطقة صحراوية شديدة الارتفاع فى درجات الحرارة صيفا.

ويظهر فى بعض الأحيان التخلف بين الثقافة المادية والثقافة اللامادية واضحا فى مدينة كيما، حيث وجد الباحث أثناء الدراسة الحقلية أن إحدى الأسر المقيمة بالمدينة وهى من أصل نوبى تنتمى إلى الجماعات النوبية، والتى لم يتكيف أفراد تلك الأسرة بعد مع استخدام الأجهزة التكنونوجية مثل أجهزة التكييف مثلا، وجد الباحث، أن قامت الأسرة بترع جهاز التكييف من الداخل وتفريغ الجهاز واستخدام الإطار الخارجى الذى يكون جزءا منه بارزا خارج المسكن كعش يتكاثر فيه طائر الحمام بالشقة، بينما انزوت سيدة نوبية عجوز فى مكان بالمترل -فى فصل الصيف- وهى تحمل فى يدها "مروحة" يدوية مصنوعة من قش النخيل والخيزران وأخذت تستخدمها فى كسر موجة الحر التى تتعرض لها داخل المسكن. وهذه ناحية سوف نتعرض لها عند الحديث عن الثقافة المادية واللامادية فى البيئة الصناعية الحضرية.

كما تعمل الإدارة دائما على الترويح لسكان المدينة عن طريق الحفلات التى تقيمها بمسرح المدينة، أو عن طريق عرض الأفلام السينمائية المجانية لأسر العاملين المقيمين بالمدينة وخارج المدينة أيضا. كذلك تعمل الإدارة على القيام بالرحلات الترفيهية ورحلات التصييف، فضلا عن وجود اثنين من الأندية وحمامات السباحة داخل المدينة.

وعلى أية حال فإن هذه الخدمات التى توفرها المدينة العمالية للمقيمين فيها تعمل دائما على إزالة القلق وعدم الاستقرار الذى يشعر به سكان المدينة، كما أنها

تؤدى إلى ذوبان الإحساس والشعور بالانتماءات العرقية والسلالية بين الجماعات، وتساعدهم على الاندماج فى حياة المدينة الحضرية.

وعلى أية حال إذا كان هذا الأمر بالنسبة للظروف الإيكولوجية أو البيئية فإن الارتباط بالعمل فى الصناعة هو السمة الأساسية على أوجه النشاط البشرى، كما أن استمرار العمل بالصناعة هو الذى يحفظ استقرار السكان داخل المدينة الصناعية.

وعلاوة على ما تقدم يمكن أن نستخلص أهم المبادئ المرتبطة بالمظاهر الإيكولوجية والديموجرافية والثقافية التالية بالنسبة لمدينة كيما الصناعية باعتبارها مجتمعا صناعيا حضريا مستحدثا:

١- تبرهن المدينة على حداثة تكوينها إذا ما قورنت بالمجتمعات الحضرية التقليدية الموجودة منذ زمن بعيد.

٢- تتميز مدينة كيما بأنها مجتمع لم يظهر بشكل تلقائى وإنما كان للتخطيط المقصود دور هام فى ظهورها. حيث ارتبط ظهور المدينة بإنشاء المجمع الصناعى للأسمدة.

٣- يختلف التركيب السكانى بها عن المجتمعات الأخرى، إذ أن تكوين المدينة تم فى ضوء شروط معينة موضوعة تحت صفات خاصة لهؤلاء السكان فى المدينة. وذلك من حيث امتلاك المهارات والقدرات والإمكانيات الخاصة التى تمكن الأشخاص من القيام بالعمل داخل المدينة. ولهذا يختلف التركيب الاجتماعى لسكان المدينة نظرا لاحتياجات التصنيع لأعداد معينة فى كل فئة من الفئات المهنية القادرة على العمل فى مجال الصناعة.

٤- تتميز العلاقات الاجتماعية بطابع خاص تحدده الفئات الاجتماعية التى تسكن المدينة، وهنا تلعب المسافة البنائية بين الجماعات المهنية ذات القدرات الخاصة فى العمل دورا كبيرا فى تحديد نمط العلاقات الاجتماعية الذى يسود بين الجماعات. كما أن هناك الجماعات الطوعية التى تكونت بفضل الانتماءات الإقليمية والعرقية التى تنتمى إليها وهى تلعب دورا أساسيا فى تحديد نوع العلاقات الاجتماعية بين الجماعات داخل المدينة.

٥- تتعدد الخصائص والسمات الثقافية بتعدد الجماعات الوافدة من مجتمعات مختلفة مما يؤدى إلى ظهور حالات عدم التجانس الذى يؤثر إلى درجة معينة فى نمط العلاقات.

٦- ترتبط المدينة ارتباطا يكاد يكون قويا بالمجتمعات الأخرى التى أتى منها المهاجرون إلى المدينة، وذلك لإحساس سكانها بأنهم سيغادرونها فى يوم ما سواء فى حالات الإحالة للمعاش أو فى حالات ترك الخدمة أو التقاعد وإنهاء العمل، وهذا يقلل بالضرورة من شدة الانتماء إلى مدينة كيما كموطن يعمل السكان على الانتماء إليه. لذلك فإن الانتمائية إلى مجتمع كيما مازالت انتمائية مؤقتة ترتبط فقط بالاستمرار فى أداء العمل داخل المدينة الصناعية.

الفصل الثالث

الحياة الاقتصادية والمهنية في مدينة كيما

* مقدمة عامة.
* التصنيع والهجرة.
* تقسيم العمل.
* المظاهر الاقتصادية للتصنيع فى مدينة كيما.

الحياة الاقتصادية والمهنية فى مدينة كيما

«إن التمايزات التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار بين
النظم الاقتصادية التقليدية والمتقدمة هى فرق
فى الدرجة وليست فى النوع»
"هيرسكوفيتز"

على الرغم من كل ما يقال عن الطابع التقليدى للحياة الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمعات العربية والمجتمعات النامية على العموم، فإن هذه المجتمعات لا تزال تعتمد فى المحل الأول على الزراعة والرعى وممارسة بعض الصناعات البسيطة، وما إلى ذلك من أوجه النشاط الاقتصادى التقليدى البسيط، فالواضح أن هذه المجتمعات أخذت تتجه منذ بعض الوقت نحو التصنيع كوسيلة لحل مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية المتراكمة من ناحية، واللحاق بالحضارة الغربية التى هى فى أساسها حضارة صناعية من ناحية أخرى. وليس الاتجاه نحو الصناعة هو مجرد عملية بسيطة يتم بمقتضاها التحول من نشاط اقتصادى معين إلى نشاط اقتصادى آخر، وإنما هو فى آخر الأمر تغيير شامل فى أسلوب الحياة يستلزم إعادة النظر فى العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع كما يقتضى بالضرورة إدخال تعديلات جوهرية فى النظم الاجتماعية وأنساق القيم السائدة فى المجتمع بحيث تتلاءم مع الأوضاع الجديدة المرتبطة بالصناعة. وينجم عن هذا كله مشكلات من نوع جديد تتعلق بخطط التنمية الاقتصادية عمومًا، والتنمية عن طريق التصنيع بوجه خاص، كما تتصل بمسألة توفير وإعداد القوى العاملة اللازمة للصناعات الجديدة ونوع المشروعات التى يمكن تنفيذها والمشكلات الاجتماعية التى سوف تترتب على هذه المشروعات، كما تتعلق بالتنظيم الداخلى للمصانع والعلاقات الاجتماعية بين المشتغلين فى الصناعة الواحدة من ناحية، والصناعات المختلفة من ناحية أخرى، وكذلك العلاقة بين المصنع باعتباره مجتمعًا

متميزًا والمجتمع المحلى الذى أقيم فيه ذلك المصنع ونشأت فيه هذه الصناعة الجديدة، وتقسيم العمل وتنظيمه وتوزيعه فى الصناعة ومشكلة الأجور والدخول والحوافز والتنظيمات العمالية المختلفة[1].

وبالإضافة إلى ذلك تؤدى التنمية عن طريق التصنيع إلى خلق أدوار اجتماعية جديدة لم تكن توجد من قبل وهى تعتبر أحد التغيرات الهامة التى تحدث فى المجتمع بدخول التصنيع إليه. وهذه الأدوار الجديدة تسودها طبيعة اقتصادية، وبذلك فهى تدخل نمطًا جديدًا بالمرة من السلوك فى المجتمع، تلك الأنماط الاقتصادية التى لم تكن سائدة من قبل، حيث أن السلوك الاقتصادى كان يؤدى أو يمارس من خلال الأدوار التى تجمع بين النشاط الاجتماعى والتنظيم الاقتصادى بطريقة تكاملية وخصوصًا ما كان يحدث فى المجتمعات غير الصناعية وعلى وجه الخصوص فى المجتمعات البدائية أو البسيطة أو التى يطلق عليها المجتمعات الأمية التى لا يسود فيها النظام العلمانى أو العقلانى[2].

إلا أن "ماننج ناش Manning Nash" يرى أن التمايزات بين المجتمعات المتحضرة أو التى عرفت القيمة النقدية وبين المجتمعات الصغيرة البدائية أو التى لا تعرف القيم النقدية وخصوصًا تلك التمايزات أو الاختلافات التى ظهرت فى الحياة الاقتصادية قد ظهرت بكل وضوح فى المجتمعات الصغيرة غير الغربية. كما يرى أن اختفاء دافع الكسب أو التحصيل فى الأنشطة الاقتصادية لدى تلك المجتمعات إنما يتعلق أساسًا بالقيم الاجتماعية السائدة فى تلك المجتمعات البسيطة. ولكن رغم ذلك فإن المجتمعات الزراعية تملك نفس الاختيار الاقتصادى العقلى الذى يسير وفقًا للقاعدة العامة للنشاط الاقتصادى فى المجتمع الكبير أو المتطور أو المتقدم أينما وجد، وفى أى

---

(1) دكتور أحمد أبو زيد : من تقديمه لكتاب الصناعة والمجتمع للدكتور محمد عبد الله أبو علي، دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٧٤م، ص ٩.

(2) Melville J. Herksovits; Economic Anthropology, Alferd Knopf, New York, 1952, p. 155.

وقت. وأن الاختلاف أو التمييز يتركز فقط فى عدم مقـــدرة المجتمعـات البدائيـة والبسيطة على تملك العادات والأنماط العقلية الرشيدة فى السلوك الاقتصادى، كمـــا أنها تفتقر إلى إمكانية المعرفة الحقة بفوائد الفعل الاقتصادى ونتائجـــه علـــى الحيـــاة الاقتصادية والاجتماعية[1].

ومن هذا العرض نجد أن "ناش" يفرق بين ثلاث أنواع من المجتمعات الإنسانية هى، المجتمع البدائى أو البسيط وهو المجتمع الذى لا يعرف القيم النقديـــة فى حياتـــه الاقتصادية، وأنه المجتمع الذى لا يملك المعرفة بالاختيار الاقتصادى، أما النوع الثـــانى من المجتمعات فهو المجتمع الزراعى أو المجتمع القروى وهو المجتمع الذى يملك القـــدرة على الاختيار الاقتصادى فى الأنشطة الاقتصادية ولكن بنفس القدر الذى يسمح بـــه نسق القيم فى تلك المجتمعات حول دافع الكسب أو التحصيل، وهو دافع أقل بكثـــير إذا ما قورن بالنمط أو النوع الثالث من المجتمعات التى حددها "ناش"وهـــو المجتمـــع الحضرى الصناعى أو المجتمع المتقدم الذى يملك القدرة على الاختيـــار الاقتصـــادى العقلى الرشيد، كما أن ذلك النوع من المجتمعات الإنســـانية يجعـــل مـــن النشـــاط الاقتصادى هدفا لأغراض التنمية الاجتماعية فى المجتمع المحلى.

ومن منظور التنمية ومصاحبات التصنيع فى المجتمع المحلى يـــرى "نـــاش" فى موضع آخر من مؤلفاته أن عملية تصنيع المجتمع المحلى تقوم بأداء دورهـــا فى التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، كما أنها تعتبر أحد الروافد الأساسية المؤديـــة إلى عملية التحضر حين يصل المجتمع إلى درجة ملائمة من النمو والتغير الاجتماعى. كما خلص "ناش" إلى أن العمل بالصناعة استطاع أن يحفظ للعمـــال وأســـرهم الحيـــاة الاقتصادية، كما رفع من مستواهم المعيشى وزيادة دخلهم الأسرى الذى تمـــيز عـــن طريق الصناعة بالاستمرار والانتظام. كما يرى "ناش" أن من الدلائل التى تشـــير إلى ارتفاع المستوى المعيشى لعمال الصناعة اقتنائهم لبعض الآلات الحديثة كأجهزة الراديو

---

(1) Manning Nash; The Social Context of Economic Choice in a Small Society; Edward E. Leclair and Harold K. Schneider; (ed.) Economic Anthropology; Holt Rinehalt and Winston, Inc, New Yok, 1968, p. 311.

والساعات والدراجات، وارتفاع استهلاكهم للطعام من حيث الكم والكيف إذا ما قورن ذلك بالنسبة لعمال الزراعة وأسرهم(١).

والاهتمام بالصناعة سواء فى مصر أم فى غيرها من البلاد النامية يرجع إلى الاعتقاد السائد فى تلك البلاد بأن التصنيع هو السبيل الوحيد لرفع مستوى المعيشة للسكان وتحقيق حياة أفضل لهم، ومن ثم أصبح الاتجاه نحو الصناعة اتجاهًا يسود فى جميع المجتمعات سواء أكانت متقدمة أم نامية. ويتطلب ذلك الاتجاه أن تحصل البلاد النامية على أدوات وأساليب الإنتاج الحديثة من البلاد المتقدمة التى أحرزت شوطًا كبيرًا فى مجال التقدم العلمى والتكنولوجى. والصناعة من ناحية أخرى ليست أسلوبًا جديدًا فى الإنتاج فحسب بل هى أيضًا أسلوب جديد فى الحياة ونمط جديد من العلاقات الاجتماعية، وليس معنى ذلك أن تأخذ البلاد النامية بأنماط العلاقات الاجتماعية السائدة فى المجتمعات المتقدمة، وإنما المقصود هو أن أنماط العلاقات الاجتماعية السائدة والمعايير والقيم التى تحكمها فى البلاد النامية لابد أن تتغير أو تتعدل حتى تتفق مع حاجات السياسة الصناعية(٢).

يتيح التصنيع فرصًا ومجالات وأبوابًا كثيرة وجديدة للعمل والكسب، ولهذا كان إنشاء أى مشروع من المشروعات يستتبع بالضرورة ظهور موجات الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الصناعية الجديدة، ومن المجتمعات المجاورة إلى مراكز التصنيع الجديد. وتشمل هذه الموجات أعدادًا كبيرة من الأيدى العاملة التى تنتمى إلى مجموعات سلالية مختلفة فتجتمع كلها فى موطن واحد ولا يجمع بينها سوى الرغبة فى العمل، أو بالأحرى الرغبة فى الكسب. هذا وقد اهتمت الحكومات الوطنية اهتمامًا كبيرًا بالتصنيع على أساس أنه الوسيلة الوحيدة التى يمكن بها تحسين ظروف الحياة ورفع مستوى المعيشة وتغيير الحياة تغييرًا شاملاً وبدرجة لا يمكن تحقيقها عن طريق تطوير الزراعة وحدها(٣).

---

(١) Manning Nash; The industrialization of Guatemalan Community, the University of Chicago 1967, pp. 139- 140.

(٢) دكتور محمد عبد الله أبو على : الصناعة والمجتمع، دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٧٤، ص١٣- ١٤.

(٣) دكتور أحمد أبو زيد : التصنيع والتغير الاجتماعى فى أفريقيا، المحاضرة الثالثة عشر من سلسلة المحاضرات فى العام الجامعى، ٦٤/ ١٩٦٥، مطبعة جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، ١٩٦٥، ص١٢.

وقبل أن ندخل فى تفاصيل الحياة الاقتصادية والمهنية فى مدينة كيما الصناعية بأسوان باعتبارها مجتمعًا للبحث فى الدراسة الراهنة يجدر بنا الإشارة إلى أى حد أثرت الظروف الإيكولوجية المتمثلة فى وجود المصنع بمنطقة البحث على الحياة الاقتصادية لسكان المنطقة؟ وما هى الآثار الاقتصادية التى تعود على سكان المجتمعات المحلية المحيطة بمدينة كيما؟... إن الإجابة على هذه التساؤلات قد تفيدنا كثيرًا، حيث أن إنشاء شركة الصناعات الكيماوية المصرية كيما بأسوان فى عام ١٩٥٦ وإنشاء المدينة الصناعية للعمال بالقرب من مجمع المصانع بالمنطقة له أكبر الأثر فى تغيير شكل ونمط الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة. وإذا ما نظرنا إلى أهم النشاطات الاقتصادية للسكان فى تلك المنطقة قبل إنشاء المدينة الصناعية نجد أن كثيرًا من الجماعات العرقية من فئات النوبيين وسكان ضواحى مدينة أسوان الذين كانوا يسكنون مكان المدينة العمالية وفى المناطق المحيطة بها كانوا يمارسون مهنة صيد الأسماك فى نهر النيل، هذا من ناحية، كما أن بعضهم كانوا يمارسون تجارة بعض النباتات والأعشاب الطبية مثل (الحرجل وحلف البر والشيح والدمسيسة وغيرها) من ناحية أخرى. هذا بالإضافة إلى القيام بتجارة بعض الروائح العطرية والعنبر والتمر الهندى وهى البضائع التى كانوا يقومون باستيرادها من السودان عن طريق التجار الذين ألفوا الترحال والانتقال ما بين السودان والحدود المصرية عن طريق ميناء أسوان النهرى، بالإضافة إلى الانتقال عن طريق الإبل عبر محطات قبائل البشارية التى توجد على الساحل الغربى للبحر الأحمر حتى الحدود السودانية. وتظهر العوامل الإيكولوجية فى قسوة الظروف الطبيعية التى كانت سائدة فى المنطقة قبل التغيير الذى جاء نتيجة التصنيع فى المنطقة، حيث كانت هذه الظروف الطبيعية القاسية تتمثل فى انتشار البيئة الصحراوية، وعدم وجود الطرق الممهدة للاتصال بين الجماعات وبعضها، كذلك أثرت هذه الظروف الجغرافية بفضل الارتفاع الشديد فى درجة الحرارة صيفا على المناشط الاقتصادية فى المنطقة كما أنها كانت تؤدى إلى جفاف المنطقة وعدم صلاحيتها للزراعة، اللهم إلا مساحات قليلة من الأرض الزراعية كان يقوم بزراعتها أفراد قادرين على بذل مزيد من الجهد فى توفير المياه الإرتوازية لها عن طريق ماكينات ضخ المياه من باطن الأرض.

ولقد ساعدت هذه الظروف الطبيعية القاسية، بالإضافة إلى قلة الموارد الاقتصادية والدخل الاقتصادى العائد من ألوان التجارة وصيد الأسماك، كل هذه العوامل جعلت الكثير من سكان تلك المنطقة يتجهون إلى الهجرة الخارجية بحثًا عن العمل، أو بقول آخر بحثًا عن الكسب المادى الذى يمكنهم من مواجهة مطالب الحيلة الاقتصادية والاجتماعية. وبالفعل شهدت الفترة التى سبقت الصناعة فى تلك المنطقة طردًا شديدًا فى سكان المنطقة وخصوصًا من الرجال الذين فى سن العمل والقادرين على ممارسة الأعمال والمناشط الاقتصادية، فذهب الكثيرون منهم إلى الوجه البحرى، كما ذهب بعضهم إلى سوق العمل فى الدول العربية، وكانت أهم الأعمال التى يمارسها هؤلاء المهاجرون من أبناء أسوان والفئات النوبية فى تلك الأماكن هى المناشط المتعلقة بأعمال الخدمات فى المنازل أو أعمال السعاة أو الفراشين فى المصالح الحكومية، أو كان يميل بعضهم إلى الالتحاق بأعمال الطباخة والسفرجية فى بعض الدول العربية. وكان هؤلاء المهاجرون كثيرًا ما يترحون عن أوطانهم ومجتمعاتهم تاركين ورائهم زوجاتهم وأسرهم فى الموطن الأصلى بمدينة أسوان[1].

وما إن بدأ العمل فى المشروع الصناعى لمنطقة كيما الصناعية فى عام ١٩٦٥ حتى كانت هذه الفترة هى بداية للتغير الاجتماعى فى تلك المنطقة حيث التحق كثير من الأفراد للاشتغال فى الأعمال الإنشائية بالمشروع الصناعى من أبناء المنطقة بالإضافة إلى الأيدى العاملة الأخرى التى كان يأتى بها مقاولوا الإنشاءات الخرسانية والتركيبات الحديدية فى المنطقة من أبناء قنا وسوهاج. وما أن شعر سكان المنطقة بقيمة هذا المشروع الصناعى حتى أخذ الكثيرون منهم فى الالتحاق بالعمل به، وكما يقول الأخباريون أن كثيرًا من الأسر والعائلات أرسلت إلى أبنائها المهاجرين فى القاهرة والإسكندرية كى يعودوا مرة ثانية إلى المنطقة والالتحاق بالعمل فى منطقة كيما نظرًا لما يأتى به هذا العمل من دخل ثابت للأسرة من ناحية، ولقرب موقع العمل من منطقة السكن من ناحية أخرى.

---

[1] راجع فى ذلك كتابنا عن "الثقافات الفرعية"، الفصل الثانى، الخاص بالتهجير والهجرة والتمزق الثقافى، صفحات من ٥٥ إلى ٩٣، دار المعرفة الجامعية، بالإسكندرية، ١٩٨٥.

إن دخول المصنع إلى المنطقة قد أكسبها مكانة اقتصادية واجتماعية عالية نظرا لانفراد منطقة كيما بجذب الأيدى العاملة إليها فى المنطقة الجنوبية ككل وذلك فى الفترة التى سبقت بداية العمل فى مشروع السد العالى بأسوان.

وفى الدراسة التى أجراها "لويد ورنر Lloyd Warner" وزملاؤه على مدينة "جونزفيل Jonsville" لاحظ أن وجود المصنع فى المجتمع المحلى للمدينة يكسبها مكانة اجتماعية عالية بين أفراد سكانها، كما أن المصنع لا يسيطر على الحياة الاقتصادية للمدينة فحسب بل يمتد تأثيره إلى نواحى متعددة منها قوة المصنع فى تغيير شكل ونمط الحياة الاجتماعية فى المدينة باعتباره أدخل ثقافة جديدة لم تكن مألوفة لدى المقيمين فى المدينة من قبل، كذلك لاحظ "ورنر" الاعتبارات الأخلاقية الناجمة عن وجود المصنع فى المجتمع المحلى[1].

وإذا كان "لويد ورنر" لاحظ أن المصنع لا يسيطر على الحياة الاقتصادية للمدينة فحسب، بل يمتد تأثيره إلى نواح متعددة، فإن ذلك ينطبق إلى حد كبير فى المكانة العالية التى تتمتع بها مدينة كيما الصناعية من وجود مجمع التصنيع بها، وإقبال الكثيرين من الأفراد للالتحاق بالعمل فى تلك المنطقة الصناعية. وإذا كان الإقبال على العمل فى الصناعة بمنطقة كيما أمرا واضحا، فإن الدراسة التى أجراها "ماننج ناش M. Nash" عن التصنيع فى جواتيمالا أظهرت أن العمال الذين ينتمون إلى أصول ريفية يبدون تحفظا شديدا فى الالتحاق بالعمل فى الصناعة، كما أن الفئة القليلة التى التحقت بالعمل فى الصناعة فى مصنع النسيج بقرية كانتل فى جواتيمالا كانت غير قادرة فى البداية على التكيف مع الآلة والنظام التكنولوجى، كما أنهم كانوا غير قادرين على التكيف مع نظام تقسيم العمل المعقد[2] وذلك على العكس مما نلاحظه فى الدراسة الراهنة من إقبال شديد من جانب أبناء المنطقة الجنوبية سواء الذين ينتمون إلى أصول ريفية أم حضرية من العمال فى مجال التصنيع فى مجمع كيما الصناعى.

---

(1) W. Lloyd Warner and paul S. Lunt; the Social life of a Modern Community, Vol. I, yankee City Series, New Haven, Yale University press, 1959, p. 424.

(2) Emilio Willeams; Latin American Culture, an Anthropological Synthesis, Harper & Row, Publishers, New York, 1975, P. 198- 200.

ولا تأتى الأهمية الاقتصادية لمصنع كيما فى كونه يجذب إليه أعدادا هائلة من الأيدى العاملة فحسب، بل تتركز الأهمية الكبرى فيما أحدثه التصنيع المنطقة من إنشاء "المدينة العمالية" التى عرفت فيما بعد بمدينة كيما الصناعية، تلك المدينة التى أنشئت من أجل إقامة وسكن العاملين بمجمع المصانع بمنطقة كيما حتى يتوفر للعاملين بالمنطقة الإقامة والاستقرار بالقرب من مكان العمل.

ولما كانت صناعة الأسمدة التى أنشئت على أساسها المنطقة الصناعية فى كيما تتطلب مهارات وقدرات فنية وإدارية على مستويات معينة فى الأداء والعمل فإن المنطقة أصبحت مكانا لجذب وهجرة الأيدى العاملة إليها من مختلف الأماكن والمجتمعات المحلية الأخرى.

التصنيع والهجرة :

تعتبر هجرة الأيدى العاملة إلى مراكز الصناعة والتعدين هى أقوى وأوضح مظهر من مظاهر التغير الاجتماعى الناشىء عن التصنيع، كما أنها هى ذاتها تؤدى إلى سلسلة من التغيرات والمشكلات الاجتماعية التى تعانى منها كل الدول والمجتمعات المحلية التى أنشئت فيها بعض المشروعات الصناعية. فالتصنيع يفتح فرصا ومجالات وأبوابا كثيرة وجديدة للعمل والكسب. ولذا كان إنشاء أى مشروع من المشروعات يستتبع بالضرورة ظهور موجات الهجرة من المناطق الريفية إلى مناطق الصناعة الجديدة، ومن المجتمعات المجاورة إلى مركز التصنيع الجديد، وتشمل هذه الموجات أعدادا كبيرة من الأيدى العاملة التى تنتمى إلى قبائل ومجموعات عرقية متفاوتة ومختلفة أشد الاختلاف. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن دراسة الآثار الاجتماعية المترتبة على التصنيع هى بالضرورة دراسة للهجرة العمالية وأثرها، ليس فقط فى المجتمع الذى تخرج منه هذه الهجرات، بل وأيضا فى المجتمع الجديد الناشىء الذى يتحول نتيجة لإدخال هذه المشروعات إلى الحياة الحضرية الصناعية[1].

وبذلك فإن التصنيع فى منطقة كيما أتاح فرصا ومجالات جديدة للعمل والكسب، وأصبحت المنطقة بالتالى منطقة جذب لعديد من الأيدى العاملة المدربة

---

[1] دكتور أحمد أبو زيد : نفس المرجع السابق، ص١٢.

الفنية وغير المدربة، وبذلك فإن إنشاء صناعة السماد بالمنطقة فتحت الباب أمام موجات الهجرة إلى المنطقة.

وتمثلت تيارات الهجرة إلى منطقة التصنيع بمدينة كيما بأسوان على النحو التالى :

أولا : المهاجرون إلى المنطقة الصناعية من أبناء قنا وسوهاج الغير مدربين تدريبا فنيا وهم الأفراد الذين يطلق عليهم "العمال العاديون" وخصوصا الذين أتوا إلى المنطقة أثناء التشييدات الأولية للمشروع وكانت هجرتهم إلى المنطقة تتم إما على أساس حضورهم ضمن المجموعات التى كان يأتى بها المقاولون وخصوصا مقاولوا المواد الخرسانية من ناحية، أو حضور بعضهم فى صورة أفراد مستقلين بحثا عن العمل من ناحية أخرى.

وتلك الجماعات قد انضمت للعمل كعمال عاديين بمصانع كيما بعد انتهاء الأعمال الخرسانية وأعمال البناء حيث التحق بعضهم بأعمال الخدمات والفراشة أو السعاة، كما انضم بعضهم للالتحاق بأعمال الحدائق والرى داخل المدينة الصناعية وكذلك تشجير المدينة، كما انضم بعضهم للعمل كسائقين بمنطقة كيما، والبعض الآخر التحق للعمل بمصانع كيما فى الورش الميكانيكية أو فى أقسام تعبئة السماد.

ويرجع السبب فى عدم عودتهم مرة ثانية إلى مواطنهم الأصلية فى أنهم أخذوا فى الاستقرار بالمنطقة بمجرد وصولهم إليها حيث أنه حتى أثناء أعمال التشييد والإنشاء للمشروع الصناعى أخذ الكثيرون منهم يعملون على حكر قطع من الأراضى الواقعة شرق مشروع كيما وشماله وأخذوا فى تشييد مساكن لهم فى تلك المناطق، حتى وصل بهم الأمر إلى أن يرسلوا إلى زوجاتهم لحضورهن إليهم بالمنطقة، وهكذا وجد الأفراد أو المهاجرون أنفسهم يقيمون فى مساكن أصبحت بحكم احتكار الأرض ملكا لهم لا تكلفهم أية تعويضات أو إيجارات من ناحية، ومن ناحية أخرى وجد هؤلاء المهاجرون، أن التحاقهم بالعمل فى مصانع كيما يحفظ لهم الدخل الشهرى الثابت، كما يحفظ لهم هذا العمل الاستقرار والاطمئنان فى المنطقة.

وما أن مرت على المنطقة عشرون عاما من الزمن على إنشاء مدينة كيما حتى أنشئت إلى الشرق منها "عزبة كيما" وهى العزبة التى يقيم بها هؤلاء العمال الذين

يعملون بمصانع كيما، بالإضافة إلى استقرار كثير من العاملين غير الفنيين الذين كانوا يعملون بمشروع بناء السد العالى، ثم التحقوا بعد إتمام بناء السد العالى ببعض المصالح والتركات الحكومية بمنطقة أسوان مثل هيئة كهرباء السد العالى، ومنصعة الحديد والصلب المصرية بأسوان وغيرها من للمصالح. وأيضا ما ينطبق على هؤلاء العمال الذين استقروا فى تلك العزب والذين انضموا للعمل بمشروع منطقة كيما منذ إنشائه ينطبق على هؤلاء العمال الذين انضموا للعمل فى مشروع السد العالى وقاموا ببناء مساكن لهم على قطع الأرض التى احتكروها لأنفسهم فى تلك المناطق، حيث وجدوا أنفسهم فى حالة من الاستقرار الأسرى فى أسوان فأخذوا يبحثون عن أماكن للعمل بعد انتهاء مدة خدمتهم فى بناء السد العالى نتيجة لانتهاء العمل نفسه فى بناء هذا المشروع، فعز عليهم أن يتركوا تلك المبانى التى أصبحت ملكا لهم ويعودوا إلى مواطنهم الأصلية.

ومن الملاحظ أن بعض هؤلاء المهاجرين الذين يملكون منازل عن طريق الحكر فى تلك المناطق، وبعد أن شعروا بالتحسن فى مستواهم الاقتصادى نتيجة لقضاء فترة طويلة من العمل فى أسوان أخذوا فى التحرك إلى الإقامة فى قلب مدينة أسوان، وتركوا تلك المنازل التى احتكروها لغيرهم عن طريق الإيجار فى مقابل حصولهم على أجر شهرى على تلك المساكن، وغالبا ما يقومون بتأجيرها لبعض العمال غير المهرة الوافدين إلى منطقة أسوان من ناحية، كما يقوم بعضهم من ناحية أخرى بتأجير تلك المساكن إلى الطلاب المغتربين من الأصول الريفية والذين يتلقون تعليمهم فى مدينة أسوان فى المراحل الثانوية والجامعية.

وهذا لا ينطبق على تلك المنطقة وحدها بل أن أغلب الدراسات الحضرية، والمهتمين بدراسات المدينة يلاحظون أن هذه الفئات العمالية من المهاجرين القرويين كثيرا ما يتمركزون أو يقيمون فى بدء هجرتهم إلى المدن فى مناطق الأطراف، حيث أن مناطق "العزب" هذه تمثل مناطق أطراف بالنسبة لكل من مدينة أسوان ومدينة كيما الصناعية.

ويجد هؤلاء الطلاب الريفيون الوافدون إلى أسوان لتلقى العلم مكانا مناسبا لهم فى تلك المناطق نظرا لعدم ارتفاع أسعار إيجاراتها الشهرية من ناحية ولتشبع تلك

المناطق بالثقافة الريفية بالسكان المقيمين فيها من ناحية أخرى، كما أن أغلب هؤلاء الطلاب ينتمون إلى طبقات ريفية متوسطة الدخل لا يستطيع أولياء أمورهم تأجير منازل لهم داخل مدينة أسوان نظرا لارتفاع أسعار الإيجارات الشهرية بها.

وبذلك نجد أن التصنيع ساعد على تنمية المجتمع المحلى المحيط بمجمع الصناعة ومدينة كيما، وذلك عن طريق إنشاء مناطق سكنية جديدة التزمت الحكومة فيما بعد بتوصيل المرافق الأساسية إليها من مواصلات وإنارة ومياه نقية للشرب.

وإذا ما نظرنا إلى العلاقة المتبادلة بين تلك المناطق الحديثة الإنشاء من "العزب" وبين مدينة كيما الصناعية، وجدنا أن هذه العزب تستمد إلى حد كبير على مدينة كيما الصناعية نظرا لتوفر قطاع الخدمات الاجتماعية فى مدينة كيما عن تلك المناطق، مثلا يستفاد سكان تلك المناطق من الخدمات الدينية والثقافية التى تنظمها مدينة كيما فى المواسم والأعياد الدينية، كذلك يلتحق أبناء تلك المناطق بمدرسة كيما الابتدائية نظرا لقربها عن أية منطقة أخرى بها مدرسة ابتدائية.

كما نلاحظ أيضا أن وجود تلك المناطق بالقرب من مدينة كيما أدى إلى خلق مهن وحرف جديدة يحترفها المقيمون بتلك المناطق مثل النجارة والسباكة والحياكة، إلى جانب تخصص بعضهم فى تجارة المواد الغذائية من البيض واللبن والطيور وغيرها لسكان مدينة كيما الصناعية. والمعروف أن هذه "العزب" لم تنشأ إلى جوار المساكن التى يقطن بها المديرون أو المهندسون أو الفنيون بمدينة كيما، بل أنشئت تلك العزب إلى جهة الشرق بجوار مساكن الطراز الريفى الذى قامت شركة كيما بإنشائه ليكون مسكنا ملائما لبعض الفئات القروية والريفية المهاجرة من الريف للعمل بالمدينة الصناعية، حتى أننا نلاحظ أن كثيرا من المقيمين فى مساكن الطراز الريفى التى أعدتها شركة كيما تغلب عليهم رواسب السلوك الريفى فيقومون "بسعى" أو تربية الماشية من الأغنام والماعز، والطيور فى مساكنهم رغم أن قوانين ولائحة الإسكان بشركة كيما لا تبيح لهم هذا السلوك إلا بعد الحصول على ترخيص بهذا الشأن من إدارة الإسكان بمدينة كيما الصناعية. ويتدرج هذا السلوك القروى أو الريفى بحسب درجات القروية أو الريفية للمناطق الأصلية التى ينتمى إليها المهاجرون. ولكن لا يعتبر

ذلك مقياسا لدرجات الريفية والتحضر بين المهاجرين فى منطقة كيما فكثيرا ما نجد أفراد مهاجرين من موطن إقامة ريفى واحد فيقيم بعضهم فى "العزب" المنشأة إلى جوار المدينة الصناعية ورغم ذلك لا يقومون بتربية الماشية والطيور فى مساكنهم، بينما يقوم الآخرون من نفس جماعتهم والذين يقيمون فى مساكن الطراز الريفى بمدينة كيما الصناعية بتربية الماشية والطيور فى مساكنهم، وفى هذا الصدد يقول "كلايد ميتشيل Clyde Mitchell" فى مقال له بعنوان "الموجهات النظرية فى الدراسات الحضرية الإفريقية" أنه عندما يقوم الباحث الأنثروبولوجى بملاحظة سلوك المهاجرين فى المدينة فعليه الاهتمام بخلفية الأنماط الريفية أو القبلية. وأنه سوف يجد أن كلا النمطين الريفى والحضرى للمهاجرين يتغيران معا، وفى سياق واحد، وأنه من الصعب أن يفصل أحدهم عن الآخر[1].

ثانيا : يتمثل التيار الثانى من تيارات الهجرة إلى مدينة كيما الصناعية بأسوان، لدى أولئك المهاجرين الذين يأتون إلى الالتحاق بالعمل فى مصانع كيما فقط وإن إقامتهم بالمدينة الصناعية تكون مرتبطة بقيامهم بالعمل فى منطقة المصانع الخاصة بشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) بأسوان، وغالبا ما يكون هؤلاء المهاجرون من الفئات الفنية والإدارية وأصحاب الشهادات الدراسية وتكون هجرتهم إلى العمل والإقامة بالمنطقة بناء على إعلان المنطقة لحاجتها إلى عاملين وفنيين فى تخصصات مختلفة. وينتمى هؤلاء المهاجرون إلى جماعات عرقية مختلفة حيث نجد منهم من يأتى من القاهرة والإسكندرية ووسط الدلتا ومنهم من يأتى من المحافظات الشمالية للوجه القبلى كالمنيا وبنى سويف والجيزة. وتساعدهم الإقامة بالمدينة الصناعية على الاستقرار فى منطقة كيما، ومن الملاحظ أن أغلب هؤلاء المهاجرين يأتون فى بداية الأمر إلى المنطقة بمفردهم وسرعان ما يستقرون ويحصلون على مسكن ملائم بالمدينة الصناعية يقومون بعد ذلك بإحضار أسرهم وزوجاتهم إليهم فى أسوان. ونجد أن المهاجر

---

(1) I. Clyde Mitchell; Theoretical Oriantations in African Urban Studies; In Michael Banton, (ed.), The Social Anthropology of Complex Societies; Tavistock publications, London, 1973, p. 37.

الذى أتى إلى المنطقة وترك زوجته تعمل فى وظيفة حكومية فى موطنه الأصلى فإنه لا يجد صعوبة فى نقلها إلى منطقة أسوان والتحاقها بالعمل فى المصالح الحكومية بمدينة أسوان كل حسب تخصصها والعمل الذى تقوم به، ويرجع ذلك إلى أن منطقة أسوان مازالت منطقة جذب أمام جميع القوى العاملة من ناحية، وأن الإدارات الحكومية تعمل دائما على توفير مكان عمل الزوجة إلى القرب من زوجها من ناحية أخرى.

والمرأة الموظفة التى تعمل فى مدينة أسوان وتقيم فى مدينة كيما الصناعية لا تجد مشكلة فى المواصلات إلى عملها حيث أن إدارة شركة كيما الصناعية تعمل على توفير خدمة المواصلات بالمجان لكل أفراد وسكان المدينة الصناعية.

ويمتاز أصحاب ذلك التيار من الهجرة عن من سبقوهم من أصحاب الرافد أو التيار الأول فى أنهم يحملون الشهادات الدراسية والعلمية أو من أصحاب الخبرات فى الأعمال الفنية، ويمتازون عن غيرهم فى كونهم يجدون مسكنا ملائما للإقامة بداخل المدينة الصناعية، كما تكون أمامهم الفرصة دائما للترقى إلى درجات وفئات عليا داخل العمل عن غيرهم من المهاجرين. كما تمتاز تلك الجماعات المهاجرة عن غيرها بأنها تحصل على عائد مادى أكبر من غيرها نتيجة لحصولها على مؤهلات دراسية تجعل من راتبها وأجورها الشهرية أعلى بكثير عن غيرها من الفئات والجماعات العمالية المهاجرة الأخرى.

وقد حدد قانون العمل فى مصر الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الأجر فى المادة الثالثة بالصورة التالية :

"يقصد بالأجر فى تطبيق أحكام هذا القانون كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافا إليه جميع العلاوات أيا كان نوعها، وعلى الأخص ما يأتى :

١- العمولة التى تعطى للطوافين والمندوبين والجوابين والممثلين التجاريين.

٢- الامتيازات العينية، وكذلك العلاوات التى تصرف لهم بسبب غلاء المعيشة وأعباء العائلة.

٣- كل منحة تعطى للعامل علاوة على الأجر، وما يصرف له جزاء أمانته أو كفاءته.

وما شابه ذلك إذا كانت هذه المبالغ مقررة فى عقود العمل الفردية أو المشتركة، أو الأنظمة الأساسية للعمال، أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءا من الأجر لا تبرعا.

ولا يلحق بالأجر ما يعطى على سبيل الوهبة إلا إذا جرى العرف بدفعها، وكانت لها قواعد تسمح بضمها.

ويجوز فى بعض الأعمال كأعمال الفنادق والمطاعم والمقاهى والمشارب ألا يكون للعامل أجر سوى ما يحصل عليه من وهبة، وما يتناوله من طعام على أن يحدد عقد العمل قواعد ضبطها[1].

ومع أهمية الأجر وحاجة الأفراد إليه، إلا أنه لا يعتبر الباعث الوحيد للعمل. فكثير من العمال تعرض عليهم أعمال جديدة بأجور أعلى غير أنهم يؤثرون البقاء فى أعمالهم ذات الأجر الأقل إن كانوا يعيشون فى مناخ سيكولوجى واجتماعى يرضون عنه، فلو كان المال هو المطمح الوحيد، لما أمكن تفسير سلوك هؤلاء الناس[2].

ولكننا لسنا هنا بصدد مناقشة مستفيضة حول نظام الأجور، ولكن ما يهمنا هو أن كل عمل يقوم به أى فرد فى مدينة كيما الصناعية يحصل بمقتضاه على أجر نقدى شهريا يمكنه من مواجهة أعباء الحياة الاقتصادية والمعيشية فى المجتمع.

ونجد أن العمل بالصناعة فى منطقة كيما الصناعية قد خلق ميولا استثمارية لدى المهاجرين، تمثلت فى الميل إلى ادخار النقود واستثمارها فى مشروعات تعود بالنفع الاقتصادى على الفرد والدخل القومى مثل شراء سيارات التاكسى، وشراء الأراضى الزراعية بالنسبة للمهاجرين من أصول ريفية فى مواطنهم الأصلية لتدعيم مركزهم العائلى والاقتصادى فى موطنهم الأصلى، وسوف نتناول هذا الجزء بشىء من الإيضاح عند الحديث عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتصنيع على المهاجرين.

ثالثا : يتمثل التيار الثالث من الهجرة العمالية إلى منطقة كيما الصناعية فى هجرة الطلاب الراغبين فى الالتحاق، بمعهد كيما التكنولوجى "وهو معهد فنى يقبل الطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة القسم العلمى أو الحاصلين على دبلوم المدارس الثانوية الصناعية قسم الكهرباء.

---

[1] دكتور عبد الباسط محمد حسن : علم الاجتماع الصناعى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢، ٣١٦-٣١٧.

[2] نفس المرجع السابق، ص٣٢١.

والسبب الذى جعلنا نعتبر هؤلاء الطلاب من فئات المـــهاجرين إلى مجتمـــع . الدراسة كون أن الطالب عند التحاقه للدراسة بمعهد كيما التكنولوجى يوقع إقـــرارا كتابيا بأنه ملتزم بالقيام بالعمل فى مصانع شركة كيما لمدة خمس سنوات متتالية بعـــد تخرجه مباشرة، قبل أن يفكر فى الالتحاق بأى عمل فى أية جهة صناعيـــة أخـــرى. وإلى جانب الدراسة التى يتلقاها هؤلاء الطلاب بالمعهد يلتحقون أيضـــا بـــالعمل فى المصانع فى مقابل مكافأة نقدية لهذا العمل... وينقسم قطاع التدريـــب بالمصـــانع إلى قطاع معهد كيما التكنولوجى الذى سبقت الإشارة إليه، والقطاع الثانى هـــو عقـــد دورات تدريبية منتظمة للعاملين الفنيين بالمصانع أو لمن يرغبـــون أن يجتـــازوا تلـــك الدورات التدريبية التى تتم تحت إشراف معهد كيما التكنولوجى، وتؤخذ فى الاعتبـــار تلك الشهادات التى يحصل عليها العاملون باجتياز مراحل أو فترات التدريـــب عنـــد النظر فى ترقية العاملين بالمصانع.

ويحصل هؤلاء الطلاب على مساكن ملائمة لهم داخل مدينة كيما الصناعيـــة داخل ميسات العزاب بالمدينة فى مقابل دفع أجرة شهرية رمزية لهذا المسكن. وإذا مـــا حصل الطالب على بكالوريوس المعهد الذى يوازى الدرجة العلمية التى تمنحها كليات الهندسة لطلاب البكالوريوس فيها فإنه يلتحق مباشرة للعمل فى المصانع بمنطقة أسوان، وفى هذه الحالة يصبح من حقه الحصول على مسكن ملائم له داخل المدينة الصناعيـــة على حسب الفئة الوظيفية والمهنية التى يشغلها والتى على أساسها يوضـــع فى قائمـــة المتقدمين للحصول على مسكن داخل المدينة.

وغالبا ما تكون هذه الفئة العمالية أكثر تلاؤما مع العمل الصناعى فى منطقـــة التصنيع عن غيرها من الجماعات العمالية والمهنية الأخرى، وذلك نظرا لأن هؤلاء قـــد تشبعوا بقيم واتجاهات وأساليب العمل داخل المصانع أثناء دراستهم بالمعهد وخـــلال فترة تدريبهم بالمصانع.

ولا يعتبر إنشاء معهد كيما التكنولوجى مجرد مكان علمى لتخريج الدفعـــات المهنية والفنية اللازمة للصناعة، لأنه حتما سيأتى الوقت الذى تكتفى فيه منطقة كيمـــا بالخريجين من معهد كيما وتحاول توجيههم إلى أماكن صناعية أخرى للعمل فيـــها.

وعموما فإن التعليم فى حد ذات يعتبر نوعا من الاستثمار البشرى فى كافة مراحلـــه، فالمدارس الابتدائية تهدف بإنتاجها لتكوين قاعدة تتهيأ عليها مطالب القوى العاملـــة بعد عدة سنوات. كما ينظر لإنتاج المدارس الثانوية على أنه خطوة مـــن خطـــوات التعليم الجامعى ومصدر لأنواع مستنيرة من القوى العاملة يمكن أن تـــأخذ مكانهـــا مباشرة فى سوق العمل، وبالمثل تهدف المدارس الفنية والمهنية لإنتاج طاقة بشرية يمكـــن الاستفادة منها فى وقت أقصر. كما تعتبر المؤسسات التعليمية العالية مصدرا رئيســـيا لتزويد القوى العاملة بالخبرات والمهارات اللازمة لممارسة المهن الفنية والعلميـــة ذات المستوى العالى أو المرتفع. وعلى ذلك يتوقف نجاح النظام التعليمى فى القيام بـالإعداد الثقافى والمهنى للقوى العاملة اللازمة للبنيان الاقتصادى وعلى مدى استجابته لمتطلبات سوق العمل التى تتغير بدورها وفقا لطبيعة واتجاه التطور الاقتصادى والفنى[1].

ولذلك تتحدد درجة المكانة الاقتصادية للمهاجرين بقدر ما يقومون به مـــن أعمال فنية دقيقة فى العمل، وبقدر ما يقومون به من شغل وظائف عليـــا فى الإدارة والإشراف تمكنهم من الحصول على عائد مادى أكثر من غيرهم من المهاجرين.

رابعا : ينطوى ذلك التيار الرابع فى الروافد الأساسية التى تمد المجتمع الصناعى بمنطقـة كيما بالأيدى العاملة، من الفئات العمالية التى تفـــد إلى منطقـــة العمـــل فى المصانع من المناطق المجاورة مثل "منطقة السيل الريفى" أو ما يطلـــق عليـــها أحيانا منطقة "الشيخ هارون" وهى من المناطق الريفية التابعة لمحافظة أســـوان. كما أن هناك كثيرا من القرويين يأتون للعمل بمصانع مدينة كيما من القـــرى الريفية شمال مدينة أسوان من قرى "أبو الريش" و"الخطارة" وغيرها.

لكننا لا ننظر إلى هذا الرافد الرابع من روافد الأيدى العاملة باعتباره ضمـــن أنواع الهجرة العمالية، لأن هؤلاء الأشخاص أو الجماعات يذهبون إلى العمل يوميـــا ثم يعودوا إلى مواطنهم الأصلية عن طريق سيارات "الوردية" التى توفرها لهم إدارة شـركة مصانع كيما... ولما كان هؤلاء العمال لا يتخطون حواجز أو حدود إدارية كما هـــو مألوف فى الهجرة فإنه لا يحق لنا أن نطلق عليها لفظ الهجرة العمالية، حيث أن الهجرة

---

[1] دكتور حامد عمار : اقتصاديات التعليم؛ سرس الليان، القاهرة، ١٩٦٤، ص٣٧.

يقصد بها حركة الأفراد فى داخل المجتمع الواحد من بيئة محلية إلى بيئة محلية أخرى، أو انتقالهم من مجتمع إلى آخر عبر الحدود السياسية أو الدولية. وتكون الهجرة بهذا المعنى داخلية إذا حدثت داخل المجتمع الواحد، كما هو الحال بالنسبة لهجرة الريفيين إلى المدينة، وخارجية إذا قام بها الأفراد إلى خارج بلادهم لفترة محدودة أو بصفة نهائية.

وقد ارتبط النمو الحضرى فى بلاد العالم الجديد بحركة الهجرة الخارجية التى كان لها أثر كبير فى تغيير التركيب الهرمى والعرقى والثقافى لكثير من المدن، على حين أن النمو الحضرى الحديث فى بلاد العالم القديم والجديد يرتبط بحركة الهجرة الداخلية[1].

ويمكن أن يطلق لفظ الهجرة العمالية على هذه الفئات فى حالة قيامها بالإقامة فى مدينة كيما الصناعية واستقرارها أسريا وعائليا داخل المدينة العمالية، ففى هذه الحالة يصبح هؤلاء الأفراد من المهاجرين نظرا لتحركهم داخل المجتمع الواحد من بيئة محلية ريفية إلى بيئة أخرى صناعية. ولكن كونهم يذهبون إلى العمل فى رحلة يومية ثم يعودون إلى مواطنهم وقراهم الأصلية بعد انتهاء العمل فهذا يعتبر ارتباطا قويا منهم بمواطنهم الأصلية.

ووجدت تلك الجماعات من القرويين أن العمل المنتظم فى مجال الصناعة قد ساعد على تغيير حياتهم الاقتصادية والاجتماعية إلى حد كبير، وبذلك فإننا سوف نرى حين نعرض لأهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتصنيع على المهاجرين ما طرأ على حياة تلك الجماعات من تغيير فى حياتها الاجتماعية.

وعلى العموم فقد تباينت أشكال أو أنماط الهجرة فى المجتمعات العربية، فكانت الهجرة المؤقتة والهجرة الدائمة. ويعتبر تنظيم الهجرة فى المجتمع الواحى فى مصر من الأمثلة التى توضح استمرار ارتباط المهاجرين بالوطن الأصلى الذى هاجروا منه لأسباب معينة تتمثل فى محاولة جميع النقود المساهمة فى إشباع حاجات بقية أعضاء الوحدة القرابية الذين استمروا فى الإقامة فى ذلك الوطن -أو بقول آخر تدعيم الثروات التقليدية- ثم العودة والاستقرار من جديد هناك[2].

---

[1] دكتور عبد الباسط محمد حسن : نفس المرجع السابق، ص٤١٦.

[2] دكتور محمد عبده محجوب : الكويت والهجرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٧٧، ص٥١.

كما ناقش "فيليب ماير Philip Mayer" الفكرة المتعلقة بارتباط المهاجر إلى المدينة ومراكز الصناعة بمجتمعه القروى، حيث أكدت دراساته فى جنوب إفريقيا على أهمية الروابط الشخصية بين المهاجرين، وبين مواطنهم الأصلية، فهؤلاء الذين لهم روابط قوية بمناطقهم الأصلية يواصلون التردد على هذه المناطق وطبيعة العلاقات الشخصية تحدد ما إذا كان المهاجرون قد استقروا فى المدينة أم لا. وللمهاجرين علاقات اجتماعية متعددة فى المدينة، ولكن علاقات العمل ليست بالنسبة لهم ذات وزن كبير من الناحية العاطفية، بينما العلاقات التى تقوم بينهم فى أوقات الفراغ هى التى تمتاز بالأهمية العاطفية حيث أنها علاقات قائمة على الاختيار الشخصى، ومن ثم فهى تظهر مدى تأثرهم وارتباطهم بالمدينة.

ولا جدال فى أن المهاجر ستتبدل علاقاته الاجتماعية عما كانت عليه فى قريته لأنها ستصبح أقل انتشارا لأن وقته أقل من أن يعرف زملاءه فى المدينة معرفة تامة. وكونه يتعامل مع أناس لم يألفهم إلى حد ما فإن علاقاته تتميز بقلة الشمول العاطفى مع زملائه فى المدينة[1].

ويقترح "ماكس جلاكمان Max Gluckman" أن تكون نقطة البداية فى تحليل مجتمع المدينة نظام حضرى من العلاقات تعتبر فيه الأصول القبلية والريفية للسكان ذات أهمية نسبية. وهو يرى أن نضع فى اعتبارنا عاملين أساسيين عند تحليلنا للمهاجر الذى ترك قريته إلى المدينة :

العامل الأول :

إن الإطار الحضرى الجديد يعطى المهاجر خصائص جديدة تتميز بها حياته الاجتماعية فى مجتمع المدينة، فهو يعمل على أساس مختلف ويتناول طعامه فى وقت مختلف، بل وربما تناول طعاما مختلفا عن ذلك الذى يتناوله فى قريته، وهو يعمل فى

(١) Philip Mayer; Townsmen or Tribesmen; Oxford University press, London, 1963, p. 90.

انظر فى ذلك أيضا، دكتور محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضرى، مدخل نظرى، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٢.

المدينة تحت سلطات سياسية مختلفة، كما يتعرف بأصدقاء وزملاء مختلفين فى العمل، وهذا يرجع بالطبع إلى أنه يعمل فى نظام مختلف تماما عن ذلك النظام الذى ألفه فى قريته.

العامل الثانى :

إن المهاجر ليس بعيدا كلية عن مجتمعه التقليدى الذى عاش فيه فترة طويلة من الزمن، وهذه العبارة يعنى حلا كمان أن المهاجر حينما يعود إلى قريته فإنه غالبا ما يسلك من جديد نفس السلوك الذى كان يسلكه قبل هجرته إلى المدينة. ومعنى هذا أن مدة الهجرة والإقامة الدائمة فى المدينة يجب أن تؤخذ فى الاعتبار كمحك أساسى عند تحليلنا لظاهرة التحضر للمهاجرين أنفسهم، إذ لا يمكن أن نستخلص أن المهاجر قد أصبح مواطنا حضريا لمجرد أنه يعيش فى المدينة.

وعلى هذا الأساس توضح كثير من الدراسات الحضرية أن أغلب المهاجرين يبقون صلاتهم بالأماكن التى هاجروا منها عن طريق كتابة الخطابات أو مساعدة أقاربهم وذويهم ماديا، ولكن على الرغم من أنهم أصبحوا من سكان المدن أو من "أهل المدن Townsmen" إلا أنهم يظلون فى واقع الأمر "رجال قبائل Tribesmen" طول الوقت رغم بعدهم وغيابهم عن مواطنهم الأصلية القروية[1].

وينطبق هذا التحليل على كثير من المهاجرين إلى منطقة التصنيع بمدينة كيما والذين أتوا من أصول ريفية أو مجتمعات قبلية، حيث أن مدينة كيما الصناعية لازالت حتى الآن تعانى من فكرة القبلية والعصبية بين الجماعات العرقية والقرابية والانتماءات الإقليمية داخل المدينة العمالية بين المهاجرين، وتظهر هذه الناحية على وجه الخصوص أثناء إجراء انتخابات مجالس النقابات أو الترشيح لعضوية مجالس الإدارة الصناعية بمنطقة كيما، أما فيما يتعلق بارتباط المهاجرين إلى مجتمع كيما بمواطنهم الأصلية فهذه ناحية لها أهميتها فى الدراسة الراهنة حيث أن مدينة كيما

---

(1) Max Gluckman; Anthrpological Problems Arising from The African Industrial Revolution, In; Aidan Southall, (ed.) Social Change in Moderu Africa, Oxford University press, London, 1963, pp. 38- 39.

الصناعية بما تملكه من مبانى وإسكان ومرافق كل ذلك يخص إدارة الشركة الصناعية وأن السبب الوحيد فى إقامة المهاجرين بمساكن المدينة الصناعية هى فترة التحاقهم بالعمل فى مصانع الشركة، ولا يمكن لأحد مهما كانت صفته أن يقيم أو يسكن بمدينة كيما الصناعية ما لم يكن من العاملين بمنطقة المصانع فى كيما، وفى هذه الناحية يشعر المهاجرون دائما بعدم الاستقرار فى منطقة العمل.

وهذه ناحية تتعلق بالمدينة الصناعية والنظرة المستقبلية للمهاجرين، حيث أنهم يعملون دائما على تدعيم إقامتهم فى مواطنهم الأصلية خشية أن يأتى اليوم الذى تصبح فيه العلاقة بين المهاجر ومنطقة المصانع فى كيما علاقة منتهية إما بحكم الإحالة إلى سن المعاش القانونية، وإما فى حالات الإصابة والعجز عن العمل، ففى هذه الحالة تكون إقامة المهاجر فى مدينة كيما متوقفة على استمراره للعمل بالمصانع فقط. وفى هذه الحالة يشعر المهاجرون دائما بعدم الاستقرار ويعملون دائما على أن تكون علاقاتهم بمواطنهم الأصلية علاقات ثابتة ومستديمة كما أنهم دائما ما يفكرون بأن مستقبلهم ومستقبل أبنائهم يجب أن يكون فى المواطن الأصلية التى هاجروا منها للعمل فى تلك المناطق وإحساسهم فى هذه الناحية قد لا يختلف كثيرا عن المشاعر والأحاسيس التى يشعر بها المهاجرون إلى سوق العمل فى الدول العربية وحرصهم على على أن يكون مستقبلهم ومستقبل أولادهم فيما بعد ليس فى مكان العمل وإنما فى الموطن الأصلى الذى نزحوا منه إلى المركز الصناعى أو سوق العمل. وبذلك يكون الهدف من الهجرة فى أساسها هى هجرة من أجل العمل أو بقول آخر هى هجرة من أجل الكسب المادى.

وفضلا عما تقدم نجد أن هؤلاء المهاجرين إلى منطقة أسوان من مختلف المحافظات والذين يعملون فى مصانع كيما وحتى لو كانوا مقيمين فى المدينة السكنية لمصانع كيما فإنهم يعاملون باعتبارهم من رعايا ومواطنى محافظة أسوان وهنا يحق لمن يرغب منهم فى التقدم إلى إدارة الحكم المحلى لمحافظة أسوان بالحصول على طلب مسكن من المساكن التى تقيمها المحافظة سواء من الإسكان الشعبى أم الإسكان الاقتصادى ففى هذه الحالة يدرج طلبه ضمن الطلبات المتقدمة ويكون من حقه

الحصول على مسكن فى دائرة محافظة أسوان حيث أن المسكن الذى يقيم فيه بمدينة كيما الصناعية يكون لفترة قيامه بالعمل فقط فى منطقة المصانع بكيما.

والمعروف أن مدينة كيما الصناعية لا تستوعب أكثر من ٥٠% من عدد العاملين بالمصانع وهى النسبة التى تتوفر لها مساكن حتى الآن داخل المدينة الصناعية. والهجرة العمالية لها أثر واضح على التركيب السكانى سواء فى البلد الطارد للسكان، الذى تخرج منه هذه الهجرات، أم البلد الذى يستقبل هذه الجماعات الوافدة، أى المنطقة الجاذبة للسكان. وربما كان أهم هذه التغيرات فى نمط التركيب السكانى هو زيادة نسبة الذكور عن الإناث فى المجتمعات التى تستقبل المهاجرين، وذلك نظرا لأن المهاجرين عموما سواء فى الهجرة الداخلية أم الهجرة الخارجية هم فى الأغلب من الرجال الذين يسبقون عائلاتهم إلى مقر الإقامة الجديد للكشف عن الأوضاع الجديدة حتى يوفروا لمن يعولوهم سبل العيش. كما يتمثل هذا التغيير فى نمط التركيب السكانى التقليدى فى ازدياد العزاب عن المتزوجين زيادة كبيرة فى المجتمعات الجاذبة، نظرا لأن الرجل غير المتزوج يكون فى العادة أقدر على الحركة والهجرة والانتقال من الرجل الذى يرتبط بعائلة ويكون مسئولا عنها. وليست المسألة مجرد تغيرات فى نمط التركيب السكانى من حيث النوع أو العدد، وإنما هناك تغيرات تطرأ على نمط الحياة الاجتماعية المألوفة، وخاصة على العادات والتقاليد المتوارثة وظهور ظواهر اجتماعية جديدة. حيث أنه إذا لم توضع قيود على حركات الهجرة المستمرة فإنها ستؤدى إلى زيادة الأيدى العاملة فى المجتمع الجديد عن حاجة العمل، مما يترتب عليه انخفاض الأجور وظهور البطالة على الأقل بين فئات من الوافدين وخاصة غير المهرة، وغالبا ما تؤدى موجات الهجرة إلى انتشار بعض المشكلات فى البلد الجاذب إليها، وخصوصا إذا كانت تلك الموجات غير منظمة، ومن هذه المشكلات المواصلات والإسكان والمشكلات المتعلقة فى انتشار الأمراض وتفشى الجرائم وانتشار العلاقات الجنسية والدعارة والأمراض التناسلية، بل وتعاطى المخدرات، وهى كلها مشكلات اجتماعية تعانى منها المجتمعات الجاذبة للسكان بغير تفرقة مع بعض الاختلافات فى الدرجة[1].

---

[1] دكتور أحمد أبو زيد : الحياة فى عالم مزدحم بالسكان، مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن، العدد الرابع، ١٩٧٨، وزارة الإعلام، الكويت، عدد خاص عن "المشكلة السكانية"، ص٢٢٣ - ٢٢٤.

كما يرى البعض أيضا أن ما يميز المجتمع المحلى الحضرى الصناعى الجاذب للهجرة، أنه ليس مجتمعا محليا بالمعنى التقليدى، إذ ينقص هذا المجتمع نسق من القيم المشتركة والشعور بالاتفاق بين الفرد وزميله وبين الفرد ونفسه أى أنه ينقصه الوحدة والتماسك. حيث تتكون المجتمعات المحلية الصناعية من أفراد منعزلين عن بعضهم أو جماعات عرقية منعزلة عن بعضها، وفى هذه الظروف تظهر علاقات سوء التنظيم الاجتماعى، والشعور بالإحباط وعدم الشعور بالأمن والارتياح وعدم الاستقرار الاجتماعى[1].

تقسيم العمل :

ويظهر تقسيم العمل فى المجتمعات الأكثر تطورا وبخاصة المجتمعات الصناعية، بل أنه أصبح نظاما لازما للصناعة ويرتبط بها ارتباطا قويا فى الأذهان، لدرجة أن الكثيرين من الكتاب ينكرون على الشعوب البدائية والبسيطة أية معرفة بأى نظام لتقسيم العمل. ويدور نظام تقسيم العمل فى المجتمع الحديث المتقدم ليس فقط حول توزيع المهن والأعمال فحسب، وإنما يتناول أيضا التفاوت والتفاضل فى المجتمع والأدوار الاجتماعية المختلفة التى يحتلها أعضاء المجتمع تبعا لمقدراتهم الخاصة، وليس فقط بحسب الخصائص الطبيعية كالقوى الجسمانية أو الجنس أو السن أو الحالة الدينية. فكأن المقصود بتقسيم العمل هنا إذن هو توزيع الأدوار المختلفة على أشخاص مختلفين بطريقة تكفل فى آخر الأمر تحقيق هدف واحد متكامل ومحدد بحيث يقوم الأفراد بأداء أدوار معينة وإنجازها، على ما يحدث بالفعل فى الصناعة وفى النسق الصناعى. فالنسق الصناعى بالذات يعتمد أكثر من غيره على الأنساق الاجتماعية على الدقة المتناهية فى تقسيم العمل والتمييز بين الأدوار المختلفة التى تؤلف كلها فى الوقت ذاته وحدة متماسكة متكاملة[2].

---

[1] Schneider, E. V., Industrial Sociology : the Social Relations of Industry to Community, Mac Grow- Hill, New York, 1968, pp. 368- 369.

[2] دكتور أحمد أبو زيد : البناء الاجتماعى، الجزء الثانى، الأنساق، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٦٧، ص٢١٥.

ويعتبر مفهوم تقسيم العمل فى أبسط معانيه بأنه توزيع الواجبات والمسئوليات والخدمات التى يتطلبها أى مجتمع إنسانى على أفراده وجماعاته من أجل إشباع حاجاتهم. ومن الجدير بالذكر أن هناك كثيرا من الآراء حول تحديد مفهوم تقسيم العمل، حيث يعرف علماء الإيكولوجيا الإنسانية تقسيم العمل فى إطار مفهومهم لتقسيم العمل الجغرافى ويقصد به تخصص أجزاء معينة من البناء الاجتماعى بنوع معين من العمل، وهذا ما يعرف باسم التقسيم الإيكولوجى للعمل.

غير أن المفهوم الشائع لتقسيم العمل يقصد به تقسيم العملية الإنتاجية أو تقسيم المهنة إلى أجزاء يتخصص فى كل جزء منها شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص يعملون مستقلين عن عمل الآخرين. وهذا المفهوم يمكن ملاحظته بوضوح فى العمل الصناعى ويأخذ به المتخصصون فى تفسيرهم لظاهرة تقسيم العمل[1].

وقد تعرض من قبل عبد الرحمن بن خلدون (١٣٢٢- ١٤٠٦م) لدراسة الظواهر الاقتصادية فى المجتمع حيث يؤكد على التخصص وتقسيم العمل كأساس لتوزيع الأعمال التى تتفق مع ميول الأفراد من أجل بلوغ العمران البشرى غايته، ويتضح هذا لمن يطالع الفصل الخامس فى مقدمة ابن خلدون حيث ينظر إلى العمل المثمر على أنه ذلك العمل الذى يتفق مع المواهب والاستعدادات الفردية. وفى هذا الصدد يقول ابن خلدون :

> «من حصلت له ملكة فى صناعة فقل أن يجيد بعدها ملكة أخرى فى هذه الصناعة، ومثال ذلك، الخياط الذى إذا جاد ملكة الخياطة وأحكمها ورسخت فى نفسه فلا يجيد بعدها ملكة أخرى مثل النجارة أو البناء، إلا أن تكون الأولى لم تستحكم بعد، ولم ترسخ صبغتها، والسبب فى ذلك يرجع إلى أن الملكات صفات للنفس وألوان فلا تزدحم دفعة، ومن كان على الفطرة ضعف

---

(1) Gould, J and Kold, W : Adictionary of the Social Sciences : the free press, New York, 1964, pp. 164- 147.

فيها الاستعداد باللون الحاصل من هذه الملكة، وكان قبوله
للملكة الأخرى أضعف. فقل أن نجد صاحب صناعة
يحكمها ثم يحكم بعدها صاعة أخرى».

ومعنى هذا أن التخصص وتقسيم العمل فى فكر ابن خلدون يقوم على أساس المواهب والاستعدادات الخاصة، ويتمثل فى توزيع الأعمال بين أفراد المجتمع.

ويرى ابن خلدون أن هذه الأعمال كلها تعددت وتنوعت كلما نما العمران البشرى. كذلك يرى أن طبيعة العمل تختلف باختلاف البناء الاجتماعى، فالفلاحة مثلا يعتبرها من الصنائع الخاصة بالبدو، ولذلك كانت من أقدم الصنائع وسابقة على الوجود الحضرى، بينما تعتبر صناعة البناء من صناعة المجتمع الحضرى وأقدمها، ويعنى بها بقوله :

«إن معرفة العمل فى اتخاذ البيوت والمنازل والمأوى
للأبدان إن هى من صنائع المدن»[1].

وهذا النوع من العمل وليد الحاجة الاجتماعية التى تعتبر فى نظره أساس العمران البشرى.

ومن أهم الدراسات التى أجريت حول ظاهرة تقسيم العمل فى المجتمع الإنسانى تلك المحاولة الجادة التى قام بها العالم الفرنسى الشهير "إميل دور كيم Amile Durkheim"، والتى ضمنها فى مؤلفه عن "تقسيم العمل الاجتماعى De La Division du Travil Social" وهو من أشهر مؤلفاته العلمية التى احتلت مكانا بارزا فى تاريخ الفكر الاجتماعى، حيث تناوله فيه تفسير ظاهرة تقسيم العمل ومؤثراتها فى المجتمع الحديث، فى إطار دراسة ظاهرة التباين الاجتماعى الناتج عن تقسيم العمل.

وينطوى مضمون نظرية إميل دور كيم حول تفسير ظاهرة تقسيم العمل من أن : تقسيم العمل قد أصبح حقيقة واضحة فى جميع المهن والوظائف التى يشغلها

---

[1] عبد الرحمن ابن خلدون : المقدمة، "كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر"، الفصل الخامس، مطبعة الشعب، القاهرة، ص٣٠٤ - ٣٠٥.

الأفراد فى المجتمع، ويتسع نطاق التخصص وتقسيم العمل مع نمو الصناعة وتقدمها، ويؤدى تقسيم العمل دورا هاما فى المجتمعات الصناعية الحديثة يتمثل فى إيجاد التضامن العضوى بحيث يكون المجتمع وحدة واحدة تتحدد وظائفه، نتيجة لشعور كل فرد فيه بحاجته إلى عمل الآخرين، ومن هنا يحدث التضامن الاجتماعى حيث يتسم تقسيم العمل بسمة أخلاقية تعمل على تكامل الوحدة المجتمعية فى المجتمعات التى يسودها تقسيم العمل.

كما يرى دور كيم أن تقسيم العمل يختلف فى كل من نمطى المجتمعات البسيطة والمركبة، فالمجتمعات البسيطة يضعف فيها نطاق التخصص وتقسيم العمل، وبذلك فإن التضامن الاجتماعى فى هذه المجتمعات لا يرجع إلى تقسيم العمل، وإنما يرجع إلى التماثل بين أفراد هذا المجتمع، بما يخلق شعورا قويا يعمل على تضامن الجماعة وتماسكها. فالتضامن الاجتماعى فيها يعرف بالتضامن الآلى أى التضامن التلقائى، على العكس من ذلك ينتج التضامن الاجتماعى فى المجتمعات المركبة عن نمو التخصص وتقسيم العمل ويطلق عليه التضامن العضوى[1].

إذن يقوم تقسيم العمل فى المدينة الصناعية على المكانة المكتسبة أكثر مما يقوم على الوراثة حيث يتضح عنصر الاختيار الفردى لنوع المهنة ونوع العمل الذى يريده. وذلك على العكس من نظام توارث المهن فى نطاق الأسرة. حيث أن عدد الجوانب الشخصية فى الأسرة محدود جدا، ثم إن التقدم التكنولوجى سمة هامة ورئيسية فى الصناعة، كما أن مطالب العمل تتغير، ووظائف جديدة تخلق أو توجد باستمرار، وهذه المطالب والوظائف هى وسائل التقدم الفنى التى لعبت دورا هاما فى النهوض بالصناعة[2].

ومن بين العوامل أو القضايا التى يرى "لويس ورث" أنها يمكن أن تصلح لتحليل الحياة الحضرية فى عمومها داخل المدينة الحضرية والبيئة الصناعية قوله :

---

(1) Emile Durkheim : The Divison of labor in Society Translated From the French by, George Simpson, The Free, press, London, 1949, pp. 183- 185.

(2) دكتور محمد خيرى محمد على : توطين الصناعة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٥، ص٣٦٤.

«أنه من مصاحبات تقسيم العمل داخل المدينة من شـــأنه أن يؤدى إلى أن المدينة الحضرية تفتقد إلى روح العائلة باستمرار وتزداد الفردية فيها بشكل ملحوظ»[1].

وإذا ما حاولنا إلقاء الضوء على ظاهرة تقسيم العمل الاجتماعى فى مدينة كيما الصناعية بأسوان فى ضوء ما تقدم من مناقشات نظرية نجد أن ما تتمتع به المدينة الصناعية من تطور تكنولوجى هائل قد يميز شكل الحيـــاة الاجتماعيـــة المألوفـــة فى المجتمعات القروية الريفية عنها فى حياة المدينة ولذلك فإننا نجد أن هناك بعض المظـــاهر الأساسية المرتبطة بمظاهر تقسيم العمل فى المدينة العمالية بكيما من أهمها :

المظهر الأول :

إن العمل فى المنطقة الصناعية يقوم على أساس التخصص الدقيق فى العمـــل، وبذلك فإننا نجد أن العملية الإنتاجية فى صناعة السماد تحتاج إلى كثير مـــن الأفـــراد المتخصصين كى يقوموا بالعمل خلال تلك العمليات الإنتاجية. الأمر الذى اختفـــت معه الصورة التقليدية لتقسيم العمل على أساس السن أو الجنس، وأصبحت المعايـــير الرئيسية لتقسيم العمل فى المجال الصناعى تتم على أساس المقدرة والمـــهارة الخاصـــة للأفراد داخل المدينة الصناعية.

وبذلك نجد أن هناك من يقومون بالأعمال الإدارية والقيادية، وهناك الفنيون أو المهندسون، وهناك معاونوا المهندسون، وهناك الإداريون أو ما يطلق عليهم موظفوا المكاتب، بالإضافة إلى وجود أعمال الخدمات والحراسة والحركة وأعمـــال الحدائـــق والإشراف على المرافق الأساسية للمدينة الصناعية وقطاع المصانع.

ولا تتوقف طبيعة تقسيم العمل فى المدينة الصناعية عند هذا الحد بـــل إنهـــا ترتبط أيضا بتوزيع المساكن على المقيمين فى المدينة الصناعيـــة، حيـــث أن توزيـــع المساكن يتم أيضا فى ضوء ما يملكه كل شخص من مؤهلات وقدرات خاصة تمكنـــه من أن يكون العمل دائما فى حاجة إليه. وفى هذه الحالة تصبح المهارة إلى جانب الفئة الوظيفية التى يشغلها من العوامل التى تحدد المكانة المهنية والاجتماعيـــة والاقتصاديـــة الفرد داخل المدينة.

---

[1] Lowis Wirth : Urbanism as a way of life : In Richard Sennett, (ed), classic Essays on the Culture of Cities, Merdith corporation, New York, 1969, p 146.

وفى هذه الحالة كثيرا ما يكون الأفراد المهاجرون إلى مدينة كيما من أصول ريفية يعملون فى وظائف الخدمات والأعمال المعاونة بالمدينة، وذلك نظرا لعدم حصول الغالبية منهم على مؤهلات دراسية تمكنهم من الالتحاق بالوظائف العليا أو الإدارية. بينما نجد أن الوظائف الإشرافية والقيادية لا تزال حتى الآن يسيطر على القيام بها أفراد نزحوا من القاهرة والإسكندرية والوجه البحرى عموما، ويرجع ذلك لمهاراتهم العالية وقدرتهم على العمل الإبداعى من ناحية، وإلى ارتفاع مكانتهم العلمية والدراسية وخبرتهم الواسعة بشئون الإدارة من ناحية أخرى.

هذا ويحفظ التخصص فى العمل تكامل العملية الإنتاجية من ناحية وتكامل الواجبات المختلفة للأفراد من ناحية أخرى الأمر الذى يقودنا إلى ذكر المظهر الثانى فى تقسيم العمل.

المظهر الثانى :

نظرا للتخصص الدقيق فى قطاع الصناعة داخل المدينة، وتباين الأدوار الاجتماعية التى يقوم بها الأفراد فإن إدارة المدينة الصناعية تحرص دائما على أن يتضامن الأفراد تضامنا عضويا على أساس أن الذى يجمع بينهم جميعا هو الرغبة فى العمل، كما أنهم يحاولون الاقتراب من نموذج التضامن الاجتماعى وذلك عن طريق بناء المشاعر العاطفية فيما بين الأفراد، ومن الوسائل المتبعة فى ذلك ما تقوم إدارة الشركة والمدينة من تنظيم لرحلات الحج والعمرة إلى الأراضى المقدسة بين المقيمين العاملين بالمدينة، وكذلك تنظيم رحلات الصيف إلى مصيف الإسكندرية، والتى يخرج فيها العمال وأسرهم فى أفواج متتابعة حتى انتهاء فصل الصيف، بالإضافة إلى الحفلات الترفيهية والمناسبات الدينية والاجتماعية التى تجمع سكان المدينة حتى يمكنهم ذلك من التآلف فيما بينهم، ويقيموا علاقات الصداقة القائمة على المشاعر العاطفية الاختيارية بدلا من علاقات العمل المفروضة عليهم من قبل الإدارة.

وقد تؤدى تلك العوامل إلى صهر النزعات القبلية والعصبية والعناصر العرقية التى ينتمى إليها سكان المدينة وتصبح مدينة كيما هى المكان الذى يشعر كل فرد فيها بأنه ينتمى إليها بكل شدة.

ولاشك أن تباين الأدوار يعتبر ذات أهمية وظيفية كبرى للنسق الاجتماعى، بمعنى أن تقسيم العمل يعتبر حالة ضرورية للوصول إلى أهداف وغايات أى نسق اجتماعى. أما فى النسق الصناعى، فإن هذا النسق يعتمد أساسا على درجة دقيقة جدا من تقسيم العمل، ويساهم التخصص فى العمل فى درجة كفاية المصنع فى كثير من الحالات حيث يؤدى تقسيم العمل إلى تبسيط العملية الإنتاجية ويتيح الفرصة لزيادة الكفاءة، وبالتالى يؤدى إلى زيادة الإنتاج حيث يعتمد المشروع الكبير على درجة تكامل الواجبات المختلفة... كما أن شكل تقسيم العمل يختلف من مصنع إلى آخر، كما يختلف داخل المصانع ذاتها. ففى بعض المصانع ينقسم فيها العمل إلى واجبات خاصة، وفى البعض الآخر يحتاج إلى تفصيل الواجبات.

ويساعد تقسيم العمل فى تحديد نمط العلاقات الاجتماعية للعمل ومعنى هذا أن تقسيم العمل يؤدى إلى خلق الأدوار الاجتماعية التى يلعبها الأفراد داخل المصنع باعتباره منفصلا عن الإدارة. كما يساعد فى خلق أعمال جديدة على أساس الشرف أو المكانة أو المهارة أو نوع العمل المنتج، والأبعد من ذلك فإن تقسيم العمل يلعب دورا هاما فى تكوين الجماعات غير الرسمية التى أصبحت ذات أهمية كبيرة فى مجتمع المصنع[1].

ويلاحظ أن التصنيع يلعب دورا أساسيا فى تقسيم العمل فى مدينة كيما الصناعية من خلال تباين الأدوار الاجتماعية التى يلعبها الأفراد فى المنطقة، فمثلا الشخص الذى يكون هو "الجار" فى المسكن قد يكون هو "الزميل" فى موقع العمل، وقد يكون هو الشخص الذى ينتمى إلى نفس الجماعة العرقية التى انتمى إليها، خصوصا أن الجماعات النوبية بالإضافة إلى القرويين فى المدينة الصناعية يميلون دائما إلى إبراز النواحى العرقية فيما بينهم داخل المدينة الصناعية.

كما ينطبق توزيع الأدوار الاجتماعية والتخصص على المرأة العاملة بمنطقة كيما الصناعية فى كونها تقوم بدور "الأم" من ناحية وتقوم بدور "الزوجة" من ناحية ثانية، وتقوم بدور "العاملة فى المصنع" من ناحية ثالثة، وتقوم بدور "الزميلة"

---

(١) Schneider : Industrial Sociology, Op. Cit, p. 46.

أو المشرفة، من ناحية رابعة وقد تقوم بدور "المرؤوسة" فى العمل من ناحية خامسة... وهكذا. وبذلك ليس هناك شك فى أن التصنيع يخلق مجالات متعددة وفرص كبيرة أمام تقسيم العمل والتخصص فى البيئة التكنولوجية المعاصرة.

وقد احتلت فكرة تقسيم العمل حسب الجنس مكانا بارزا فى الدراسات الأنثروبولوجية فى هذا الخصوص ومن ثم خلصت دراساتهم لظاهرة تقسيم العمل فى المجتمعات البدائية والقروية إلى نتائج هامة. فتقسيم العمل فى الفكر الأنثروبولوجى يرتبط بدرجة التعقد فى الأساليب الفنية وأن هذا التعقد فى التكنولوجيا يصاحبه مظهران أساسيان فى الحياة الاجتماعية هما :

١- ظهور مهارات جديدة تحتاج إليها التغيرات التكنولوجية الحديثة، وهذه المهارات لا يمكن أن تكتسب عن طريق جماعة السن والجنس.

٢- نتيجة لتعقد التكنولوجيا فإن العملية الإنتاجية تجزأ إلى عمليات متباينة وتصبح كل جماعة متخصصة فى عملية معينة.

لذلك يميز علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية ظاهرة العمل فى مظهرين :

المظهر الأول :

يتمثل فى تقسيم العمل حسب السن والجنس، وهذا المظهر شائع فى كل المجتمعات الإنسانية.

والمظهر الثانى :

يقوم على التخصص أو يعرف بتقسيم العمل الحقيقى True Divison of Labor وهذا النوع من تقسيم العمل تفتقر إليه المجتمعات ذات التكنولوجيا البسيطة.

فمن حيث المظهر الأول، فإن تقسيم العمل ينتج عن طبيعة مراحل نمو الكائنات الإنسانية فى مرحلة الطفولة إلى مرحلة النمو ثم إلى مرحلة النضج. فالمرحلة الأولى تعتمد على رعاية الكبار للأطفال لمدهم بضرورات الحياة، والأطفال فى معظم المجتمعات قد يؤدون واجبات بسيطة تتمثل فى مساعدة الكبار، وحين تتحدد هذه الواجبات فإنه يمكن النظر إليها على أنها واجبات لعملية تعليمية تربوية تهدف إلى إعادة الطفل لواجباته ووظائفه عند الكبر. أما فى مرحلة النضج فتمثل المرحلة التالية للنمو

فى الغالب فترة المقدرة حيث يتحمل الرجل أو المرأة مسئولية كاملة لواجباته بالنسبة لجنسه. وقد تتطلب الأعمال فى معظم المجتمعات قوة فيزيقية، وفى هذه الحالة يحدد الشيوخ فى المجتمعات البدائية مسئوليات الأفراد داخل الجماعة. والشيوخ هم كبار السن الذين تتضاءل مقدرتهم الجسمانية ولذلك تكون مهمتهم- بناء على خبراتهم العملية- توجيه الجماعة بحكم خبراتهم وحكمتهم.

وفى العصر الحديث تحررت المرأة من القيود الاقتصادية التى تربطها بالزوج أو بالأب، وأصبحت قادرة على القيام بالوظائف المختلفة التى احتلت مكانها فى المجتمع الحديث. ومعنى هذا أن الحقيقة القائلة بأن عمل المرأة يتحدد فى تربية الأطفال لا تبرهن على عدم قدراتها على القيام بالوظائف الأخرى. وفى الواقع ينظر أصحاب هذه الفكرة إلى اعتبار أن مجالات عمل الرجل أكثر اتساعا وتنوعا من عمل المرأة.

أما من حيث المظهر الثانى، من تقسيم العمل والذى يتحدد فى تقسيم العمل الحقيقى فيسود هذا المظهر فى المجتمعات التى تمتلك قدرا من التكنولوجيا الحديثة وتنوع الأعمال فيها. فالتخصص وتقسيم العمل لا يشيران فقط إلى التطور فى درجة تعقد التكنولوجيا وإنما يشيران إلى تبادل فائض الإنتاج.

والخلاصة أن تقسيم العمل بالمعنى الدقيق للكلمة يظهر فى المجتمعات الأكثر تطورا وخاصة فى المجتمعات الصناعية بل وأنه أصبح نظاما لازما للصناعة ويرتبط بها ارتباطا قويا. ولا يقتصر مفهوم تقسيم العمل فى المجتمع المعاصر على توزيع المهن والأعمال فحسب بل يتناول أيضا التفاوت والتفاضل بين الناس فى المجتمع والأدوار الاجتماعية التى يحتلها الأفراد تبعا لقدراتهم الخاصة، وليس فقط بحسب الخصائص الطبيعية أو الجنس أو السن. فتقسيم العمل فى الفكر المعاصر يتمثل فى توزيع الأدوار المختلفة على أشخاص مختلفين بطريقة تكفل فى آخر الأمر تحقيق هدف واحد متكامل ومحدد كما يحدث بالفعل فى الصناعة وفى النسق الصناعى. فالنسق الصناعى يعتمد فى المجتمع المعاصر أكثر من غيره من الأنساق الاجتماعية، على الدقة المتنامية فى تقسيم العمل والتمييز بين الأدوار التى تكون فى مجموعها وحدة متماسكة.

المظاهر الاقتصادية للتصنيع :

يعتبر الدخل النقدى الثابت الذى يحصل عليه سكان المدينة الصناعية نتيجة الالتحاق بالعمل فى المصانع التابعة لشركة الصناعات الكيماوية المصرية كيما هو المصدر الاقتصادى الرئيسى بل وقد يكون الوحيد لدى بعض الأسر المقيمة فى المدينة الصناعية. ومع ذلك فإن هذا الدخل الثابت قد حفظ الكيان الاقتصادى والاجتماعى للأسر المقيمة بالمدينة كما ساعدهم على شعورهم بالاطمئنان والاستقرار فى الحياة الاجتماعية.

وقد ساعد الدخل الاقتصادى عن طريق الأجر على تغيير الصورة الاقتصادية التقليدية لمجتمع الدراسة قبل التصنيع حيث كانت تسود التجارة وصيد الأسماك وبعض الحرف البسيطة الأخرى للصناعات البيئية لدى الأسر النوبية. وما أن ظهر التصنيع فى المنطقة حتى تغير الاقتصاد التقليدى وأصبح الدخل الشهرى الثابت هو المحك الأساسى للقيمة الاقتصادية التى يتمتع بها الأفراد فى مجتمع الدراسة. وساعد على ذلك أن ظهرت جماعات جديدة فى المجتمع نتيجة لما تتمتع به من مقدرة عالية ومهارة فنية عالية تمكنهم من الوصول إلى المراكز أو الوظائف القيادية والإشرافية فى المنطقة، وبالتالى فإنهم يحصلون على دخل مادى أكبر عن غيرهم من الفئات الأخرى.

وتتمتع تلك الجماعات القيادية فى منطقة التصنيع بالإضافة إلى مكانتها المهنية والاقتصادية بمراكز اجتماعية بين سكان المنطقة لدرجة أنهم يطلقون عليهم "صفوة المجتمع" وهؤلاء الصفوة أو المديرون هم الذين يقع عليهم العبء الأكبر فى مواجهة كل متطلبات المنطقة التى تتبع اختصاصهم، وبذلك فإن المديرين يصبحون مراكز للسلطة فى مواقع عملهم وفى المدينة الصناعية على حد سواء، حيث أنهم القادرون على اتخاذ القرار دون غيرهم فى المنطقة.

ولما كانت الصناعة هى المصدر الوحيد للدخل الاقتصادى فى المنطقة فقد تمثلت مظاهر الحياة الاقتصادية الجديدة فى منطقة التصنيع على النحو التالى :

١- أدى العمل بالصناعة إلى شعور الأفراد والجماعات باستقرارهم الاقتصادى فى مقابل الحصول على الأجر النقدى لالتحاقهم بالعمل فى قطاع المصانع، وتمثل هذا

الاستقرار على وجه الخصوص فى الحصول على مسكن للإقامة نظير دفع مبالغ رمزية للإيجار الشهرى، كما أن كثيرا من الأسر المقيمة بالمدينة الصناعية لاحظت على نفسها ارتفاع معدلات استهلاكها للطعام وتنوع كمياته خلال الأسبوع الواحد، مع التغيير فى نوع ونمط الوجبات التى كانت تتناولها الأسرة قبل التحاقها بمنطقة التصنيع. كذلك زادت الأسر من إنفاقها على المواد الاستهلاكية مثل الفواكه والشاى والسكر والمشروبات.

٢- تمثلت المظاهر الاقتصادية للتصنيع فى أن عددا كبيرا من العمال أخذ فى اقتناء الدراجات والأجهزة المنزلية التى كانت تعد كمالية بالنسبة لهم قبل المجىء إلى منطقة الصناعة مثل أجهزة التليفزيون والثلاجات والراديو وأجهزة المسجلات والخلاطات والمراوح الكهربائية والساعات وغيرها.

٣- أدى العمل بالصناعة إلى أن أغلب الأسر التى كانت تنتمى إلى أصول ريفية قامت بتأثيث منازلها على الطراز الحديث المستخدم فى المدينة وذلك عن طريق إعداد المسكن بحجرة الصالون أو الاستقبال، وأخرى للسفرة الحديثة، وأخرى للنوم ووجدت الأسر الريفية نفسها تستخدم لأول مرة مكان لطهى الطعام منفصل ومستقل عن باقى حجرات المسكن وهو المطبخ.

٤- كشفت الدراسة الميدانية على أن بعض الأسر المقيمة بالمدينة الصناعية والمنتمية إلى أصول ريفية تحرص دائما على الاتصال بالموطن الأصلى كما أنها تقيم علاقات مباشرة وغير مباشرة مع أصولها العائلية فى الموطن الأصلى وذلك عن طريق الرسائل والخطابات المتبادلة كما يقوم البعض بإرسال بعض النقود إلى ذويهم وأقاربهم فى الموطن الأصلى وخصوصا فى المناسبات والأعياد الدينية والمناسبات الاجتماعية للأسرة مثل أعياد الميلاد لأفراد العائلة، أو فى حالة ولادة طفل جديد للأسرة أو فى حالة ذهاب أحد أفراد العائلة إلى الأراضى الحجازية.

وإن كان ذلك يدل على مدى ما ساهم به العمل فى الصناعة والحصول على الأجر النقدى من مراعاة الواجبات الاجتماعية من ناحية، فإنه من ناحية أخرى يوضح لنا درجة الحرص التى يحافظ عليها المهاجرون بارتباطهم بموطنهم الأصلى. وقد

يرجع ذلك فى بعض الأحيان إلى عوامل اجتماعية وسيكولوجية لدى المهاجرين فى عدم مقدرهم على التخلى كلية عن مواطنهم الأصلية، وأن فكرة اتصالهم وترابطهم بالعائلة الممتدة التى ينتمون إليها مازالت مسيطرة على اتجاهاتهم وسلوكياتهم.

وذلك قد يكون العكس عند الأسر التى تنتمى إلى أصول حضرية فى أساسها حيث أثبتت الدراسة قلة درجات الاتصال بمواطنهم الحضرية الأصلية إذا ما قورنت بالاتصالات التى يحرص عليها المقيمون فى مدينة كيما من أبناء المجتمعات الريفية.

٥- من جهة أخرى أظهرت الدراسة أن توطين الصناعة والتحاق أهل الريف للعمل بالتصنيع وخصوصا من أهالى القرى الواقعة إلى الشمال من مدينة أسوان (قرى أبو الريش والخطارة وغيرها) من شأنه أن يؤدى إلى ارتفاع ملحوظ فى المستويات المعيشية لسكان تلك القرى الذين يعملون بالصناعة حيث أنهم إلى جانب عملهم بمصانع كيما غالبا ما يملكون أراض زراعية بقراهم، وبذلك يمكنهم العائد الاقتصادى من الصناعة فى تطوير مساحاتهم الزراعية رأسيا. كما تمكنهم النقود التى يحصلون عليها من شراء كميات إضافية أخرى من الأسمدة كى تعطى المحصولات الزراعية كميات أكبر من إنتاجها وهو بالتالى سيعود عليهم بالفائدة الاقتصادية فى آخر الأمر. كما ساعدهم العمل بالصناعة والحصول على الأجر النقدى الثابت من تعلية منازلهم وبناء أدوار عليا فوق منازلهم الريفية وذلك دون غيرهم من أبناء نفس القرى التى يعيشون فيها. كما أن العمل بالصناعة ساعد بعض الأسر والعائلات الريفية وخصوصا التى يعمل فى الصناعة أكثر من فرد واحد فى عائلة واحدة من شراء الآلات الزراعية مثل "السواقى" وماكينات رفع المياه من الترع إلى الحقول الزراعية.

٦- ساعدت الصناعة والبيئة الحضرية على تنمية قدرات الإدخار والاستثمار لدى المقيمين فى المدينة الصناعية بكيما، حيث ذهب بعض الأفراد -ولو أنهم قلة إذا ما قورنوا بسكان مدينة كيما ككل- إلى استثمار أموالهم فى شراء سيارات تستخدم تاكسيات داخل مدينة أسوان. نظرا لارتفاع أسعار السيارات فلا يكون مالك السيارة فرد بمفرده بل يشترك فى شرائها أكثر من شخص واحد ويعود عليهم الدخل الاقتصادى كل حسب حصته فى رأس المال.

كما نمت النزعة إلى الادخار فى شراء المعادن الثمينة والمشغولات الذهبية، ويقوم البعض الآخر بفتح حسابات التوفير فى صناديق توفير البريد والبنوك، وكل هذه المظاهر فى السلوك الإنسانى هى تدل على وجود بعض المظاهر الحضرية فى سلوك المقيمين بالمدينة.

وإذا كان بعض المهتمين بالدراسات الحضرية يرون أن توضيح الخصائص الريفية الحضرية يتم على أساس الزى والمسكن ونوع العمل، والممتلكات الخاصة، فإن هذه المحكات قد يؤخذ بها فى مجتمعات معينة لها ثقافات وقيم تختلف فى بيئتها المحلية عن غيرها من المجتمعات الأخرى. فقد يكون المجتمع ريفيا يرتبط أفراده بالعمل الزراعى إلا أنهم يرتدون ملابس تشبه أو تماثل الملابس التى يرتديها سكان المناطق الحضرية. وكذلك ما ينطبق على الزى يمكن أن ينطبق على نوع المسكن وتكوينه والأثاث الذى بداخله. ومن هنا تظهر النتيجة التى مؤداها أن الحضرية هى طريقة فى الحياة ترتبط بالسلوك الإنسانى إلى درجة كبيرة. وأن التمييز بين السلوك الريفى والسلوك الحضرى أمر يتطلب المزيد من الفهم والدراسة فى المجتمعات المحلية.

الفصل الرابع

التصنيع والحياة العائلية

مقدمة عامة.

الزواج والاختيار الزواجى فى المدينة الصناعية.

أنماط الأسرة فى المدينة الصناعية.

نتائج الحياة الحضرية الصناعية على الأسرة فى مدينة كيما.

التصنيع والحياة العائلية

«تؤدى الحياة الحضرية إلى ضعف الروابط القرابية فى الحياة العائلية، كما أنها تؤدى إلى ظهور صور جديدة من التنظيم الاجتماعى أثرت فى الظواهر التقليدية للـزواج ومكانة المرأة والحجم الأمثل للأسرة».

لويس ورث

مقدمة عامة:

صاحبت حركة التصنيع فى مختلف أنحاء العالم تغيرات كثيرة لحقت بنظام الأسرة من الناحيتين البنائية والوظيفية، الأمر الذى دعا كثيرا من الباحثين والعلماء إلى إعادة النظر فى دراسة قضايا الأسرة والحياة العائلية، حيث أتت الصناعة بنظم جديدة ارتبطت بالحياة العائلية بعد تأثر الحياة الأسرية بالتصنيع. وقد اتجه بعض العلماء إلى أن هناك علاقة وظيفية متبادلة بين الصناعة والأسرة على أساس أن جميع النظم الاجتماعية التى يتكون منها بناء المجتمع تتساند فيما بينها تساندا وظيفيا، ومن هنا حاولوا التركيز على توضيح العلاقة بين الصناعة والحياة العائلية، حيث أن الأسرة تعتبر هى الوحدة البنائية التى تنشأ عن طريقها مختلف التجمعات الإنسانية، كما أن الأسرة تعمل على تدعيم وتنظيم سلوك أفراد المجتمع بما يتلاءم مع الأدوار الاجتماعية التى يقومون بها، والتى حددتها لهم طبيعة الحياة الاجتماعية فى المجتمع.

ودراسة الأدوار التى يقوم بها الأفراد فى الأسرة والمجتمع، ومعرفة الطريقة التى تتم بها تلك الأدوار وعلاقة تلك الأدوار وبعضها فى المجتمع ليست هى بالدراسة المستحدثة، وإنما تعتبر من الدراسات الأساسية Tobic فى عمومها، حيث عرفت من قبل بدراسة الأدوار المختلفة بحسب الجنس Sex Roles، ويعنى مصطلح دور الجنس الإشارة إلى السلوك الذى يمارسه الأفراد طبقا لجنسهم، وهذا اصطلاح يشيع فيما يتعلق بدراسة موضوعات تقسيم العمل فى محيط الأسرة حيث أن تقسيم العمل يشير

إلى الطريقة التي تحدد الواجبات المختلفة التي يقوم بها كل فرد بحسب جنسه وسنه في المجتمع.

كما أن دخول التصنيع في المجتمعات الإنسانية وأثر الصناعة على نسق الأسرة جعل الباحثين يهتمون بإظهار القضايا التي ظهرت مع التصنيع مثل تناقص واندثار السلطة التقليدية لكبار السن داخل الأسرة، وتوضيح الدور الذى تلعبه المنظمات الرسمية والإدارية في ضبط الحياة الاجتماعية، وكذلك دراسة التغيرات التي طرأت على مركز المرأة داخل الأسرة، والتغيرات المرتبطة بالمظاهر التقليدية لأساليب الزواج والاختيار الزواجى، وهذه بعض القضايا التي ظهرت في المجتمع الصناعى، وإن كانت هذه التغيرات التي طرأت على الحياة العائلية في المجتمع الصناعى هى تغيرات في الدرجة وليست تغيرات في النوع إذا ما قورنت بالحياة العائلية في المجتمعات الريفية[1] .

وهناك دراسات أجريت حول التصنيع خلص أصحابها إلى أن هناك تكاملاً بين التصنيع والبناء الاجتماعى للمجتمع المحلى، وأن الصناعة لم تحدث تغيرات واضحة على نسق الأسرة. ومن تلك الدراسات الدراسة التي أجراها "ماننج نـاش M. Nash" في قرية كانتل Kantel، حيث يرى "ناش" أن دخول التصنيع وإقامة المصنع في المجتمع المحلى لم يحدث أثارًا سلبية على نسق الأسرة والحياة العائلية، بل وجد أن هناك تكاملاً بين المصنع والبناء الاجتماعى للمجتمع المحلى، ويرجع ذلك إلى أن البناء الاجتماعى لم يسمح بانفصال العامل في المصنع عن مجتمعه الملحى، ويرجع الباحث ذلك إلى انصياع الأشخاص لوسائل الضبط الاجتماعى السائدة في قرية كانتل، كما أن طبيعة البناء الاجتماعى والثقافة لقرية كانتل سمحت للسكان بأن يختاروا من الصناعة ما يتسق وحياهم الاجتماعية وأهم لم يقدموا على المصنع والحياة الصناعية إلا بعد تحققهم بأن هذا المصنع سوف يحقق أهدافهم[2].

وإذا كان المنهج الأنثروبولوجى الذى سلكه "ناش" في دراسة المجتمع المحلى

---

(1) Ponsioen, J. A, The Analysis of Social Change, Mouton, The Hagus, Paris, 1969, pp. 184- 186.

(2) Nash, M., The Industrialization of Guatemalan Community, The University of Chicago Press, 1967, pp. 145- 146.

أظهر توافقا بين عملية التصنيع والبناء الاجتماعى، وأن الصناعة لا تظهر أثارا سلبية على نسق الحياة الأسرية. وإذا كان هذا التعميم أو الحكم يرجع إلى حد كبير إلى طبيعة المجتمع المحلى الذى قام "ناش" بدراسته، فيرجع الهدف الرئيسى من ذكرنا لآراء "ناش" فى هذا الموضوع إلى إمكانية إفادة الدراسة الراهنة فى مدينة كيما الصناعية بأسوان حول نسق الأسرة، وخصوصا نسق الأسرة بين الجماعات أو الفئات النوبية، وهى التى وجدنا أن الصناعية لم تحدث عليها أثارا سلبية فى شدة الروابط القرابية، وسوف نعود إلى توضيح ذلك فى الصفحات التالية.

وإذا كان "ناش" وصل إلى هذه النتيجة فى دراسته، إلا أن "لويس ورث Lowis Wirth" يرى أن الحياة الحضرية الصناعية تتميز بانتشار العلاقات الثانوية بين الأفراد، وضعف الروابط القرابية، واختفاء روابط الجيرة، وذلك لأن الحياة الحضرية قد أدت إلى ظهور صور جديدة من التنظيم الاجتماعى، كما أثرت الحياة الحضرية على المكانة الاجتماعية للمرأة، وغيرت كثيرا من الظواهر التقليدية المرتبطة بالزواج، والنظرة للحجم الأمثل للأسرة، والتحرر من روابط القرابة التى كانت سمة أساسية فى الحياة الريفية[1].

ومن خلال ما سبق ذكره فى تلك المقدمة النظرية، فإن هناك تساؤل هام تجدر بنا الإجابة عليه فى الصفحات التالية من واقع الدراسة الحقلية على مدينة كيما الصناعية بأسوان، مؤداه:

ما هى التغيرات التى صاحبت الحياة الحضرية الصناعية والتى أثرت بصورة مباشرة على نسق الحياة العائلية، من حيث تغير حجم العائلة واختفاء السلطة التقليدية وتغير المظاهر المرتبطة بالزواج فى مدينة كيما الصناعية؟

وللإجابة على هذا التساؤل سوف نعرض للدور الذى يلعبه التصنيع فى تغير نمط الحياة الاجتماعية فى المجتمعات التقليدية كما سنعرض للحياة الاجتماعية المتغيرة

---

(1) Lowis Wirth, On Cities and Social Life; The University of Chicago Press, 1969, p. 79.

فى مدينة كيما الصناعية وسوف تتضح الإجابة من واقع توضيح المبادئ والمفاهيم الآتية:

* مفهوم الزواج وأنماط الأسر المختلفة مع توضيح النمط الملائم للحياة العائلية فى مدينة كيما الصناعية.
* الاختيار الزواجى والعوامل المتغيرة التى ارتبطت بتوضيح هذا المفهوم الأسرى.
* أهم نتائج الحياة الحضرية والصناعية على الأسرة، والتغيرات التى طرأت على نظم الحياة الاجتماعية الأسرية فى مدينة كيما، وخصوصا التغيرات التى حدثت على نمط الزواج، وتغير مفاهيم السلطة التقليدية والضبط الاجتماعى فى المجتمع المحلى.

الزواج والاختيار الزواجى فى المدينة الصناعية:

يعتبر الزواج نظاما اجتماعيا يضم عددا من النظم الأقل تعقيدا والتى يشتمل كل منها مع ذلك على كثير من العناصر والظواهر المتشابكة مثل نظام المهر وشبكة العلاقات الاجتماعية التى تقوم بين أفراد الأسر الصغيرة ونظام العلاقات الاجتماعية بين الجماعتين القرابيتين اللتين ينتمى إليهما الزوجان، وغير ذلك، كما أن أى نظام من هذه النظم يمكن التمييز فيه بين كثير من العلاقات الاجتماعية والسمات الثقافية والقواعد التى تحدد سلوك مختلف الأفراد ضمن هذا النظام، فالمهر يتألف من عديد من الظواهر الاجتماعية التى تتعلق بوجه خاص بنوع المهر (من النقود أو بعض السلع الاستهلاكية أو الممتلكات او الماشية مثلا)، ومقداره وطريقة الإنفاق عليه، وطريقة الدفع، وما يلزم ذلك من مراسم معقدة يرسمها العرف ويتبعها الناس فى معظم الأحيان[1] .

ويعتبر تحديد مفهومى الزواج Marriage والأسرة Family من أهم المصطلحات فى فهم نسق الحياة العائلية فى المجتمع، ويعنى مفهوم الزواج «أنه الدخول فى علاقات جنسية مشروعة اجتماعيا تبدأ بالشيوع أو الإعلان العام عنها حيث تؤخذ عليها فكرة الدوام أو البقاء، وهى تظاهر أو إدعاء بأن عقد الزواج يأخذ صفة

---

[1] دكتور أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعى، الجزء الأول، المفهومات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٧٥، ص: ١٤٠.

الوضوح والصراحة، حيث يتبادل فيها الزوجـان Spouses الحقـوق والالتزامـات المشتركة فيما بينهما وكذلك الالتزامات بينهما وبين أطفالهما فى المستقبل».

وبذلك فإن الزواج يعتبر نوعا من شعائر المـرور Rite of Passage الـتى بمقتضاها تتغير المراكز الاجتماعية للأفراد، حيث يودى هذا الزواج إلى خلـق أسـرة متحدة اجتماعيا بأعضائها.

ويعنى مفهوم الأسرة «أنها ترتيب اجتماعى يعتمد أساسـا علـى الـزواج، والتعاقد الزواجى، يتضمن توضيح حقوق وواجبات الزوجين ومحل إقامة كـل مـن الزوج والزوجة والأطفال والإلتزامات الاقتصادية المتبادلة والمشتركة بين الزوجين».

وهناك عدد من الأطر أو المداخل النظريـة Theoritical Framworks الـتى تصلح لتفسير نظامى الزواج والأسرة وتحليل هذين النظامين الاجتماعيين، ومن أهـم تلك المداخل النظرية:

المدخل الأول:

هو ذلك الإطار الذى يشير إلى المدخل التنظيمـى Institutional approach حيث يمكن مناقشة مفهومى الزواج والأسرة باعتبارهما تنظيمين اجتماعيين يتحـددان فى ضوء علاقاتهما المختلفة بالتنظيمات الاجتماعية مثل الحكومة وأمـاكن العمـل، وأماكن العبادة وغيرها. وكذلك توضيح العلاقات الداخلية فى نظامى الزواج والأسرة بين الأفراد المشتركين فيهما.

المدخل الثانى:

المدخل الوظيفى Functional approach الذى يفسر نظامى الزواج والأسـرة من خلال وجهة النظر البنائية الوظيفية وهو المدخـل الشـائع الآن فى الدراسـات الأنثروبولوجية والسوسيولوجية على حد سواء. حيث يحدد فى ضوئه مفهوم الأسـرة من خلال الأدوار الوظيفية التى تسهم بها الأسرة فى المجتمع الكبير وهو مدخل أساسـى يعكس نوع التنظيم الاجتماعى الذى تلعبه الأسرة كنظام اجتماعى فى المجتمـع، وأن الأسرة كتنظيم لها مجموعة من الوظائف الاجتماعية المقبولة فى المجتمع، ويرتبط المدخل الوظيفى أساسا بالمدخل التنظيمى الذى أشرنا إليه.

المدخل الثالث:

وهو المدخل الذى يشير إلى العناصر أو المبادئ الأساسية لنظرية الدور The Basic Elements of Role Theory وهى تلك المحاولات النظرية الخاصة بتحليل السلوك وعناصر التفاعل بين كل من الذكور والإناث وتحليل علاقات الأفراد التى تظهر من خلال الأدوار التى يؤديها كل منهم.

ولما كانت الأدوار الاجتماعية للأفراد هى السلوك المقبول فى المواقف الاجتماعية الذى يظهر فى علاقات الأشخاص بعضهم ببعض داخل المواقف التنظيمية فإن الأسرة باعتبارها وحدة اجتماعية يمكن فهمها وتحليلها باعتبارها نسق System أو شبكة من الأدوار الاجتماعية Network of Social Roles التى يدخل فى تكوينها أفراد الأسرة حسب الجنس واختلافات السن[1].

مدينة كيما الصناعية كما سبق أن ذكرنا فى الفصل الأول يدخل فى تكوينها وتركيبها الاجتماعى مجموعات متمايزة وجماعات عرقية متباينة فى الثقافة وأنماط السلوك الاجتماعى. فإذا نظرنا إلى الزواج داخل مدينة كيما الصناعية نجد أن تباين الجماعات العرقية والمهنية يلعب دورا كبيرا فى تحديد طبيعة الزواج داخل المدينة، ورغم مرور ما يقرب من ربع قرن على إنشاء وتكوين المدينة الصناعية، إلا أن كل جماعة عرقية لازالت لها عاداتها وتقاليدها وثقافتها المرتبطة بمراسم الزواج والزفاف والاختيار الزواجى داخل المدينة. حيث أظهرت الدراسة الحقلية والمعايشة المستمرة لفترة طويلة بين السكان فى المدينة أن الجماعات العرقية داخل المدينة تميل إلى الزواج الداخلى من نفس الجماعة ويتضح ذلك فى أن أغلب أهل القاهرة المقيمين بالمدينة حين يشرعون فى زواج أبنائهم فإنهم يفضلون بنات القاهرة، كما أن أبناء الإسكندرية الذين يقيمون داخل المدينة الصناعية يفضلون الزواج من بنات الإسكندرية. وغالبا ما تكون الزوجة التى يحضرها الزوج الذى يرغب فى الزواج إلى مدينة كيما من جيران الزوج فى محل إقامته الأصلى، أو من أقاربه، أو تكون فتاة تم له التعرف عليها أثناء الدراسة الجامعية،

---

(1) J. Gipson Wells, Current Issues in Marriage and the Family; Macmillan Publishing Co., Inc., New York, 1975, pp. 3-7.

ولازالت بينهما صلات غير مباشرة حتى يتم لهما الزواج ثم يحضرها للإقامة معه داخل مدينة كيما الصناعية. وعلى أية حال سنعود لتوضيح هذه المسألة فى موضوع الاختيار الزواجى.

وتختلف مراسم الزفاف والزواج بين الجماعات العرقية والمهنية داخل المدينة، وتظهر تلك الاختلافات بين ثلاث جماعات رئيسية هى: الجماعات أو الفئات النوبية والأسوانية ثم الجماعات الوافدة من الريف (ريف محافظات أسوان وقنا وسوهاج) ثم الجماعات الوافدة من المناطق الحضرية من القاهرة والإسكندرية وعواصم المحافظات الأخرى. وتتضح تلك الاختلافات على النحو التالى:

أولا: الجماعات النوبية:

الزواج عموما داخل الجماعات النوبية يعرف بالزواج الداخلى Endogamy ولا يصل أمر الزواج الداخلى بين الجماعات النوبية ككل داخل مدينة كيما، ولكنه يتم داخليا فى كل جماعة رئيسية من الجماعات النوبية وهى "العرب والكنوز والفاديجا" ولكل جماعة من تلك الجماعات داخل مدينة كيما لها قواعدها ومعاييرها فى الزواج وحتى نظرة كل جماعة إلى الجماعة النوبية الأخرى لذلك فإن الزواج يتم داخليا بين كل جماعة من تلك الجماعات. كما أن النوبيين يرفضون زواج بناقم من خارج الجماعة التى ينتمين إليها، ويعتبرون ذلك نوعا من العار أن تخرج الفتاة إلى الزواج من شاب خارج قبيلتها أو جماعتها.

وإن كان التصنيع وانتشار الحضرية فى أسوان أدى إلى انتشار وظهور الفردية، واستقلال الأبناء عن آبائهم فى الرأى فى موضوع الزواج ففى هذه الحالة نجد أن الشاب يختار بنفسه شريكة حياته التى اختارها للزواج وغالبا ما تكون حتى الآن من داخل جماعته أو قبيلته التى ينتمى إليها. وإذا حاولت الأسرة فرض عروس معينة على إبنهم ففى هذه الحالة إذا كان لا يقبلها زوجة له فله الحق فى التمرد والمعارضة على هذا الاختيار، وغالبا ما يأتى الاختيار فى الوقت الحالى عن طريق الشباب أنفسهم وفى هذه الحالة ليس هناك من بد فى أن تعلن أسرة الشاب رغبتها العلنية لاختيار إبنهم لعروسة، حتى لا تحوم الشائعات حول عصيان الابن عن والديه واختياره عروسه بنفسه، وفى هذه الحالة يكون الأمر تقليل من شأن الأسرة التى ينتمى إليها الشاب.

وعلى العموم فإن انتشار التعليم فى مدينة كيما بين النوبيين والتحاق الشباب والفتيات للعمل فى الصناعة جعل فرصة الاختيار أمام الشباب على حد سواء متاحة لكل منهما، وأنه ليس للأسرة إلا التصديق أو الموافقة النهائية على إقرار الزواج. كما أن من أهم العوامل التى فتحت المجال أمام الشباب النوبى للاختيار الزواجى بأنفسهم التحاقهم بالأعمال والوظائف داخل الصناعة وهو الأمر الذى أدى إلى استقلالهم الاقتصادى عن الأسرة، وبذلك فإن الاستقلال الاقتصادى للأولاد جعلهم يتحررون عن روابط القرابة القوية التى كانت تربطهم فى الماضى بأسرهم من ناحية، كما أن هذه المظاهر جعلت الأسرة والعائلة تشعر بأنه ليس هناك سيطرة اقتصادية لها على الأبناء، وهى -أى الناحية الاقتصادية- التى كانت تجعل الشباب النوبى ينصاعون لأوامر الأسر والسلطة العائلية، وبذلك فإن فرص الاختيار أصبحت متاحة أمام الشباب الذين استقلوا فى أعمالهم ووظائفهم، ولكن هذا لا يعنى استقلالها استقلالا كاملا عن الحياة العائلية للوالدين، ولكن هناك التزامات تفرضها قواعد ومعايير الحيلة العائلية عليهم، مثل رعاية الوالدين فى سن الكبر والمساهمة الاقتصادية فى معيشة الأسرة، وكذلك رعاية الأخوة والأخوات ماليا وخصوصا من يكونوا منهم لا يزالون فى مراحل التعليم.

وعن الاختيار الزواجى يذهب "كلودليفى ستروس Claude Levi- Strauss" إلى أن الزواج فى المجتمعات الحديثة والمعقدة تتحكم فيه عوامل شعورية ولا شعورية مثل المسافة التى تفصل بين إقامة كل من الزوج والزوجة، والانتماءات العرقية لهما، والمستوى التعليمى أو الثقافى، وهى تلك العوامل التى تلعب دورا هاما فى عملية الاختيار الزواجى، كما يرى أن هناك قواعد محددة فى الزواج قد توجد فى بعض المجتمعات القبلية أو البسيطة وهى تختلف عن نظم الزواج فى المجتمعات الحديثة أو المتقدمة[1] .

وعلى العموم فإن الشاب فى الجماعات النوبية التى تقيم فى مدينة كيما حين

[1] Claude Levi- Strauss, Structural Anthropology, Translated from the Franch by Claire Jacobson and Brooke Grundfest Schoepf, Allen Lane the Penguin, Press, 1969, P. 293.

يشرع فى الزواج فإنه يبدأ فى البحث عن الفتاة التى يراها مناسبة له فى الزواج، وغالبا ما يبدأ البحث والاختيار من بين فتيات عائلته أو قبيلته، فإذا كان هذا الشاب على قدر من الثقافة والمركز المهنى، ولم يجد من فتيات عائلته من تتكافئ معه فى الزواج فإنه يبدأ فى البحث عن فتاة نوبية من جماعته سواء فى مدينة كيما أم فى مدينة أسوان، وحين يوفق الشاب فى اختياره الزواج من فتاة معينة، فإنه يتقدم إليها مباشرة ويصارحها بأنه يرغب فى الزواج منها والارتباط بها لتكوين أسرة، وفى هذه الحالة يعرف الشاب رأى الفتاة فيه كزوج أما إن كان مقبولا، ففى هذه الحالة يبدأ بالحديث عن هذه الفتاة مع أسرته، وفى الغالب فإنه يبدأ مع والدته ويأخذ رأيها فى تلك الفتاة، وإن كانت مسألة أخذ رأى الأسرة مجرد تحصيل حاصل طالما أن هناك موافقة وقبول على الزواج بين الشاب والفتاة. ولكن كون الجماعات النوبية حتى داخل المدينة الصناعية فى كيما لازالت متمسكة بالتقاليد والعادات القبلية أكثر من غيرها من سكان المدينة، فإنهم يرون ان شيوع وانتشار خبر زواج أحد أبنائهم من فتاة معينة من طريق الأسرة أفضل بكثير عما يقوم الشاب بتقديم نفسه وإعلان ذلك خارج نطاق أسرته. بل إذا حدث مثل ذلك وتقدم الشاب بنفسه فإنه ينظر إليه فى المجتمع النوبى على أنه خرج عن تقاليد جماعته، وفى هذه الحالة ينظر إليه على أنه لم يضع أية اعتبارات لوالديه ويكون محل سخرية من جميع من يعرفونه من جماعته.

أظهرت الدراسة انه بعد دخول التصنيع والتحضر فى منطقة الدراسة، تغيرت بعض المظاهر المرتبطة بالزواج ومنها اختفاء نظام المهر بين الزوجين كنظام من النظم التى كانت متبعة فى الزواج. حيث يبدأ العروسان فى التجهيز لمنزل الزوجية سويا، وفى هذه الحالة تحدد الالتزامات والواجبات التى تفرض على كل منهما فى تجهيز المنزل، وحتى الآن فليس هناك اتفاق عام يحدد الالتزامات المحددة لكل من العريس والعروس فى إعداد مسكن الزوجية حيث يسود بينهما عنصر التعاون المشترك فى التفكير لإعداد المسكن وتجهيزه. ويرجع ذلك فى الدرجة الأولى إلى استقلال الزوجين اقتصاديا عن أسرتيهما من ناحية، وإلى تميع النظم والقواعد المرتبطة بنمط الزواج فى المجتمعات الحضرية الصناعية من ناحية أخرى. حيث أن ارتفاع تكاليف المعيشة والزواج جعلت

الوالدين لا يتدخلان فى الشئون الزوجية للأبناء، حتى يضطلع الزوج بمسئوليته كاملة أمام الحياة الزوجية.

وقد تستغرق مدة الخطوبة فى المجتمع الصناعى لمدينة كيما عام أو أكثر بحسب الإمكانيات المتاحة التى تمكن الزوجين من إعداد المسكن أو الإقامة الزوجية. وفى مدينة كيما يسمح للأبناء أو البنات بالإقامة بعد الزواج مع الأهل داخل الشقة (المسكن) الواحدة، حيث نظرا لارتفاع تكاليف البحث عن مسكن جديد يفضل الشاب الإقامة مع والديه، أو تفضل الفتاة الإقامة فى مسكن والدها على حسب الترتيبات التى تمت بذلك، وعلى حسب اتساع المسكن لكل من الأسرتين.

وتختلف مراسم الاحتفال بليلة الزفاف من عائلة إلى أخرى، فى الجماعة النوبية التى تقيم فى مدينة كيما حيث أن هناك بعض العائلات تقيم حفلات الزينة والرقص والاكتفاء بتقديم "الجاتوهات" والشربات للمدعوين، وسماع الموسيقى والأغانى الشعبية، وغالبا ما يحدث مثل ذلك الاحتفال بين العائلات النوبية التى لا تستطيع الإنفاق على مراسم الاحتفال بأكثر من ذلك، كما أنها لا تريد أن تدخل نفسها فى مجالات للإنفاق فى شئون أو ظواهر تعتبرها فى الوقت الحاضر نوعا من "البذخ" "والفنجرة". بينما تصر حتى الآن بعض العائلات النوبية على الاحتفال بليلة الزفاف، حيث يقام الاحتفال على يومين متتاليين يعرف الأول عند العريس والعروسة على حد سواء بيوم "الحنة"، حيث يحضر إلى منزل العريس بعد صلاة العصر لفيف من أصحابه وأصدقائه واقاربه، وينصبون الاحتفال بحنة العريس، فى مكان لا تدخله الإناث، وهنا يقدم الأقارب والأصدقاء "النقوط" إلى العريس، وهو فى هذه الأيام "نقوط" نقدى ويكون النقوط إما ردا لنقوط قدمه العريس قبل ذلك إلى أصدقائه فى مناسبات عندهم، أو قد يكون النقوط لأول مرة حتى يعمل العريس حسابه على رد هذا النقوط لهم فى المناسبات التى ستأتى لهم، وعادة ما يجمع العريس هذا النقوط، والذى يوجه من حيث كميته ومقداره على الإنفاق والصرف على حفل الزفاف الذى سيقام فى الليلة التالية، ويستمر الاحتفال "بحنة العريس" من بعد صلاة العصر حتى حلول أذان المغرب، حيث تقوم أسرته بتقديم الطعام إلى أصحابه وأقاربه الذين شاركوه هذه

المناسبة، ثم يقام فى مساء نفس اليوم احتفال ترفيهى، أو إقامة حفلات "الذكر" الدينية بهذه المناسبة.

ثم تأتى ليلة الزفاف وهى الليلة الثانية، وعادة تقدم فيها الذبائح والأطعمة، ثم يقام احتفال دينى بهذه المناسبة يدعى إليه أحد المشاهير فى قراءة القرآن، كما تقدم الهدايا العائلية لأسرة كل من العريس والعروس، وبعد الانتهاء من الاحتفال الدينى الذى ينتهى عادة فى الساعة الثانية عشرة مساء يتوجه العريس مع بعض أقاربه وأصدقائه من هم فى سنة إلى مترل عروسه، فإذا كانت إقامتهما الزوجية تحددت فى مسكن مستقل فإنهما يذهبان إليه، أما إذا كانت إقامتهما تحددت فى مسكن والد الزوجة فيبقى العريس هناك وينصرف أصدقائه عنه، أما إذا كانت إقامتهما تحددت فى مسكن والد الزوج فيقوم مع أصدقائه بإحضار عروسه إلى حيث إقامتهما الجديدة.

ثانيا: الجماعات التى تنتمى إلى أصول ريفية:

وهى الجماعات التى تقيم داخل المدينة الصناعية فى منطقة كيما، ورغم مرور ربع قرن على إنشاء مدينة كيما، إلا ان الزواج بين هذه الجماعات يحتفظ بطابع خاص، حيث أن الشاب المهاجر من أصل ريفى للعمل فى منطقة كيما حين يفكر جديا فى الزواج فإنه غالبا ما يذهب إلى موطنه الأصلى لاختيار عروسه من هناك، ويحدث هذا فى الغالب بين الجماعات التى تتلقى قدرا من التعليم أو الثقافة، وخصوصا بين الطبقات العمالية العادية ... أما الذين ينتمون إلى أصول ريفية، وتلقوا قدرا من التعليم والثقافة فإنهم قد يفكرون فى الزواج والارتباط بأية فتاة تتوفر فيها الشروط المرغوبة التى يضعها الشاب للزواج بصرف النظر عن موطنها الأصلى. وغالبا ما يصحب القرويون زوجاتهم إلى منطقة كيما ويقيمون فى بداية الأمر فى المساكن الواقعة على حدود مدينة كيما وهى المناطق المتمثلة فى العزب التى أقيمت بجوار مناطق التصنيع، والتى كما أوضحنا من قبل بأنها تمثل مناطق الأطراف Frings بالنسبة لمدينة كيما.ويستمر القرويون وزوجاتهم فى الإقامة خارج المدينة الصناعية إلى أن يأتى عليهم الدور فى الإقامة داخل المدينة ويحصلون على مسكن حديث داخل المدينة.

أما الذين نالوا قدرا من التعليم وحصلوا على شهادات أهلتهم العمل فى وظائف رئيسية داخل مدينة كيما بالمصانع، والذين أتوا إلى منطقة العمل قبل سن الزواج، فإنهم فى أغلب الأحوال يعملون حساب ترتيبات المسكن داخل المدينة الصناعية قبل أن يفكروا فى الزواج وإحضار الزوجة. وتمثل هذه الفئة من المثقفين، والمهندسين الذين ينتمون إلى أصول ريفية، فئة متمايزة عن باقى الريفيين داخل المدينة الصناعية، حيث يتميزون بالتحرر فى تفكيرهم، ويكونوا أقرب من غيرهم لقبول الحياة الحضرية الصناعية والتطبع بخصائص الحياة الحديثة. وهذا يجرنا إلى الحديث عن الجماعات السكانية الأخرى التى أتت من المناطق الحضرية.

ثالثا: السكان الوافدين من المناطق الحضرية:

وهى الجماعات المهاجرة من مدينة القاهرة والإسكندرية وعواصم المحافظات الأخرى، ويعمل هؤلاء السكان على نقل عاداتهم المرتبطة بالزواج إلى المجتمع الصناعى. وعلى أية حال فقد أوضحت الدراسة الحقلية أن أغلب هؤلاء السكان يميلون إلى الزواج من أقاربهم أو جيرانهم أو من زميلات تعرفوا عليهن أثناء الدراسة فى المراحل الجامعية، وتوطدت بينهما تلك العلاقات حتى وصلت إلى الانتهاء بالزواج بينهما.

وعلى العموم فإن علاقات الزمالة Companionship فى المجتمعات الصناعية الحضرية الحديثة تقوم بدور فى نظام الزواج، حيث أنها تساعد الجانبين على زيادة الترابط العاطفى بينهما. وقد تغيرت طرق وأساليب الزواج فى المجتمعات الحديثة عنها فى المجتمعات غير المتحضرة، حيث تلعب علاقات الحب Love- Relations فى المجتمعات الأولى دورا كبيرا فى نظام الزواج، وكما يرى العالم النفسى "أريك فروم Erich Fromm" أن علاقات الحب بين المتعاطفين من أجل الزواج تعطيهما إحساسا كبيرا بالرضا والمرح والسعادة، كما يساعد الحب فى المجتمعات الحضرية على إخراج الفرد من عزلته، وشعوره بأنه أصبح يعيش حياة اتحادية جديدة يتقاسم فيها الطرفان

الإحساس بالسعادة والألم على حد سواء. كما يعتبر الحب بين الزوجين عاملا أساسيا في تخفيف حدة الصراع والتوتر في علاقات الروابط الزوجية بينهما[1] .

إلا أنه من المعروف أن الأنثروبولوجيين لا يميلون إلى إظهار ومناقشة الجوانب العاطفية المرتبطة بالحياة العائلية، ويظهر ذلك على وجه الخصوص من خلال التعريف الذى وضعه "جورج ميردوك G. Murdock" للأسرة والذى أغفل فيه النواحى المتصلة بالحياة العاطفية بين الزوجين حيث يعرف الأسرة بقوله «إنها عبارة عن جماعة تتميز بمكانة للإقامة المشتركة، والتعاون الاقتصادى فيما بينها، كما أنها وظيفة تكاثرية (تناسلية) في نفس الوقت، حيث يوجد على الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع بين اثنين من أعضائها»[2] .

ويوضح هذا التعريف الذى وضعه "ميردوك" وظيفتين أساسيتين للأسرة تتركزان حول الوظيفة الأولى المرتبطة بالحفاظ على النوع، وهى الوظيفة البيولوجية المرتبطة بالتكاثر والتناسل، أما الوظيفة الثانية فترتبط بالحياة الاقتصادية داخل الأسرة باعتبار أن الأسرة هى وحدة اقتصادية فى المجتمع.

كما أن أهمية الزواج ترجع فى واقع الأمر إلى أنه الوسيلة المشروعة لحفظ النوع، وإلى إشباع الغريزة الجنسية، وإلى قيام وحدة زواجية تقوم فيها المرأة برعاية الرجل وأبنائه ويكون كل من الرجل والمرأة مدفوعا إلى الرغبة فى الإنجاب ومن هنا نجد أن كل المجتمعات تسمح لأفرادها متى بلغوا درجة من النضج بالزواج، وأن يكونوا أسرا. فالأسرة والزواج مرتبطان ولكنهما ليسا شيئا واحدا، وان العلاقة بينهما علاقة قياسية بين مقدمة ونتيجة، وينبغى أن تدرك منذ البداية أن ليس ثمة إقرار لاتصال رجل بامرأة فى أى مجتمع من المجتمعات ما لم يكن هذا الاتصال فى إطار

---

(1) Nick Stinnett and James Walters, Relationship in Marrige and Family, Macmillam Publishing Co., Inc., New York. 1977, P. 40- 41.

كما ناقش اريك فروم العلاقات العاطفية المرتبطة بالزواج فى كتابه عن:

Fromm, Erich, The Art of Loving, New York, Harper & Row, 1956.

(2) Murdock, G. Social Structure, New York, 1949, P. 16.

الحدود التى رسمتها المعايير السائدة لدى الجماعة، إذ أن لكل ثقافة مجموعة من المعايير والعادات وأنماط السلوك التى من خلالها يتم تنفيذ هذا النظام[1] .

وعلى أية حال فإن التحاق هؤلاء الأشخاص للعمل فى مجال التصنيع فى منطقة كيما، ساعدهم بالضرورة على الاستقلال بأنفسهم اقتصاديا واجتماعيا، وبذلك فإنهم يكونون أسر نووية Nuclear Family داخل مدينة كيما.

أما عن مراسم الاحتفال بالزفاف وإتمام الزواج، فإنهم يفضلون إقامته فى مواطنهم الأصلية، حيث يحصل الموظف على إجازة من العمل يقوم خلالها فى موطنه بإتمام مراسم الاحتفال بالزواج، بعدما يصحب معه عروسه إلى مكان إقامته بمدينة كيما الصناعية. أما إذا كانت زوجته ترتبط بوظيفة معينة فى عمل من الأعمال خارج محافظة أسوان فإنه يعمل على نقلها إلى دائرة محافظة أسوان إن لم يكن لها عمل مماثل لعملها السابق فى مدينة كيما الصناعية. ويرجع السبب فى إتمام حفل الزفاف فى موطنه الأصلى نظرا لتجميع أغلب أفراد عائلته، وعائلة زوجته فى مكان إقامته الأصلى الذى هاجر منه قبل المجىء إلى العمل فى مناطق التصنيع بمدينة كيما.

ولذلك فقد اختلفت الثقافات وتباينت فى تحديد الطريقة التى يتم بها الزواج وكيفية الاختيار، وهل ثمة حرية فى الاختيار أو أن هناك سيطرة للآباء وما هى أسس هذا الاختيار داخل نطاق الجماعة القرابية أو خارجها، وارتباط هذا بدوره بالقرابة والدين والمنطقة، ولا يقتصر اختلاف الثقافات على هذا بل أنه يمتد ليشمل عددا من الظواهر الأخرى المتعلقة به كالمهر والزفاف والإقامة عند أهل الزوج أو الانفصال فى المعيشة وإمكانية تعدد الزوجات، وقوة الرابطة الزوجية، وإمكانية التحلل من هذه العلاقة، والإنجاب، وسلطة الوالدين فى تربية الأبناء، وعلاقة الزوجين[2].

لذلك نجد أنه فى البيئات الحضرية الصناعية، فإن كلا من الزوجين يختار شريك حياته بدون تدخل من جانب الأهل والأقارب، ويحاول كل منهما أن يدرس

---

[1] دكتور أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعى، المفهومات، مرجع سابق، ص١٣٩.

[2] دكتور فاروق مصطفى إسماعيل، العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية ١٩٧٥، ص١٣٥.

طباع الآخر قبل الزواج، ويتعرف على عاداته وميوله وآرائه حتى تقوم حياتهما الزوجية على أساس من الفهم المتبادل والتقدير السليم، وقد ساعد على ذلك تعليم المرأة وخروجها إلى ميدان العمل واشتراكها مع الرجل فى كثير من مجالات النشاط الاقتصادى والاجتماعى.

ومن الأمور المألوفة فى الوقت الحاضر بالنسبة للزواج فى الأسرة الصناعية أنه لا يتم إلا بعد أن يصل الشبان والشابات إلى درجة كبيرة من النضج العقلى والاتزان العاطفى، والقدرة على الاستقلال الاقتصادى[1].

والأسرة هى أهم الجماعات الإنسانية، حيث يكتسب فيها الإنسان بفضل حياته أهم الخبرات التى تجعل منه عضوا اجتماعيا. وتتكون الأسرة من عدد من الأفراد يرتبطون معا بروابط المصاهرة أو الدم أو التبنى ويعيشون معا فى منزل واحد، ولكل فرد داخل الأسرة دور محدد يجب أن يؤديه، كما قد يكون له أكثر من دور، حيث يؤدى الرجل دوره كزوج ويؤدى دوره كأب، أو كعائل لأسرته. كما أن المرأة تؤدى دورها كزوجة وكأم، والأفراد حين يؤدون أدوارهم إنما يتفاعلون معا داخل الأسرة. كما أن لكل جماعة أسرية ثقافة مشتركة خاصة بها يحافظ أفراد الأسرة على معاييرها الملزمة لهم.

والأسرة نظام اجتماعى يتأثر بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع، حيث أن الأسرة هى أكثر النظم الاجتماعية مرونة وتأثرا بالظروف المجتمعية المحيطة بها. ومن المعروف أن العائلة الممتدة توجد فى المجتمعات غير الصناعية، وهى التى تتكون من ثلاثة أو أربعة أجيال حيث تضم الآباء وأبنائهم المتزوجين وأحفادهم وحتى أبناء هؤلاء الأحفاد. كما يتحكم فى حجم هذه العائلة الممتدة عدة عوامل من أهمها مساحة الأرض التى تعيش عليها والأساليب التى تتبعها فى معيشتها وأمنها. وتحدد هذه العوامل عدد المساكن أو المسكن الذى تقيم فيه العائلة إلى جانب تحديد حجمها والأجيال التى تضمها. وقد جاءت البحوث الأنثروبولوجية التى اهتمت بدراسة نظام

---

[1] دكتور عبد الباسط محمد حسن، علم الاجتماع الصناعى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٢، ص: ٥٧٢-٥٧٣.

العائلة تؤكد أن المجتمعات التى أخذت بسياسة التصنيع يتغير فيها نظام الأسرة ويتحول إلى صورة أو نمط معين من الأسرة الزواجية الصغيرة[1] .

أنماط الأسرة فى المدينة الصناعية:

نجد أن هناك الأسرة النووية Nuclear Family وهى التى تعتبر النــــواة الأولى للمجتمع الإنسانى ويطلق عليها اسم الأسرة الصغيرة وتتألف من الـــزوج والزوجـــة وأولادهما المباشرين.

ويحدث فى بعض الأحيان ان تعيش عدة أسر نووية معا فى وحدة اجتماعيـــة وسكنية، ويكون أساس الترابط فيها هو وجود زوج مشترك بين عـــــدة زوجـــات، ويعرف هذا النوع باسم الأسرة المتعددة الزوجات Polygnous Family وقد يكـــون أساس الترابط العائلى وجود زوجة واحدة يشترك فى معاشرتها أكثر من زوج ويعـرف هذا النوع باسم نمط "العائلة أو الأسرة المتعددة الأزواج Polyandrous Family.

كما أن هناك نمط أو نوع "الأسرة الممتدة Extended Family" كما يطلـــق عليها أحيانا الأسرة المركبة Compound Family"، أو المتصلة Joint ومن صورهـــا زوج وزوجة وأولادهما المباشرين من الذكور وزوجاتهم إذا كـــانوا قـــد تزوجـــوا وأحفادهم، ثم البنات غير المتزوجات كما يدخل فى نطاقها أشقاء الزوج وزوجـــاتهم وأولادهم، وشقيقاته غير المتزوجات وشقيقاته المترملات وغير ذلك من الأقارب[2].

أما من حيث العلاقات القرابية والانتساب داخل تلك الأنماط الأسرية، فـيرى "ميردوك" أن هناك قاعدة الانتساب القرابى الأبوى Patriarcal، ومعنـــاه أن الطفـــل سواء كان ذكرا أم أنثى ينتمى إلى أسرة أبيه ويصبح عضوا فيها، أما أمه وأفراد أسـرتها فيعتبرون أغرابا عنه لا تربطه بهم أية رابطة من روابط القرابة، كما أنه لا توجد بينـــهم أية مشاعر عاطفية.

أما قاعدة الانتساب فى خط الأم وهو ما يسمى بالنظام الأمومى Matriarcal فالولد ينتسب إلى أمه وأسرة أمه، أما أبوه وأفراد أسرة أبيه فيعتبرون أجانب أو أغراب

---

(١) Schneider, E. V.; Industrial Sociology, Od. Cit., p. 425.

(٢) Murdock, J , Social Structure, Op. Cit., pp. 35- 37.

بالنسبة له لا تربطهم أية رابطة قرابية فيما بينهم، كما أنهم لا يشعرون بأية مشاعر عاطفية كذلك[1].

لذلك فإن نمط الأسرة فى مدينة كيما عموما باعتبارها مجتمعا يأخذ بسياسة التصنيع، هو نمط الأسرة النووية الصغيرة Conjugal Family، حيث أظهرت الدراسة الحقلية والمعايشة المستمرة فى مدينة كيما أن الأسرة فى مدينة كيما تتميز بصغر حجمها، كما أنها تشتمل فى أغلب الأحوال على الزوج والزوجة والأولاد المباشرين غير المتزوجين، ويعنى هذا القول أن الأسرة فى مدينة كيما على العموم تتكون من جيلين هما جيل الآباء وجيل الأبناء. كما أن ما يميز الأسرة فى مدينة كيما الصناعية أن لها مسكن مستقل يقيم فيه الزوجان بعيدا عن أسرتيهما الكبيرتين، إلا أن هذه الخصائص الأسرية للحياة العائلية فى مدينة كيما تجعل الأفراد يشعرون بضعف الروابط القرابية والتضامن الجماعى، ويزداد هذا الإحساس على وجه الخصوص بين الجماعات الوافدة من المراكز والمناطق الحضرية كالقاهرة والإسكندرية وعواصم المحافظات، حيث أكدت الدراسة قلة الارتباط المتبادل بين هؤلاء الأفراد وبين مواطنهم الأصلية وخصوصا بعد إتمام الزواج. ولكن الأمر قد يختلف ولا يشعر الأفراد بضعف روابطهم القرابية بالنسبة للمهاجرين من المناطق الريفية إلى مدينة كيما، حيث يظل اتصالهم بمواطنهم الأصلية وأقاربهم بصورة مستمرة، ويرجع ذلك إلى أن طبيعة القرويين لا يميلون إلى الانفصال المبكر عن عائلاتهم الممتدة، قبل أن يصبح لهؤلاء الأشخاص أولاد متزوجين.

أما عن الفئات والجماعات النوبية وأهالى منطقة أسوان فإن روابطهم القرابية قد تظل فى بعض الأحيان كما هى، وأنهم لا يميلون إلى التفكك العائلى بل أن الدراسة الحقلية أظهرت أنه رغم التغيرات التى صاحبت التصنيع فى مدينة كيما على نسق الأسرة والحياة العائلية النوبية -كما يرى "مانتنج ناش" فى دراسته السابقة العرض- والتى اوضح فيها أن هناك بعض المجتمعات المحلية تأخذ من أساليب التصنيع وما يتفق وحياتها الاجتماعية، كما أن هؤلاء الأفراد والجماعات لا يقبلون على العمل فى

(1) Ibid., p. 39.

الصناعة إلا بعد تحققهم من أن هذا العمل سوف يحقق لهم أهدافهم- إلا أن هناك أنماطا من الأسر الممتدة لازالت محتفظة بطابع حياتها ونظمها الاجتماعية فى المجتمع الحضرى، وإذا كانت الأسرة النووية ظهرت فى مدينة كيما بين الجماعة النوبية، إلا أنها مجرد انفصال فى مسكن الإقامة فقط، بينما تشعر تلك الأسرة أن عليها التزامات وواجبات ومسئوليات تجاه أفراد الأسرة الكبيرة الممتدة، ولذلك فإن حل الخلافات والمنازعات مثلا لازال قاسما مشتركا فى الرأى بين جميع الأخوة والأخوات إذا لم يكن هناك كبير للعائلة الممتدة فى مدينة كيما للأسر النوبية. كما أن الالتزامات الاقتصادية قد تكون أمرا ضروريا يلتزم به أفراد الأسرة الصغيرة تجاه الآخرين من أفراد الأسرة الممتدة.

وعلى غير ذلك نجد أنه يترتب على إقامة الزوجين، وخصوصا المهاجرين من القاهرة والإسكندرية والمناطق الحضرية الأخرى إلى مدينة كيما فى مسكن مستقل، شعورهم بضعف الروابط القرابية، واستقلال الزوجين بشئونهما الخاصة، كما أن الزوجين يقومان معا بحل الخلافات والمنازعات التى تنشأ بينهما، وانهما يشعران بتحررهما من الضوابط غير الرسمية التى يفرضها الأقارب ، ويتمتعان بقدر كبير من الحرية فى اختيار قواعد السلوك التى يرونها ملائمة لهم داخل مدينة كيما.

وعلى الرغم من أن الأسرة النووية أصبحت النمط السائد فى أغلب المجتمعات الصناعية، إلا أننا لا نستطيع القول بأن الصناعة هى المسئولة عن ظهور الأسرة الصغيرة، حيث تشير نتائج البحوث الحقلية التى أجريت فى بعض المجتمعات إلى أن التصنيع لم يقض كلية على الأسرة الممتدة، ولم يؤد إلى تفكك العلاقات والروابط القرابية، ففى الهند مثلا ظهر أن العمال الريفيون الذين هاجروا إلى المدينة للعمل فى الصناعة ظلوا محتفظين بعلاقات اجتماعية وثيقة الصلة مع عائلاتهم وأقاربهم فى الموطن الأصلى[1].

وقد أدى اختفاء نظام الملكية فى مدينة كيما إلى جعل أعضاء الأسرة النووية الصغيرة يعملون دائما على الاتصال بجماعاتهم القرابية فى الموطن الأصلى، وإن لم يكن

---

[1] دكتور عبد الباسط محمد حسن، علم الاجتماع الصناعى، مرجع سابق، ص ٥٦٤.

هذا الاتصال يتم بين كافة المقيمين بالمدينة وذويهم، إلا أن أغلب المقيمين فى مدينة كيما يعملون على الاتصال بذويهم فى المواطن الأصلية من أجل ترتيبات الإقامة وإعداد مسكن آخر يمكن للأسرة أن تنتقل إليه فى حالة ما إذا أنهيت إقامة تلك الأسرة بمدينة كيما، لأسباب ترجع إلى ترك العائل للعمل فى المصانع، أو إحالته إلى المعاش أو إصابته بإصابات جعلته غير قادر على العمل، هذه الظروف الخاصة التى تعيشها مدينة كيما، جعلت المقيمين فيها يعملون على تقوية الروابط بينهم وبين مواطنهم الأصلية، كما أن هؤلاء الأفراد جميعا يشعرون بأن مستقبلهم ومستقبل أولادهم لا يمكن أن يتحدد بوجودهم فى مدينة كيما.

نتائج الحياة الحضرية الصناعية على الأسرة فى مدينة كيما:

أدت المؤثرات الصناعية والحضرية إلى انفصال الأفراد عن الوحدة القرابية الكبرى، وبذلك انكمشت علاقات الأسرة الزواجية بأقاربها الأمر الذى يتناسب تماما مع التصنيع. كما أدت الحياة الحضرية الصناعية من ناحية أخرى إلى اختفاء نمط العائلة الممتدة، وأصبح لكل زوجين مسكن للإقامة خاص بالزوجين وأبنائهما المباشرين فقط. وقد يرجع السبب فى ذلك إلى تغير طبيعة الأعمال التى يقوم بها الآن أعضاء الأسرة الواحدة فى البيئة الحضرية، حيث أن طبيعة العمل كان فى البيئة الريفية مرتبطا بالأرض الزراعية، وأن العائلة والسلطة العائلية هى التى كانت مسئولة بتقسيم أدوار العمل بين اعضائها، أما اليوم فقد اتسع نطاق الأعمال والوظائف، وأصبح مرتبطا فى البيئة الصناعية الحضرية بالقدرات والمهارات الخاصة بالأفراد. كما أدى تعدد الوظائف وإقامة فرص العمل لفتح المجال امام المرأة فى البيئة الحضرية للالتحاق بالعمل مع الرجل بل وأحيانا تكون متساوية معه فى أداء العمل، بل ويصل الأمر فى بعض الأحيان أن تكون المرأة هى رئيسة العمل [1].

ويجدر بنا الآن، وفى ضوء ما تقدم، أن نناقش أهم النتائج المترتبة على تغير الحياة العائلية فى مدينة كيما، والتى يمكن مناقشتها من خلال التساؤل الذى أثرناه فى بداية هذا الفصل لمعرفة الأثار المترتبة على كل من حجم العائلة واختفاء السلطة

[1] Ponsioen; J. A., the Analysis of Social Change, Op., Cit., pp. 189- 191.

التقليدية وتغير المظاهر المرتبطة بالزواج فى مجتمع مدينة كيما. وإذا كان "لويس ورث" يرى أن الحياة العائلية فى البيئة الحضرية تتميز بانتشار العلاقات الثانوية بين الأفـــراد، وضعف الروابط القرابية التى تربط بين أفرادها، كما أن الحياة الحضرية اثـــرت علـــى المكانة الاجتماعية للمرأة فى البيئة الحضرية. وغيرت النظرة نحو الحجم الأمثل للأسـرة، إلا أن "ماننج ناش" خلص من دراسته الحقلية على مجتمع "كانتل" والذى أدخل إليـــه التصنيع، حيث وجد "ناش" أن الحياة الصناعية وانتشار الحضرية بين سكان المنطقة، لم تحدث أية آثار سلبية على نسق العائلة، كما أن الصناعة أدت إلى ارتفاع مســـتويات المعيشة بين السكان. ويرجع السبب فى ذلك إلى أنهم لم يقدموا على العمل الصنـــاعى والالتحاق به على حد قول "ناش" إلا بعد تحققهم من أن العمل بالصناعة سوف يحقق أهدافهم الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك فإن من أهم نتائج التصنيع على الحياة العائلية فى مدينة كيما يمكـــن أن نذكرها على النحو التالى:

أولا: أدت الحياة الحضرية الصناعية إلى اختفاء نمط العائلة الممتدة فى مدينـــة كيما، ولم تعد العائلة الممتدة وحدة اجتماعية أساسية كما هو معروف فى المجتمعـــات الرعوية والزراعية حيث كانت العائلة الممتدة وحدة إنتاجية إلى جانب أنهـــا وحـــدة بيولوجية، حيث كان الأطفال يعتبرون سندا اجتماعيا لآبائهم ويشاركون فى الأعمـــال الإنتاجية فى مختلف مراحل العمر[1]. لذلك فإن انتشار الأسرة الصغيرة فى مدينة كيمـــا وتحمل الأعباء والمسئوليات الاقتصادية فى تربية الأولاد على الزوجين فقط أدت هـــذه الظروف إلى التقليل من عدد الأطفال والتحكم فى تنظيم الأسرة عن طريق الوســـائل الطبية، ويدل على ذلك انتشار مراكز الخدمة الطبية، ومراكز تنظيم الأســـرة داخـــل مدينة كيما، حيث أن الأسرة تجد نفسها مضطرة إلى مسايرة الحياة الحضرية وتعليـــم أبنائها لسنوات طويلة فى مراحل التعليم، مما يكلف الأسرة انفاقا اقتصاديا كبيرا علـــى تعليم الأبناء، وأن فشل أحد الأبناء فى الحصول على شهادة دراسية فى مجتمع مدينـــة كيما يعد دليلا على فشل الأسرة أمام المجتمع فى كونها لم تستطع القيام بوظيفتـــها فى

---

[1] دكتور فاروق محمد العادلى، الاجتماع والأنثروبولوجيا، مكتبة القاهرة الحديثة القاهرة ١٩٧٠، ص١٥٩.

تنشئة أبنائها التنشئة الحضرية السليمة، لذلك تميل الأسرة إلى التقليل من عدد الأطفال، كما أن الشروع فى زواج الأبناء، وخصوصا البنات فى مدينة كيما، واللاتى لا يعملن فى وظائف وليس لهن مورد اقتصادى سوى الاعتماد على الوالدين، يكلف الأسرة أعباء اقتصادية كبيرة فى تجهيز العروس وإعداد ترتيبات خاصة لها إلى حين أن تتزوج وهو ما يسمى "بجهاز العروسة" أو "شوار العروسة" فى مدينة كيما. لذلك فإن الميل نحو تقليل عدد الأطفال داخل الأسرة فى مدينة كيما أمر ظاهر وجوهرى. ومن ناحية أخرى يرى بعض العلماء من أمثال "وليام أوجبرن "William Ogbern" أن اتجاهات الخصوبة فى الأسرة الحضرية الصناعية تشير إلى أن عدد الأبناء أخذ فى الانخفاض وأن زيادة التصنيع أدت إلى التقليل فى معدلات الخصوبة داخل الأسرة الحضرية [1].

ثانيا: أظهرت الدراسة الحقلية ان الفرد فى مدينة كيما يقوم بعملية توافق ليحتفظ بعمله، وذلك من خلال ساعات العمل الطويلة التى يجب عليه قضاؤها بعيدا عن أسرته، حيث أن أداء العمل فى مدينة كيما هو الذى يحدد تقدم الفرد فى الحياة من ناحية كما أنه يجعله محتفظا بمسكن الإقامة الزوجية داخل المدينة الصناعية من ناحية أخرى. لذلك فإن الأسرة المباشرة هى الجماعة الإنسانية الأكثر ودا وإشباعا للنواحى العاطفية، وبذلك فإن الوقت الضيق جدا للعامل فى مدينة كيما، يجعله يختار قضاء وقت مناسب مع أسرته المباشرة، ومن هنا تبدأ علاقاته مع أسرته الممتدة فى الاضمحلال والتحلل حيث تصبح علاقاته أقل انتشارا. وبالتالى فإن فرص الحياة والاستقلال الاقتصادى للعامل فى مدينة كيما يجعله يستقل تماما عن السلطة التقليدية لكبار السن فى عائلته الممتدة حيث أنه ليس فى حاجة إليهم لمده بالعون الاقتصادى عند الزواج أو غير ذلك.

كما أن قيام الهيئات الرسمية المتمثلة فى إدارة شركة كيما الصناعية، وقيام التنظيمات العمالية والنقابات، وأخيرا ظهور الأحزاب، كل هذه الهيئات قد سلبت من

[1] دكتور عبد الباسط محمد حسن، علم الاجتماع الصناعى، مرجع سابق، ص ٥٧٤.

التجمعات القرابية وظائفها وسلطتها التي كانت تقوم بها على أفراد الأسرة، وأصبحت لمعايير الضبط الرسمية فى مدينة كيما الصفة الملزمة لكافة الأشخاص. وعلاوة على ذلك فإن الصناعة قد غيرت من العائلة الممتدة، حيث أخذت المصانع الدور الاجتماعى والاقتصادى الذى كانت تقوم به الأسرة الممتدة وأصبح المصنع فى منطقة كيما هو مكان لتنشئة وإعداد الأجيال للقيام بالأعمال فى المستقبل. ولذلك إذا كانت السلطة فى المجتمع الريفى ترتبط أساسا بالقيم والتقاليد واحترام كبار السن، وأن شئون الأسرة من اختصاص المسئولين فيها، كما أن الدور الذى تقوم به المرأة يعتبر دورا ثانويا لأن وجود المرأة مستمد أساسا من وجود الرجل[1]. على العكس من ذلك نجد فى مجتمع مدينة كيما أن السلطة ترتبط بالوضع الاقتصادى والمركز الاجتماعى وخصوصا المركز المهنى المتعلق بأداء الشخص لوظيفته وعمله، أكثر مما ترتبط بالقيم والتقاليد واحترام كبار السن.

ثالثا: فتحت الصناعة والحياة الحضرية فى مدينة كيما المجال أمام المرأة للالتحاق بالعمل. ولما كانت فرص العمل متاحة فى مجتمع مدينة كيما أمام الفتيات قبل سن الزواج، فإن التحاقهن بالأعمال الحضرية وشعورهن بإمكانية الاستقلال الاقتصادى والتحرر الاقتصادى عن الوالدين، كل ذلك غير إلى حد ما فى الظواهر المرتبطة بالزواج، والعلاقات العائلية داخل مدينة كيما، حيث أن مساعدة الزوجة لزوجها فى مدينة كيما بعد الزواج فى النواحى الاقتصادية والإنفاق على الأسرة وتربية الأولاد، وكذلك إحساس الزوج بأن زوجته سوف تقف إلى جانبه فى شئون حياة الأسرة، كل ذلك قد غير من المفاهيم التقليدية التي كانت مرتبطة بالزواج مثل الاختيار الزواجى، ونظام المهر، وحتى مراسم الاحتفال بالزفاف قد تغيرت داخل المدينة الصناعية. وأصبح التكفل بالإنفاق عليها منوط بالعروسين فقط، دون تحمل أهل الزوجين أية أعباء اقتصادية فى ذلك.

---

[1] دكتور محمد عاطف غيث، القرية المتغيرة، القيطون، محافظة الدقهلية، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٢، ص٩٢.

لذلك ساعدت الصناعة على إبراز دور المرأة فى مدينة كيما، وشعورها بأن لها كيانا مستقلا، وأن العلاقة الزوجية التى تربطها بزوجها ما لم تكن قائمة على المودة وحسن العشرة، فليس هناك ما يجعل الزوجة ترتبط بزوجها، كما أن سلطة الأب فى بعض الأحيان لا تسندها قوته المالية ولا منزلته الاجتماعية القائمة على أساس المهنة، وخصوصا إذا كانت الزوجة تحمل نفس الشهادة التى يحملها الزوج وتقوم هى بنفس العمل الذى يقوم به الزوج فى بمدينة كيما، أو حتى أنها تقوم باعمال قريبة أو مشابهة للأعمال التى يقوم بها الزوج. كل هذه العوامل قد غيرت نظرة المرأة إلى الحياة فى مدينة كيما، وبالتالى انعكس ذلك على ظواهر الحياة الاجتماعية المرتبطة بالزواج فى المدينة.

الفصل الخامس

التنظيم النقابى والجماعات الانتمائية

* مقدمة
* نشأة النقابات العمالية فى مصر.
* مدخل لدراسة التنظيم النقابى فى مدينة كيما.

- العوامل المرتبطة بالتشكيل النقابى :

أولاً – الجماعات العرقية أو الانتمائية.

ثانيًا – الجماعات العرقية أو الانتمائية.

ثالثًا – الانتخابات والعمليات الاجتماعية المرتبطة بها.

- دور التنظيم النقابى فى الحياة الاجتماعية لمدينة كيما.

١– الدور الاقتصادى.

٢– التمثيل العمالى فى مجلس إدارة الشركة.

٣– القيام بالخدمات الاجتماعية :

أ– الخدمات التعليمية والثقافية.

ب– النشاط الترويحى.

ج– المشاركة الاجتماعية.

التنظيم النقابى والجماعات الانتمائية

«تعمل التنظيمات النقابية الحديثة على إزالة شعور العامل بالاغتراب عن العمل والمجتمع، كما إنها تزيد من رغبته فى الانضمام إلى جماعة تحقق حاجاته الاجتماعية، وتزيد من شعوره بالأمن والثقة بالنفس»

لويد وورنر

مقدمة :

قبل أن تنشأ النقابات فى تنظيمها الحديث، ظهر فى أوربا نظام الطوائف الحرفية أو الاتحادات المهنية Gilds، وهى جماعات اجتماعية متماسكة تتميز بقوتها السياسية والقضائية، وهى بذلك كانت تستطيع فرض النظام على أعضائها كما تستطيع عقابهم فى نفس الوقت، وكانت تلك الطوائف المهنية يتولى إدارتها رجال الدين والقديسون من بين الذين يتم انتخابهم من أفراد الطائفة وكان لكل طائفة رئيس يتم انتخابه فى نفس الوقت، وهو أمين على قوانين الطائفة ويهتم بالإشراف على كل ما يتصل بالصناعة والمشتغلين بها. كما أن له سلطات واسعة على كل أفراد طائفته، حيث كان يفصل فى الخلافات والمنازعات، وخصوصا تلك التى كانت تنشأ بين الأفراد المنتجين والمستهلكين، كما كان يقوم بالتوفيق بين العمال، وبتمثيل العمال أمام المحاكم، ويحدد أجر العمال فى العمل، كما كان يبحث عن عمل للعاطلين منهم، ويعمل دائما على رعاية شئون أصحاب الحرفة أو المهنة التى يتولى رئاستها وكانت هذه الطوائف تتكون فى معظمها من الحرفين Craftsmen الذين يقومون بالإنتاج والأعمال اليدوية. إلا أنه مع ظهور الآلة فى مجال الصناعة، اختفى نظام الطوائف الحرفية ليحل محله نظام نقابات العمل Business Corporation والذى يطلق عليه أحيانا Trade Union وحلت هذه التنظيمات داخل المصانع الحديثة، لتلعب دورا رئيسيا فى رعاية مصالح العمال. ونشأت تلك التنظيمات النقابية لتوعية العامل بدوره فى مجال الصناعة، والعمل على تثقيفه، وقد ساعدت تلك التنظيمات فى القيام بدورها أن حصلت من الإدارة على أماكن أو مراكز مستقلة للقيادة النقابية

Trade Union headquarters. وبدأت هذه التنظيمات تأخذ الطابع السياسى، ودخلت فى المواجهة المباشرة والصراع مع الإدارات الصناعية من أجل رفع أجور العمال وتقسيم ملكية العمل(١).

وعلى أية حال، فقد حدث تطور آخر فى العلاقات العمالية على المستوى الدولى حيث بدأت الحركات النقابية تفكر فى إقامة "اتحاد دولى للنقابات" يرعى مصالح العمال باعتبارهم الطبقة الأولى بالرعاية فى المجتمع .. وساعد على قيام هذه الفكرة قيام "منظمة العمل الدولية" فى أعقاب الحرب العالمية الأولى كإحدى المنظمات المنبثقة عن "عصبة الأمم" والتى كانت تمثل فيها وفود الدول على أساس "ثلاثى" للحكومة مندوبان، ومندوب للعمال ومندوب لأصحاب الأعمال، وكان ذلك سببًا فى بدء الاحتكاك الدولى لممثلى الحركات النقابية(٢). كما تم تشكيل "الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب" فى عام ١٩٥٦ ومقره القاهرة، وتكوين "اتحاد جميع نقابات عمال أفريقيا" فى عام ١٩٦١ الذى اتخذ مقره فى "الدار البيضاء" بالمغرب ثم انتقل إلى اكرا فى غانا عام ١٩٦٤ ثم إلى "دار السلام" فى تنزانيا عام ١٩٦٦(٣).

نشأة النقابات العمالية فى مصر :

يرجع تاريخ الحركة النقابية فى مصر إلى عام ١٨٩٩، لأنه فى هذا العام أعلن عمال السجاير فى القاهرة أول إضراب لرفع أجورهم. ولقد استطاعوا أن يحملوا أصحاب المصانع على رفع الأجور وتحديد ساعات العمل، وبسبب نجاح هذا الإضراب حاولوا تكوين نقابة لهم ولكنهم فشلوا فى ذلك ثم قاموا بإضراب آخر فى عام ١٩٠٣ مطالبين بتحسين ظروف أعمالهم ورفع أجورهم وأنشأوا نقابة سموها "نقابة عمال السجاير المختلطة" ولكن لم يكتب لهذه النقابة النجاح، وانحصر نشاطها فى تقديم المساعدات لأعضائها. غير أنه فى عام ١٩٠٨ نجح عمال مصنع ماتوسيان

(1) Lewis Mumford, The Culture of Cities, Harcourt Brace Jovanovich, Inc., New York, 1970, pp. 29 - 31.

(٢) محمد خالد، الحركة النقابية بين الماضى والحاضر، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٧٥م، ص ١٨.

(٣) محمد خالد، المرجع السابق، ص ١٩.

فى تأليف نقابة لهم، ثم تكونت "نقابة عمال الترام المختلطة" فى نفس العام ثم تكونت أيضًا "نقابة عمال المصانع اليدوية" فى العام التالى، وبلغ مجموع النقابات إحدى عشر نقابة فى عام ١١٩١.

وعندما أعلنت الحرب العالمية الأولى، وفرضت الحماية البريطانية على مصر وأعلنت الأحكام العرفية، لم تقبل السلطات أن يواصل العمال حركاهم خلال الحرب فأغلقت أبواب النقابات، وأوقفت نشاطها مؤقتًا، وما أن انتهت الحرب حتى عادت الحركة النقابية أكثر نشاطًا بسبب كثرة عدد المشروعات الصناعية والتجارية الكبيرة لاعتماد البلاد على إنتاجها المحلى خلال الحرب. وبقيام هذه الصناعات زاد عدد العمال، ووجدت بينهم أقلية مثقفة واعية أدرك أفرادها مدى حاجة العمال إلى التنظيم، وازداد اهتمام العمال بتكوين النقابات منذ الحركة الوطنية عام ١٩١٩، وأعاد العمال تكوين النقابات الجديدة، ولقد نشطت الحركة العمالية خلال ثورة ١٩١٩ وفى أعقابها وتعددت حركات الأحزاب بسبب التضامن السياسى حينًا، وبسبب طلب تعديل شروط العمل وزيادة الأجور أحيانًا أخرى. فازداد شعور العمال بالترابط لتحسين حالتهم والمطالبة بحقوقهم[1].

فالنقابات العمالية -إذن- هى التعبير عن الروح الاجتماعية التى نشأت عن الحاجات النفسية للعمال، وعن ظروف العمل فى المصنع، كما أنها تعكس الوحدة الأخلاقية والوحدة النفسية بين العمال التى يكتشفونها عندما يعملون معًا فى محيط عمل واحد. كم أن التنظيم الرسمى للنقابة يضاعف كثيرًا من قوة وفاعلية التجمعات غير الرسمية للعمال، التى تؤدى بالتالى إلى استمرار نمو النقابات[2].

مدخل لدراسة التنظيم النقابى فى مدينة كيما :

يتولى التنظيم النقابى فى المجتمع المصرى بصفة عامة مسئوليات هامة ورئيسية، فإلى جانب دوره فى الدفاع عن حقوق العمال ورعاية مصالحهم وحل مشاكلهم

---

[1] محمد فهيم أمين، تاريخ الحركة النقابية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٦٤م، ص ١٥ - ١٨.

[2] دكتور محمد عبد الله أبو على، نقابات العمال فى الكويت، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد الثلاثون، ١٩٦٨م، ص ٧٣.

والحفاظ على مكاسبهم ودعمها، فإن التنظيم النقابى يعمل على تطوير التجمعات الصناعية الهامة بحيث يصبح كل منها مجتمعا صناعيا متكاملا، يضم إلى جانب المصانع، المدن السكنية الحديثة المقامة فى أحياء سكنية تتوفر فيها جميع الخدمات اللازمة للعمال وأسرهم من مدارس ومستشفيات ودور للثقافة والترفيه، وغير ذلك من خدمات الحياة الحضرية الحديثة. حيث أن الحل الحقيقى بالنسبة إلى العامل هو أن يسكن بالقرب من مقر عمله، حيث يتحقق له بذلك مزايا هامة أهمها : الوفر فى النفقات، واقتصاد فى الوقت، وتخلص من عناء الانتقال إلى العمل دون إجهاد[1].

لذلك فإن التنظيم النقابى فى مصر يلعب دورا أساسيا فى تحقيق الترابط بين العمال من ناحية، كما يلعب دورا من أجل تحقيق خطته التنظيمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمعات المحلية.

وقبل أن ندخل فى تفاصيل التنظيم النقابى فى مدينة كيما الصناعية، تجدر بنا الإشارة إلى أن هناك بعض النظريات الاجتماعية التى حاولت أن تفسر نشأة النقابات العمالية. نذكر منها فى إيجاز لنظريتين أساسيتين فى نشأة الحركات العمالية :

الأولى : نظرية سيلج بيرلمان Selig Perlman :

يرى "بيرلمان" أن قيام النقابات العمالية جاء ليعبر عن مطالب واحتياجات العمال داخل العمل، وذلك بالرقابة على عدد ساعات العمل، والإشراف على نظام تقسيم العمل داخل الوحدات الإنتاجية، والعمل على مقاومة التغير التكنولوجى والآلى الذى يؤدى فى آخر الأمر إلى الاستغناء عن العمال كقوة عمل داخل المصنع ويصبح الاعتماد الأساسى على الآلات.

ويرى "بيرلمان" أن كل هذه الضوابط خلقت لدى العامل الشعور أو الوعى بالندرة Consiouseness of Scarcity، وهى شعور العامل بأن العمل سلعة نادرة نتيجة لتضييق المجال حول فرص العمل المتاحة، وأنه سيصبح بعيدا عن العمل فى يوم من الأيام، وحين يدرك العامل هذه الحقيقة فإنه يسعى لكى يحمى نفسه بالانضمام

[1] محمد خالد، الحركة النقابية بين الماضى والحاضر، مرجع سابق، ص ٧٢.

فى التنظيم النقابى الذى يهدف إلى الرقابة على العمل فى إطار النظام والمعايير الاجتماعية القائمة[1].

الثانية : نظرية فرانك تاننبيوم Frank Tannenbaum :

يرى "تاننبيوم" أن النقابات العمالية ليست سوى الوسيلة الرئيسية التى يلجأ إليها العامل لكى تحقق له روابط المنزلة الاجتماعية مع زملاؤه فى العمل، وهى تلك الروابط التى يشعر العامل أنه افتقدها بمجرد هجرته عن مجتمعه المحلى الذى كان يحقق له تلك المنزلة الاجتماعية.

ولذلك يرى "تاننبيوم" أن نشأة النقابات يرجع إلى شعور العامل بالاغتراب Alienation عن العمل والمجتمع، وإحساسه بانقطاع الصلة بينه وبين جماعته الاجتماعية فى مجتمعه المحلى، وهى تلك الجماعات التى كانت تحقق له حاجاته الاجتماعية كما أنها كانت تكسبه وضعه الاجتماعى بين أعضائها.

لذلك فإن اشتراك العمال وانضمامهم إلى النقابات يعيد إليهم الحاجات النفسية، كما يهيئ جوا من الوحدة الأخلاقية داخل العمل[2].

لذلك فإن هذه النظريات تعبر عن أنماط معينة فى الحركات النقابية. إلا أن أية دراسة حول النقابات العمالية يجب أن تأخذ فى اعتبارها تحليل الظروف الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية، والاقتصادية القائمة فى كل مجتمع، والتى تؤثر فى الأدوار التى تؤديها الأنشطة النقابية.

والنقابة عموما كما تم تعريفها فى موسوعة المصطلحات الاقتصادية "هى اتحاد يضم العمال المشتغلين فى مهنة أو حرفة معينة، بغرض تحسين ظروفهم، وزيادة العائد الذى يحصلون عليه فى صورة أجر لقاء العمل الذى يبذلونه، والهدف من النقابة العمالية هو أساسا تدعيم وضع العمال بتكوين اتحاد يضم شملهم، ولتكوين أرصدة نقدية تحقق أغراضهم. وأموال النقابة العمالية تستخدم عادة فى الوجوه الثلاثة الآتية:

١- أغراض تجارية أى إدارة دفة أى أحزاب وتدعيم فاعليتها.

---

(١) Schneider, E. V., Industrial Sociology, op. cit., pp. 333 - 334.

(٢) Schneider, E.V., op. cit., pp. 335 - 336.

٢- أغراض اجتماعية كمساعدة المرضى من العمال أو أسرهم عند الوفاة.
٣- أغراض تمثيلية لتمكين بعض العمال من الدخول كأعضاء فى المجلس النيابى[1].

ولما كان التنظيم النقابى لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) بأسوان له دوره البارز فى الحياة الاجتماعية داخل مدينة كيما الصناعية، فإن دراستنا حول نقابة العمال والجماعات الانتمائية فى مدينة كيما تستند إلى تساؤل مؤداه :

لما كان التنظيم النقابى هو أحد التنظيمات الاجتماعية المميزة للمجتمع الصناعى، فما هو الدور الذى تلعبه النقابة العمالية فى مدينة كيما الصناعية من أجل تحقيق التضامن الاجتماعى، ورفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى للعاملين من سكان المدينة ؟

المعروف أن التنظيم النقابى لنقابات العمال فى مجال الصناعة سواء كان فى منطقة كيما أم فى أية منطقة صناعية أخرى، فإن التشكيل النقابى لا يضم الفئات المهنية والمحاسبين والفنيين والاجتماعيين، وإنما يقتصر التشكيل النقابى فى شركة كيما على فئة العاملين الغير مؤهلين تأهيلا فنيا أو إداريا. ويتم التشكيل النقابى عن طريق الانتخابات المباشرة بين العمال وممثليهم من المرشحين. وتتم الانتخابات بعد انتهاء كل دورة نقابية، ومدة الدورة النقابية فى شركة كيما ثلاث سنوات يعاد بعدها من جديد إعادة التشكيل النقابى عن طريق الانتخابات. ويتكون مجلس اللجنة النقابية لشركة كيما من أحد عشر عضوا من بينهم رئيس اللجنة النقابية لشركة كيما. ويقع مقر اللجنة النقابية بداخل مبانى مدينة كيما الصناعية، وينضم إلى عضوية النقابة جميع العاملين بشركة كيما وبموجب تلك العضوية يحصل رسم العضوية وقدره عشرون قرشا شهريا من كل عامل يخصم هذا الاشتراك من واقع كشوف مرتبات العاملين بالمصانع، وتتحول هذه القيمة النقدية إلى حساب صندوق اللجنة النقابية للاتحاد العام لقطاع الصناعات الكيماوية.

ويعطى العمل النقابى الحق لرئيس اللجنة النقابية التفرغ لممارسة العمل النقابى، حيث أنه من المعروف أن النقابات العمالية ترتبط إلى حد كبير بالعمل

---

[1] حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٥م، ص ١٧.

السياسى فى المجتمع المصرى، ونظرًا لكثرة الاجتماعات التى يحرص رئيس اللجنة النقابية على حضورها سواء أكانت اجتماعات مع "مجلس إدارة الشركة" أم اجتماعات مع مجلس إدارة اللجنة النقابية، أو اجتماعات مع اللجنة النقابية العامة، أو غيرها من الاجتماعات لذلك حرصت التشريعات النقدية على أن يكون رئيس اللجنة النقابية متفرغًا لآداء عمله النقابى.

وتتكون الجنة النقابية لشركة كيما كما سبق أن ذكرنا من أحد عشر عضوًا من بينهم رئيس اللجنة النقابية، والوكيل، وأمين الصندوق، والسكرتير، بالإضافة إلى سبعة أعضاء آخرين يمثلون اللجنة النقابية فى اجتماعات اللجان المختلفة داخل الشركة مثل التمثيل فى لجنة الشئون الإدارية، ولجنة الإنتاج، ولجنة الإسكان والخدمات الاجتماعية والأمن الصناعى، وغيرها ..

ومن الجدير بالذكر، أن الدراسة الأنثروبولوجية حول اللجنة النقابية لشركة كيما أظهرت اختفاء دور المرأة فى التنظيم النقابى داخل الشركة، حيث أن المرأة فى مجتمع مدينة كيما، لم تجد الفرصة فى إظهار قدراتها ومواهبها السياسية والعملية للمشاركة فى مثل تلك التنظيمات. ولم يتم التحاق المرأة بالعمل النقابى فى مجتمع مدينة كيما، سوى مرة واحدة فى الدورة النقابية التى بدأت فى عام ١٩٧٣، أن تقدمت إحدى العاملات بمكتب القاهرة التابع لشركة كيما للترشيح فى تمثيل اللجنة النقابية، ونظرًا لأنها كانت المرأة الوحيدة التى تقدمت للعمل النقابى من بين العاملات بالشركة فحصلت على أصوات من الناخبين مكنتها من النجاح، لكنه نظرًا لوجود عمل هذه السيدة بمكتب القاهرة فإنها لم تتمكن من حضور كافة الاجتماعات التى كانت تعقدها اللجنة النقابية. ونجاح المرأة فى التشكيل النقابى لم يعد أكثر من تسجيل اسمها على كشوف التشكيل من بين الناجحين. أما عن إسهاماتها الفعالة داخل التنظيم النقابى فلم تظهر بصورة حيوية.

ويرجع السبب فى عدم مشاركة المرأة مشاركة فعالة فى التنظيم النقابى داخل مدينة كيما، كون أن هذا المجتمع فى منطقة أسوان لم يتح بعد الفرصة المناسبة لعضوية المرأة فى التنظيمات الطوعية وذلك نظرًا لما يحكم تلك المنطقة من رواسب ثقافية فى التقاليد والعرف لا تجعل من المرأة حكمًا أو رئيسًا أو قياديًا فى المجتمع.

ولما كانت مدينة كيما الصناعية هى موطن الإقامة لأغلب العاملين بشركة كيما، فإن الدور الذى يلعبه التنظيم النقابى فى الشركة ينعكس بالتالى عن الحياة الاجتماعية داخل المدينة الصناعية. وكما سبق إن ذكرنا أن المدينة الصناعية تتكون من فئات اجتماعية وعمالية مختلفة، كما أنها تتكون من جماعات عرقية متباينة. ولما كانت بعض هذه الجماعات العمالية تشعر بأقليتها بين سكان مجتمع المدينة فإنها تحرص على الانضمام إلى التنظيم النقابى، حتى تتمكن تلك الجماعات من التعبير عن مكانتها ومترلتها الاجتماعية، والتى ذابت داخل الحياة الحضرية فى مدينة كيما، وهو بذلك يعمل على الانضمام إلى جماعة اجتماعية (اللجنة النقابية) يشعر بأنها ستحقق له حاجاته الاجتماعية على ما يرى "فرانك تاننبوم"، ولا يرجع السبب فى انضمام العمال إلى التنظيم النقابى فى مدينة كيما لإحساسهم بندرة العمل على ما يرى "سيلنج بيرلمان" لأن المكاسب العمالية مكنت جميع العمال من شعورهم بالاستقرار فى عملهم.

وتحددت الوظائف التى تقوم بها اللجان النقابية لشركة كيما طبقا للقانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤ على النحو التالى :

١- الإسهام فى التطوير الصناعى والعمل على رفع الكفاية الإنتاجية، وضمان الاستقرار فى العلاقات الصناعية.

٢- تحقيق التضامن بين العمال بتشجيعهم على الانضمام إلى النقابات.

٣- توعية الأعضاء وتكوين المواطن الصالح.

٤- حماية حقوق العمال وحماية شروط عملهم، والعمل على تحسين ورفع المستوى المهنى للأعضاء.

٥- تكوين قيادات نقابية بما تنظمه من دورات وبعثات تدريبية.

٦- رفع الكفاية الفكرية لجميع الأعضاء بما تصدره النقابة من نشرات وكتب ومطبوعات.

٧- رفع المستوى الاجتماعى والصحى والثقافى والاقتصادى للأعضاء وعائلاتهم بما يوفره من مساعدات وخدمات.

٨- العمل على تسوية المنازعات الفردية الخاصة بأعضائها العاملين وأسرهم داخل المدينة الصناعية.

٩- القيام بالخدمات الاجتماعية المقررة بالنسبة لأعضائها العاملين.

ويتضح من هذا العرض أن هناك بعض المجالات التى ترتبط بالعمال كأعضاء فى التنظيم النقابى والعمل على رفع مستواهم الاجتماعى والثقافى من ناحية، كما تقوم اللجنة النقابية بالعمل على المشاركة فى مجال الخدمات الاجتماعية داخل المدينة الصناعية، وسوف نعرض لدور النقابة داخل المدينة الصناعية فى منطقة كيما عند الحديث عن دور النقابة فى الحياة الاجتماعية للمدينة.

ونظرا لتعدد الجماعات العرقية للتركيب الاجتماعى لمدينة كيما، وأن كل جماعة أو فئة عمالية تحرص على أن يكون عددا كبيرا من أفرادها أعضاء فى التنظيم النقابى، فإن هناك بعض المبادئ أو العوامل المرتبطة بالتشكيل النقابى فى شركة كيما.

العوامل المرتبطة بالتشكيل النقابى :

هناك بعض المبادئ الأساسية التى ترتبط بعملية التشكيل النقابى كتنظيم اجتماعى داخل المنطقة الصناعية، وهذه المبادئ هى :

أولا – الجماعات العرقية أو الانتمائية.

ثانيا – الجماعات العمالية أو المهنية.

ثالثا – عملية الانتخابات.

وسوف نتناول فيما يلى كل عنصر من هذه العناصر بالتفصيل :

أولا – الجماعات العرقية أو الانفعالية :

المعروف أن مدينة كيما الصناعية، يتكون تركيبها الاجتماعى من فئات متمايزة، وهذه الفئات العمالية تنتمى إلى عدد من المحافظات والمناطق الإقليمية المختلفة. وحين نشير هنا إلى الجماعات الانتمائية فإننا نقصد بذلك الجماعات التى تنتمى إلى جماعة الفئات النوبية، وأهالى محافظة أسوان مثلا، وكذلك الجماعات التى تنتمى إلى محافظة قنا، وقد أظهرت الدراسة الحقلية أن الجماعات الانتمائية التى تنتمى إلى محافظة قنا هى التى تفوز بأغلبية الناجحين فى التشكيل النقابى خلال دورات نقابية متعددة.

وعلى أية حال فإن الجماعة الانتمائية هى جماعة غير رسمية يتكون أعضائها وتستمر فى الوجود لأنها تشبع حاجات أعضائها وهى حاجات اجتماعية، وليست حاجات نفسية أو بيولوجية. وقد تتمثل هذه الحاجات فى جمع الثروات أو تقديم الإضحيات أو القرابين التى تفرضها تقاليد الجماعة. فلكل جماعة تقاليدها كما أن لكل منها عرف وعادات شعبية، أى أن لكل جماعة ثقافتها الخاصة بها، وهى التى أوجدتها، ويتمسك أعضاء الجماعة بهذه العناصر الثقافية، ويعتزون بها، لأنها تشبع حاجاتهم الاجتماعية، ومن ثم تصبح الوظيفة الأولى للجماعة الانتمائية هى العمل على استمرار ما يشبع الحاجات الاجتماعية لأعضائها، أى العمل على استمرار الثقافة، وما من شك فى أن استمرار الثقافة أمر هام وضرورى لاستمرار الجماعة فى الوجود وتكاملها ووحدتها، ويترتب على ذلك أن كل فرد ينضم إلى عضوية الجماعة لابد له من أن يتوافق مع معايير واتجاهات وقيم الجماعة أى مع ثقافتها بصفة عامة. وعادة ما تعمل الجماعة على أن يشعر كل فرد فيها بالتقدير والاحترام كما أنها تحدد له مكانته الاجتماعية[1].

كما أظهرت الدراسات الاجتماعية حول الجماعات الطوعية Voluntary Associations أنه كلما كانت مستويات الثقافة التى تنتمى إليها تلك الجماعات من المستويات الدنيا أو المتوسطة كلما كان استعداد الأشخاص للانضمام إلى تلك الجماعات أكبر بكثير عن الجماعات الأخرى التى تنتمى إلى مستويات أعلى من الثقافة. وقد أظهرت بعض الدراسات أن انضمام الجماعات الزنجية فى جماعات طوعية كان أكبر بكثير عن رغبة جماعات البيض فى المجتمع الأمريكى من الانضمام إلى جماعات طوعية.

كما أظهرت تلك الدراسة التى أجريت فى مجتمع نيبراسكا Nebraska فى عام ١٩٦٠م أن هناك عوامل أساسية تلعب دورا هاما فى تلك الجماعات الطوعية ومنها الانتماء إلى موطن الإقامة الأصلى، ونوعية المهنة أو الحرفة والثقافة، والتقارب فى

---

(1) W. Lloyd Warner, The Corporation in the Emergent American Society, Harper & Brothers Publishers, New York, 1962, pp. 12 - 13.

السن، وأن هناك عوامل أخرى تلعب دورا فى تشكيل الجماعات الطوعية منها الانتماءات الدينية والحالة الزواجية ودرجات الصداقة، ونوعية الجنس[٢].

وتشير الدراسة الحقلية إلى أن الانتمائية فى مدينة كيما تتم على أساس الاشتراك فى الموطن الأصلى قبل الهجرة إلى منطقة كيما الصناعية، وتتفاعل عمليات الانتمائية من حيث شدها نحو الجماعة داخل ما يسمى "برابطة أبناء الإقليم" فمثلا هناك رابطة أبناء "اسنا" ورابطة "أبناء الأقصر"، وهناك الرابطة العامة لأبناء "محافظة قنا" حيث يتم الاختيار التلقائى أو الطوعى بين الأفراد من أجل تدعيم تلك الروابط فى القيام بدورها الاجتماعى نحو الجماعة الذاتية.

وكما سنرى فى العمليات التى تتم أثناء إجراء الانتخابات فإن تلك الروابط الإقليمية هى بمثابة المركز الرئيسى الذى يلتقى فيه أبناء الإقليم الواحد ويقررون بداخله ما يكون لصالح الجماعة.

وعلى أية حال فإن التنافس حول القيادة النقابية لشركة كيما يتم عادة بين أبناء محافظة أسوان من ناحية، وبين أبناء محافظة قنا.

لذلك نجد أنه فى وقت إجراء الانتخابات لنقابة العمال فى شركة كيما يتضامن جماعة النوبيين مع أبناء محافظة أسوان، وذلك لمواجهة التنافس الذى يتعرضون له من أبناء محافظة قنا بمراكزها وبنادرها المختلفة، حيث تصبح هنا مسألة الانتمائية إلى الإقليم باعتبار أن الانتماء إلى مدينة أو محافظة أسوان ككل هو المسيطر على تلك الجماعات، وفى هذه الحالة تتغاضى الجماعات النوبية عن نزعاتها العرقية وتدخل فى اتفاقات انتخابية مع أبناء محافظة أسوان. بينما يتكتل على الجانب الآخر أبناء محافظة قنا محاولين بقدر الإمكان جذب العديد من أصوات العاملين إليهم حتى يتمكنوا من الفوز بأغلبية أفراد جماعتهم فى التنظيم النقابى.

---

(٢) Nicholas Babchuk and Ralph V. Thompson, The Voluntary Associations of Negros, In; Fuad Baali and Joseph S. Vandiver, (ed.) ; Urban Sociology : Apple on Century Crofts, New York, 1970, pp. 223 - 225.

ثانيا - الجماعات العمالية والمهنية :

التنظيم النقابي فى مدينة كيما باعتباره تنظيما غـــير رسمـــي، يتكـــون مـــن الجماعات المهنية غير الرسمية، وهى الجماعات التى تتميز بالتفاعل التلقائى الذى يحدث لفترة طويلة نسبيا بين مجموعة من الأشخاص يقوم أعضاؤها بـــأداء أدوار محـــدودة بغرض تحقيق غايات معينة[1]. وهذه الجماعات فى مدينة كيما تتكون من جماعـــات العمال مثل جماعة العمل فى قطاع "الحركة" أسطول النقل التابع لشركة كيما وكذلك جماعة العمل فى عنابر الإنتاج داخل المصانع، ومن خلال تلك العلاقات التى تتم بـــين هؤلاء العمال وبعضهم سواء فى مكان العمل أم خارجه تتكون جماعات الأصدقـــاء، والزمر الاجتماعية، والتى تلعب دورا أساسيا فى عملية التنظيم النقابى.

ونظرا لتعدد الجماعات المهنية والعمالية داخل مدينة كيما، ونظرا لاختـــلاف طبيعة العمل الذى يقوم به كل شخص، فإن عملية الانضمام إلى التنظيم النقابى تتوقف على مدى استعداد الفرد من ناحية، وعلى مدى ما يوفره له وقت العمل الرسمى مـــن مشاركة إيجابية فى الالتحاق بالعمل النقابى من ناحية أخرى.

وعلى ما يرى "نيقولا وتيمبسون" من أن الانضمـــام إلى الجماعـــات غـــير الرسمية، وإلى التنظيمات الطوعية يتوقف على ما يملكه الفرد من ثقافة معينـــة تحـــدد دافعيته للانضمام إلى مثل تلك التنظيمات، كما أن هناك بعض العوامل التى تدخـــل فى عملية انضمامه للجماعة الطوعية مثل الانتماء إلى محل إقامة مشترك ونوع المهنـــة أو الحرفة أو الصداقة ودرجاتها المتعددة من حيث شدة الترابط أو هامشية الصداقة[2].

وإذا كان الانتماء إلى مهنة واحدة داخل المصانع يقـــوم بـــدور فى عمليـــة الانضمام إلى عضوية التنظيم النقابى إلا أنها لا تظهر بنفس الدرجة التى تقـــوم علـــى أساس الانتمائية الإقليمية بين الجماعات. وإذا كان العمال يقومون بعمليات الاتصال قبل بدء الانتخابات داخل عنابر الإنتاج بالمصانع، إلا أنها لا تمثل أهميـــة إذا قورنـــت

---

[1] دكتور عبد الباسط محمد حسن، علم الاجتماع الصناعى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢م، ص ٢٣٥.

[2] Nicholas Bab:h .k and Ralph V. Thompson, op. cit., p. 225.

بتلك الاتصالات التى تتم خارج نطاق العمل، وخصوصا تلك اللقاءات والاتصالات والاجتماعات التى تتم فى مقار الروابط الإقليمية التى أشرنا إليها من قبل، وسوف تتضح لنا هذه الناحية فى عرضنا للموضوع التالى المتعلق بعملية الانتخابات للنقابة فى مدينة كيما.

ثالثا : الانتخابات والعمليات الاجتماعية المرتبطة بها :

يدخل فى عملية التشكيل النقابى أثناء إجراء الانتخابات كافة الأعضاء العاملين المنضمين لنقابة شركة كيما وعددهم ٣٠٠٠ صوت (ثلاثة آلاف صوت) موزعة على جميع العاملين فى مختلف أقسام المصانع الموجودة فى منطقة أسوان، وكذلك منطقة المحاجر التابعة لشركة كيما والتى تقع فى منطقة شرق كوم أمبو، وكذلك الأعضاء العاملين فى المكاتب التابعة لشركة كيما الموجودة فى كل من القاهرة والإسكندرية، حيث أن لكل فرد عضو فى النقابة الحق فى التمتع بمزايا التنظيم النقابى مهما وجد مكان عمله سواء فى أسوان أم خارجها.

ويهمنا فى عملية الانتخابات أن نبرز الدور الذى تقوم به الجماعات العرقية والانتمائية الإقليمية فى التأثير على عملية التشكيل النقابى من ناحية، وحرص هذه الجماعة فى تماسك أعضائها، والخوف من الفشل فى مواجهة الجماعات الأخرى التى تنافسها حول المقاعد النقابية فى شركة كيما.

وحين تنتهى الدورة الانتخابية للتنظيم النقابى فى شركة كيما يفتح المجال أمام الترشيح للتنظيم النقابى...وعلى أية حال فإنه طبقا للوائح العمل والتنظيمات النقابية، فإن لكل فرد الحق فى الانضمام والترشيح إلى النقابة العمالية ما لم يكن مسجل فى تنظيمات نقابية أخرى، وله الحق فى التقدم إلى الترشيح لأى منصب قيادى فى التشكيل النقابى.

إلا أن الطريقة التى تتم بها عملية الاختيار الاولى لانتقاء المرشحين للتنظيم النقابى تتم بطريقة غير رسمية داخل الجماعات الانتمائية، فعلى سبيل المثال، وقبل بدء الانتخابات بفترة قصيرة يعلن مثلا بين أبناء محافظة أسوان جميعا عن طريق المنشورات أو الإعلانات فى عنابر العمل عن اجتماع سيتم بين جميع أبناء محافظة أسوان -سواء

من الأسوانيين الصعايدة أو من الفئات النوبية- وكما سبق أن ذكرنا أن مصلحة الانتماء الإقليمي تظهر لأول مرة بصورة مؤقتة أثناء إجراء الانتخابات وتذوب الفوارق العرقية سواء من أصل نوبي، أم أصل أسواني صعيدي - في مكان ما خارج منطقة العمل، ويتم هذا الاجتماع عادة في مدينة أسوان أو ضواحيها في أحد الأماكن المتفق عليها، وهي كما ذكرنا أماكن الروابط الإقليمية الموجودة خارج مدينة كيما، وفي مثل هذه الاجتماعات يتم اختيار عشرة أشخاص يمثلون رأى الجماعة ككل، وعليهم أن يتولوا إدارة الاجتماع في اختيار من يمثلوهم في التنظيم النقابي وفي هذه الحالة يتم اختيار المرشحين لتمثيل أبناء محافظة أسوان في التنظيم النقابي، وعادة يتم الاختيار ليس على أساس السن أو الأقدمية في العمل، وإنما يتم على أساس من يكون له أسلوب هادئ في معالجة الأمور المطروحة للمناقشة، وكذلك ألا يكون الشخص الذى يتم اختياره متساهلا أو متهورا أثناء المناقشات، كما يفضل من له خبرة في مجال التنظيم النقابي وأثبت فاعلية في اشتراكه في المدد السابقة. وبالتالي يتم اختيار المرشحين ويلتزم الجميع بهذا الاختيار الذى يتكاتف الجميع من أجل فوزهم في الانتخابات بأعلى الأصوات.

وفي مقابل ذلك أيضا تتم الاجتماعات واللقاءات بين أبناء محافظة قنا في هذا الشأن، ونظرا لكثرة المراكز والبنادر التي يوجد منها أشخاص مهاجرين إلى منطقة العمل في كيما فإن شدة الترابط والانتماء الإقليمي بينهم تكون محدودة وليست بدرجات القوة والاتصال التي تتم بين أهالي محافظة أسوان، ولكن بعد عقد اللقاء والاجتماعات ونظرا لكثرة المهاجرين من أبناء محافظة قنا -عموما- للعمل في منطقة الصناعة بشركة كيما، فيتم اتحاد ويتضامن هؤلاء العمال لمواجهة التنافس الذى تتعرض له جماعتهم باعتبارها جماعة إقليمية انتمائية على أساس ارتباطها في موطن الإقامة الأصلي بمحافظة قنا. وبالتالي يتم أيضا كشف بأسماء المرشحين يؤخذ على أساسه في إجراء عمليات الانتخاب.

وإذا حاول أى شخص من كلتا الجماعتين السابقتين الخروج عن معايير وقيم الجماعة فيما التزمت به تجاه المرشحين فإنه يتعرض إلى اللوم والجزاء من الجماعة، وقد يصل هذا الجزاء إلى حد الخصام أو النبذ وأحيانا الطرد من رابطة الجماعة الإقليمية.

ولكن ليس معنى ذلك أن التشكيل النقابى يتوقف على الدور الذى تقوم بـه الجماعتان الأساسيتان وهما جماعة أبناء محافظة قنا، ومحافظة أسوان، ولكـن هنـاك جماعات أخرى من المحافظات والمناطق الإقليمية الأخرى تحرص أيضا على أن يكـون لها تمثيل نقابى داخل التنظيم، ويتم ذلك من خلال التفاوض بين تلك الجماعات وبـين إحدى الجماعتين الرئيسيتين من أبناء قنا وأسوان، فى تبادل عملية أصوات الناخبين.

ولذلك تلعب الإقليمية والانتمائية دورا أساسيا فى ظهور فكرة "العصبية" أثناء الانتخابات، وقد يرجع ذلك إلى شعورهم بأن التنظيم النقابى سوف يحقق لهم آمـالهم واحتياجاتهم الاجتماعية فى المجتمع الصناعى.

دور التنظيم النقابى فى الحياة الاجتماعية لمدينة كيما :

إن مدينة كيما باعتبارها من المجتمعات الصناعية الحضرية فقدت إلى حد كبير روح العائلة التقليدية، والعلاقات القرابية المنظمة للأدوار الاجتماعية التى كان يقـوم بها الأفراد فى محيط العائلة الممتدة فى المجتمعات القروية والرعوية. لذلك وجد الأفـراد فى التنظيم النقابى باعتباره تنظيما اجتماعيا مجـالا لممارسـة الأدوار الـتى فقدوهـا بحرمانهم من الانتماء إلى مجتمعات محلية تتميز بنمط العائلة الممتدة. ولهـذا عمـل التنظيم النقابى فى مدينة كيما على جعل العلاقات بين العمال وبعضهم علاقـات مباشرة Face-to Face relations. وقد لاحظ "لويد وارنر" فى دراسـته حـول التنظيم النقابى العمالى لمدينة "يانكى سيتى" وخصوصا على عمال صناعة الأحذية، من أن هناك تغيرات ارتبطت بنشأة التنظيم النقابى منها، اختفاء العلاقـات الاجتماعيـة التقليدية التى كانت تتم فى محيط العائلة القرابية، وأن العلاقات المهنية وعلاقات العمـل حلت محل العلاقات الأولية لأفراد العائلة، ووجد أن هناك تغـيرات هامـة فى بنـاء العلاقات الاقتصادية، والتى كانت تحددها العلاقات العائلية من قبـل، أن أصبحـت تلك الأبنية الاقتصادية فى أيدى التنظيمات النقابية، والتى تتـدرج فى اتخـاذ القـرار فى المصلحة الاقتصادية من اللجان النقابية الصغـرى، إلى اللجنـة العليـا للتنظيـم النقابى الواحد[1].

---

[1] W. Lloyd Warner; The Corporation in the Emergent American Society, op. cit., p. 10.

لذلك فإن انحلال وضعف الروابط الاجتماعية القرابية، وتلاشى القيم الجماعية داخل المجتمع الصناعى الحديث، وضعف الشعور بالانتماء، أدى إلى ظهور التنظيمات غير الرسمية المتمثلة فى النقابات العمالية. وعلى أية حال فالنقابات العمالية لا تؤدى دورها فى تحسين أحوال العمال، ورفع مستواهم الاقتصادى والاجتماعى فحسب ولكن يرتبط عمل النقابات العمالية الحديثة بالصراع القومى، حيث أسهمت النقابات إسهاما كبيرا فى الحركات الوطنية، وخصوصا فى الدول الأفريقية التى كانت خاضعة تحت سيطرة الاستعمار الأجنبى لسنوات طويلة. وقد ساعدت تلك الأوضاع السياسية العالمية على ظهور عدد من القادة العماليين النقابيين الذين أتيح لهم أن يؤدوا دورا هاما فى توجيه سياسة بلادهم، وقد وصل بعضهم فعلا إلى كراسى الحكم. بعد أن تلقوا دروسهم فى السياسة والاقتصاد على السواء فى مجال النقابات العمالية. وبذلك يخرج النشاط النقابى من الجزء الضيق فى محيط المصنع أو مكان العمل إلى المجتمع القومى الكبير[1].

ويتركز الدور الذى يلعبه النشاط النقابى والذى ينعكس على الحياة الاجتماعية فى مدينة كيما الصناعية على النحو التالى :

١- الدور الاقتصادى :

تقوم اللجنة النقابية فى شركة كيما بالحفاظ على مكاسب العمال فى الأرباح وحوافز الإنتاج، وتقوم أيضا بالعمل على تقديم الخدمات الاقتصادية لسكان المدينة وأعضاء النقابة غير المقيمين فى المدينة أيضا. وذلك باتفاق اللجنة النقابية مع أحد البنوك بمدينة أسوان لمنح العمال سلفيات مادية وذلك بضمان بعضهم لبعض. وكذلك يقوم الأفراد أعضاء النقابة بشراء ما يلزمهم من احتياجات منزلية مثل أجهزة التليفزيون، والدراجات، والغسالات وأجهزة التسجيل والأقمشة، وذلك بدفع أثمان هذه الأشياء بالتقسيط مع أحد المحلات التجارية العامة فى مدينة أسوان، وبعد الاتفاق بين تلك المحلات واللجنة النقابية، وأيضا بضمان بعضهم لبعض. كما تقدم النقابة

---

[1] دكتور أحمد أبوزيد، الحركة النقابية والتحرر الإفريقى، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام: إبريل ١٩٦٦م، ص ٣٨٦.

المنح الاقتصادية فى حالة الوفاة والنكبات الاجتماعية، فمثلا تقضى لائحة اللجنة النقابية بشركة كيما بدفع مبلغ عشرين جنيها لأسرة العامل المتوفى، كما تقضى بمنح العضو خمس جنيهات عند وفاة أحد والديه، وثلاث جنيهات للعضو الذى يتوفى أحد أبنائه القصر الذى لا يزيد عمره عن ثلاث سنوات[1].

وقامت اللجنة النقابية بشركة كيما بعد ذلك بإنشاء صندوق الزمالة، والذى يهدف إلى تقديم الإعانات المالية والاقتصادية لأسر العاملين، وقد عدلت الإعانات لكل من العضو وورثته على حسب النظام التالى :

يمنح مبلغ ١٥٠ جنيها فى حالة وفاة العضو المشترك كما يمنح مبلغ خمسون جنيها فى حالة وفاة زوجة العضو. ويصرف مبلغ خمسون جنيها فى جالة العجز الكلى نتيجة الإصابات بالعمل للعضو المشترك أو إذا كان سبب العجز أى سبب آخر حتى ولو كان خارج العمل، كما يصرف من صندوق الزمالة مبلغ خمسون جنيها فى حالة التقاعد بسبب الشيخوخة، كما يصرف مبلغ خمسة وعشرون جنيها فى حالة وفاة أحد الأبناء إذا كان سنه أكثر من ٧ سنوات.

ويتم تمويل صندوق الزمالة من اشتراكات شهرية للعاملين قدرها عشرة قروش صاغ يتم خصمها من العضو المشترك من مرتب كل شهر، بالإضافة إلى التبرعات والإعانات التى توافق عليها الحكومة.

لذلك يلعب التنظيم النقابى دورا اقتصاديا فى حياة المدينة الصناعية،وللأعضاء المشتركين فى اللجنة النقابية من غير المقيمين إقامة سكنية فى مدينة كيما.

٢- التمثيل العمالى فى مجلس إدارة الشركة :

تحرص قوانين العمل والتشريعات النقابية على أن يمثل العمال فى مقاعد مجلس الإدارة واللجان الإدارية فى الشركات الصناعية. ولما كانت القرارات التى تتخذها مجالس الإدارة تتصل بالحياة الاجتماعية والاقتصادية للعمال فإن التشريعات النقابية مكنت العمال من الحضور فى اجتماعات مجلس الإدارة عن طريق رئيس اللجنة النقابية لكنه ليس له رأى معدود فى التصويت على القرارات التى يتخذها مجلس الإدارة.

[1] وهى اللائحة التى كان معمولا بها خلال سبعينات القرن العشرين.

ولا يتوقف اشتراك العمال فى مجلس الإدارة سواء عن طريق التنظيم النقابى أو عن طريق أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين فى حضور الاجتماعات الإدارية فقط. ولكنهم يطلبون دائما بالوضع الأفضل لعمال شركة كيما وذلك من أجل الحصول على مزيد من الأجور والحوافز والبدلات وكذلك رعاية العاملين من أجل الحصول على مساكن بالمدينة الصناعية فى مدينة كيما، كما عملت اللجنة النقابية فى هذا الصدد بإنشاء الجمعية التعاونية لبناء المساكن للعاملين بشركة كيما. ويأتى اتخاذ تلك القرارات من التفاعل القائم بين التنظيم العمالى ومجلس الإدارة الرسمى.

لذلك فإن ما يتم داخل المجالس والاجتماعات الإدارية ينعكس بدوره فى الحياة الاجتماعية المتصلة بحياة مدينة كيما باعتبارها جزء لا يتجزأ من الشركة الصناعية.

٣- القيام بالخدمات الاجتماعية :

نظرا لوجود مقر اللجنة النقابية داخل مدينة كيما فى أحد العمارات السكنية بها، فإنها تعمل كل ما فى وسعها لتقديم كافة الخدمات لسكان المدينة الصناعية. وتتمثل تلك الخدمات فى أهم مجالات الخدمة التالية:

أ- الخدمات التعليمية والثقافية، حيث تحرص اللجنة النقابية بشركة كيما على إعداد الدورات الثقافية والتعليمية للعاملين بالمصانع من أجل توعيتهم وتثقيفهم، وتكون هذه الخطة الثقافية للعمال بناء على خطة قومية أعدها وزارة العمل بالاشتراك مع الاتحاد العام للنقابات. كما تقوم اللجنة النقابية بإعداد الندوات وإلقاء المحاضرات الخاصة بتوعية العمال وتثقيفهم. ومن أهم الموضوعات التى كانت تقدم فى بداية الأمر فى اجتماعات اللجنة النقابية العمل على التخلى عن النزعات القبلية والعرقية، ويجب أن يكون الانتماء الأول لمدينة كيما ومصلحة العمل بمصانعها، وذلك نظرا لأن المدينة تتكون من جماعات عرقية وانتمائية مختلفة، والدليل الثانى على ذلك،أن الشخص الذى يفوز بانتخابات اللجنة النقابية لا يعمل من جل مصلحة جماعته فحسب، بل يبدأ فى نشر نشاطه النقابى على مختلف الجماعات، وأن ترابطه مع جماعته فى الفترة السابقة على إجراء الانتخابات ما هى إلا تعبير عن ترابطه وانتمائه

الإقليمى لأبناء محافظته. أما فى مجال العمل فإنه يجب أن يتخلى عن هذه النزعات الإقليمية ويعمل للمصلحة الاجتماعية العليا لسكان المدينة.

ومن جهة أخرى تعمل اللجنة النقابية على القيام بفتح فصول التقوية لتلاميذ سكان المدينة، وذلك تحت إشراف اللجنة النقابية بالاستعانة بالمدرسين المتخصصين فى مختلف مراحل التعليم قبل الجامعى، كما قامت اللجنة النقابية بفتح فصول المدارس الليلية لمن يرغب فى مواصلة دراسته من العاملين بالشركة.

والشيء الذى يسجل هنا للجنة النقابية بشركة كيما أنها استطاعت أن تمحوا أمية جميع العاملين الموجودين بالشركة حتى أن الشركة اتخذت قاعدة الآن فى تعيين العمال العاديين وهى يجب أن يكونوا ملمين على الأقل بالقراءة والكتابة حتى لا يكون هناك أمى واحد داخل الشركة.

ب- المشاركة فى الخدمات المتعلقة بالنشاط الترويحى، إلى جانب الدور الذى تلعبه إدارة الخدمات الاجتماعية والإسكان بالمدينة فى نشر النشاط الترويحى بين سكان المدينة الصناعية، فإن اللجنة النقابية تسهم فى ذلك إسهاما فعالا من أجل الترويح على العمال وأسرهم المقيمين فى مدينة كيما. لذلك تقوم اللجنة النقابية بالاشتراك مع إدارة الخدمات الاجتماعية بتنظيم برامج النشاط الترويحى داخل الأندية المعدة لذلك داخل مدينة كيما، وتوضع هذه البرامج فى مناسبات الأعياد وحلول موسم شم النسيم، والهدف منها كى يتجمع العاملون وأسرهم وتبدأ بينهم علاقات التفاعل مباشرة.

أضف إلى ذلك ما تقوم به اللجنة النقابية من إعداد للرحلات الجماعية إلى مصيف الإسكندرية، وتستمر هذه الرحلات على مدى شهرين من شهور الصيف، يقوم العاملون وأسرهم بالذهاب إلى شاطئ الإسكندرية نظير دفع مبالغ رمزية وتتحمل اللجنة النقابية وإدارة الخدمات الاجتماعية دفع باقى تكاليف رحلة العامل وأسرته إلى المصيف.

وتهدف هذه اللقاءات فى غرس القيم الجماعية والثقافية المشتركة بين سكان المدينة حتى يتحقق لهم التضامن الاجتماعى والتماسك داخل مدينة كيما الصناعية.

ج- المشاركة الاجتماعية، تحرص اللجنة النقابية فى شركة كيما على المشاركة فى الحياة الاجتماعية للمدينة الصناعية، وذلك من خلال المشاركة فى فض المنازعات والخلافات بين العمال وبعضهم من ناحية، وفض المنازعات بين العمال وأسرهم من ناحية أخرى.

وكما يقول أحد القادة النقابيين بمدينة كيما أننا لا نقوم بفرض جزاءات أو عقوبات أثناء فض المنازعات لكننا نقوم بدور المشاركة الاجتماعية فى حياة المدينة، حتى يشعر إخواننا العمال أننا نتقدم إليهم فى ديارهم لحل شكواهم وفض خلافاتهم الزوجية، ونحن ندرك بقيامنا لهذا العمل أننا نقرب روح التماسك الاجتماعى بين السكان فى المدينة.

كما تشارك اللجنة النقابية فى الأفراح وحفلات الزفاف والمناسبات الاجتماعية داخل المدينة الصناعية، وكذلك المشاركة فى حالات الوفاة التى تلحق بالأسر داخل المدينة، وتعمل على نقل جثث الموتى إلى حيث الموطن الأصلى إذا رغب أهل الميت فى دفنه فى محل إقامته الأصلى، كما أنها تقوم بمصاريف الجنازة والانتقالات.

كما تقوم اللجنة النقابية بالمشاركة الاجتماعية فى أوجه مختلفة منها زيارة المرضى من العمال وتقديم الهدايا لهم، والعمل على مباشرتهم أثناء مرضه، كما تقوم اللجنة النقابية برفع القضايا العمالية أمام المحاكم والتى ترى فيها أنها لصالح المصلحة الجماعية للعمال، كما تقوم اللجنة النقابية بحل الخلافات التى تنشأ بين العمال ورؤسائهم فى مجال العمل، ويرى النقابيون فى مدينة كيما أن مثل هذه الخلافات فى محيط العمل لا تتم عن الطريق الرسمى كمواجهة بين الإدارة والتنظيم النقابى، ولكنها تعتمد فى المحل الأول على الاتصالات والعلاقات الشخصية التى يتمتع بها القائد النقابى فى حل مشكلات العمال فى محيط العمل، وإكراما للعلاقات الطيبة قد يتغاضى كثير من هؤلاء الرؤساء فى العفو عن العمال التابعين لهم، مع التعذير بعدم العودة للأعمال التى توقعهم تحت طائلة الجزاء العقابى فى محيط العمل.

ولهذا يلعب التنظيم النقابى دورا أساسيا فى حياة العمال الاجتماعية وأسرهم

داخل المدينة الصناعية كما أن دور النقابة قد يكون فى كثير من الأوقات محل الحديث بين العمال وأسرهم داخل المترل أو عن الدور الذى تقوم به النقابة فى حياة المدينة، وأوجه الخدمات التى تقدمها لحياة العمال وأسرهم. ولهذا تعمل النقابة كتنظيم اجتماعى على تماسك العمال والأسر داخل المدينة الصناعية، كما أنها تعمل على رفع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعمال من خلال البرامج التى تقدمها لسكان المدينة.

الفصل السادس

المظاهر الثقافية للتصنيع والتحضر

مقدمة

بعض المظاهر الثقافية المرتبطة بالتصنيع والتحضر

عرض موجز لأهم نتائج الدراسة

المظاهر الثقافية للتصنيع والتحضر

«تتمتـــع المدن بطاقات وقدرات غير
متناهية من اجل التكيف مع الظروف
الجديدة للحياة»[1].

لويس ممفرد

مقدمة:

إذا كان التحضر يرتبط بالتصنيع فى كثير من النواحـــى إلا أنهمـــا متغـــيران مستقلان عن بعضهما، ففى بعض البلاد سار التصنيع مع التحضر جنبـــا إلى جنـــب وتطورا معا، وفى بعض البلاد الأخرى مازال التحضر والتصنيع يتطوران وينموان معا، وقد يزداد نمو أحدهما عن الآخر، ومن ناحية أخرى قد يوجد التحضر فى بعض البـلاد دون أن يوجد التصنيع كما هو الحال فى الصين مثلا إذ ظهرت المدن الكبـــيرة دون أن تقوم فيها أية صناعة. كذلك قد يوجد التصنيع دون أن توجد درجـــة عاليـــة مـــن التحضر، ومن ثم يتميز التصنيع عن التحضر ولا يمكن استخدام أحـــد المصطلحـــين محل الآخر.

والعلاقة بين التحضر والتصنيع علاقة غير واضحة نوعـــا مـــا، لأن بعـــض خصائص التصنيع مثل تقسيم العمل الدقيق قد يوجد فى كل البلاد غـــير الصناعيـــة نسبيا، وقد لا يكون من السهل وجود نظام لتقسيم العمل أكثر تفصيـــلا وتركـــيزا وشمولا من ذلك النظام الذى يتطلبه نظام الطوائف الذى استمر عدة آلاف من السنين دون أن توجد معه أية درجة هامة من التحضر والتصنيع.

ومن الجدير بالذكر أن الانفجار السكانى قد يؤدى إلى التحضر، لأن الزراعـة لا تستطيع امتصاص القوىٰ العاملة كلها خاصة إذا كانت الزراعة كثيفة. وفى إفريقيـا كما فى أمريكا اللاتينية تتبع الأساليب التقليدية فى الزراعـــة ورعـــى الماشـــية علـــى مساحات ضيقة من الأراضى.

---

(1) Walter Bor, The Making of Cities, Leonard Hill, London, 1972, p. 3.

ومع زيادة عدد السكان تتدهور القدرة الإنتاجية للأراضى ويؤدى هذا بدوره إلى هجرة الريفيين، وتكون هذه الهجرة هى السبب فى التحضر داخل المراكز الصناعية الجديدة [1].

ويؤكد ذلك ما جاء فى تقرير لهيئة الصحة العالمية بصدد مشكلات السكان فى الدول الزراعية حيث ينص على أن السبيل إلى الخروج من هذا المأزق هو إفساح المجال أمام موارد أخرى غير الموارد الزراعية لإعالة السكان جملة[2].

ويرتبط التصنيع بالتحضر من حيث كونه عاملاً أساسيًا فى نشأة المراكز أو المستوطنات Settlements الكبيرة السريعة النمو وسببًا قويًا نشيطًا من أسباب عمران المدينة ونموها مساحة وسكانًا. فالتصنيع فى ذاته عملية تنمية لإمكانيات الإنتاج الصناعى من جهة، وتنمية لقدرات الفرد الإنتاجية فى الميدان الصناعى من جهة أخرى، وينعكس ذلك على تنويع الإنتاج بإدخال صناعات جديدة والتفنن فى إنتاج مختلف السلع، كما أنه ينعكس أيضًا بشكل ملحوظ على ارتفاع مستوى معيشة الفرد فى المدينة الأمر الذى يجعلها مركز جذب لعديد من المهاجرين الذين يبغون الحصول من أعمالها المستديمة على أجور منتظمة. وهكذا نجد ان التصنيع كعملية اجتماعية شاملة قد تضمن عمليات اجتماعية فرعية كنشأة المراكز الحضرية، وعمران المدينة والهجرة من الريف إلى الحضر[3].

وقد قام التصنيع بدور أساسى فى خلق وتكوين مدينة كيما الصناعية كما أن دخول التصنيع إلى المنطقة قد غير من المعالم الإيكولوجية لها وأصبحت المعالم الإيكولوجية الحديثة لمدينة كيما تماثل إلى حد كبير المعالم الإيكولوجية السائدة فى البيئات الحضرية. وأصبحت مدينة كيما –فى واقع الأمر– مكانًا لجذب العديد من الأيدى العاملة، وذلك لتوفر فرص العمل المستديمة بالمنطقة الصناعية، والتى جعلت هؤلاء العمال المهاجرين إليها يشعرون أن التحاقهم فى مثل هذه الأعمال سيحقق

---

(1) Gerald Breese, Urbanization in Newly Developing Countries, Prentice Hall, Engle-Wood Cliffs, N. J., 1965, pp. 51- 52.

(2) دكتور حسن الساعاتى، التصنيع والعمران، دار المعرفة، القاهرة ١٩٥٨، ص١٠.

(3) دكتور حسن الساعاتى، نفس المرجع السابق، ص٤٠.

مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية من أجل الحصول على دخل اقتصادى منتظم، يحفظ لهم ارتفاعًا فى مستوى المعيشة داخل المدينة.

والتصنيع باعتباره عملية اجتماعية، تضمن فى ذاته نشأة المدينة الصناعية وعمرانها، كما أتاح التصنيع فرصًا ومجالات عديدة أمام جميع المهارات والقدرات الشخصية للالتحاق بمجالات العمل المختلفة بالمنطقة. وبذلك كان من أهم ملامح التغير بالمنطقة بعد دخول التصنيع إليها، ونشأة المدينة الصناعية أن تعددت مجالات العمل أمام جميع الأشخاص والمهارات، حيث أن مجالات العمل كانت مقصورة فى الماضى على بعض الأعمال البسيطة التى لا تتعدى حدود الزراعة البسيطة، وصيد الأسماك، وتجارة بعض الأعشاب الطبية، والمواد النباتية.

وظهرت مصاحبات التصنيع من خلال تقسيم العمل، وارتفاع مستويات الدخول الاقتصادية، بأن تميزت ملامح حياة التحضر على مدينة كيما بظهور الفردية والمهارات الشخصية، التى أصبحت المعيار الأساسى للالتحاق والاستمرار فى أداء العمل، وعلى هذا الأساس فإن استمرارية طموح المصالح الشخصية فى مجتمع المدينة جاء على حساب المصلحة الجماعية التى كانت ترعى شئونها ومصالحها العائلية الممتدة قبل مراحل التغير الصناعى فى المنطقة.

وكما سبق أن ذكرنا فإن موجات الهجرة إلى مدينة كيما من المناطق الحضرية المختلفة، والمناطق الريفية، جعلت هناك اختلافات فى التركيب الاجتماعى للمدينة، حيث تميزت بالجماعات الاجتماعية المتمايزة فى الأصول والانتماءات الإقليمية، الأمر الذى يجعل الإحساس بالفردية لدى بعض المقيمين فى المدينة أمر فرضته طبيعة الحياة الحضرية فى مدينة كيما. إلا أن هؤلاء الأشخاص -وعلى وجه الخصوص- من ينتمون إلى أصول ريفية يميلون إلى الانضمام فى بعض المنظمات الطوعية والروابط الإقليمية، وهى التى تقلل من شدة شعورهم بالاغتراب فى منطقة العمل. إلا أنه لوحظ على هؤلاء الأشخاص الريفيين، أن رغبتهم فى الانضمام إلى مثل تلك الروابط الإقليمية قد لا يجدون عناء كبيرًا فى البحث عن مسكن ملائم لهم. غير أنه بعد مرور عدة أعوام داخل المدينة، قد يجد هؤلاء الأشخاص أن النزعة الفردية والتخلى عن مصالح الروابط الجماعية تبدأ فى السيطرة على سلوكهم داخل المدينة الصناعية.

والمدينة تجذب عددا كبيرا من الباحثين لدراسة معالمها الاجتماعية والاقتصادية، والخصائص الحضرية التي تميزها عن غيرها من التجمعات الإنسانية. وقد تطورت مجالات البحث والدراسة حول المدينة، وظهرت هناك نماذج متعددة من الأبنية الحضرية التي تختلف فيما بينها من حيث أبنيتها ووظائفها نذكر من هذه النماذج ثلاثا أساسية هي:

النموذج الأول: ويمثل مجتمع المدينة البلدة Town استيطانا حضريا ضم منطقة ريفية كبيرة ذات أبعاد محددة، ويرتبط بالقرى المجاورة ارتباطا وظيفيا حيث تتركز فيه مراكز خدمات هذه القرى. كما يعتبر فى نفس الوقت سوقا تجاريا تتبادل فيه المنتجات الزراعية والصناعية، بالإضافة إلى أن المدينة البلدة تزخر بأجهزة الخدمات الترفيهية والفنادق والمطاعم ودور العبادة والمدارس ودور النشر، كما أنها تباشر الوظائف السياسية والإدارية.

النموذج الثانى: ويتمثل فى المدينة الحضرية City وهى استيطان حضرى يضم جماعات من الريف والحضر. وتتعدد فيها الاختلافات بين المدينة البلدة والقرية، وهذا الاختلاف يكون فى الدرجة وليس فى النوع، ويتضح فى تعدد البيئات والثقافات والطبقات فهى وحدة وظيفية متعددة تماثل المدينة البلدة إلا أن وجه التمييز بينها و المدينة البلدة يتحدد فى أن هناك وظيفة واحدة أساسية تضم مجموعات فرعية تخصصية. بحيث تظهر الوظيفة الأساسية كعامل مميز لها بينما تعتبر الوظائف الأخرى المتفرعة منها كوظائف ثانوية. فالمدينة تمثل نسقا معقدا من البناء الاجتماعى، ويزداد هذا البناء تعقيدا كلما نما حجم المجتمع وزادت كثافته وتعددت الوظائف والمهن.

النموذج الثالث: ويتمثل فى المدينة العاصمة Metropolis وفى هذا الشكل أو النموذج تتضح ظواهر التباين والتخصص وتعدد الأدوار فى أقصى درجاتها[1] .

وتتضح مظاهر التحضر فى المجتمع عندما تبدأ خصائص المجتمع الحضرى فى الظهور لتحل محل الخصائص الريفية وتؤثر فيها، كما تؤثر فى الحياة الحضرية ذاتها. فالمجتمع الحضرى يتميز بكبر الحجم وزيادة عدد السكان والأخذ بالأساليب

---

(1) Emerys J[illegible] Towns and Cities, Oxford University Press, 1966. pp. 104- 105.

التكنولوجية الجديدة، وانتشار مظاهر الحراك السكاني والحياة العلمانيــــة، ومظــاهر الفردية. كما يرتكز الاقتصاد الحضرى على أساس معقد من تقسيم العمــل، وهــذه المظاهر جميعها عندما تظهر فى المجتمع فإنها تغير من أساليب الحياة فيه ويمكن أن يطلـق عليه مجتمعًا حضريًا. وهذا المجتمع يؤثر فى حياة الناس خارج حدوده ويتطور فى عملية دينامية مستمرة وبهذا الأسلوب تصبح للمناطق المتحضرة أكثر تحضرًا، ولذلــك فإنــه عندما يستخدم مصطلح متحضر Urbanized فإنه يفسر ببساطة انتشار الاتجاهـــات الحضرية بين سكان المجتمع [(١)].

ولما كانت الدراسة الراهنة تكشف عــن الأبعــاد الاجتماعيــة للســلوك الحضرى داخل مدينة كيما الصناعية، باعتبارها إحــدى المراكــز أو المســتوطنات الحضرية Urban Settlements التى نشأت نتيجة التصنيع فى منطقة جنوب أســوان، فإنه يمكن أن نشير إلى بعض مظاهر السلوك الاجتماعى المرتبط بالحضرية من خــلال بعض العمليات الثقافية المرتبطة بحياة المدينة الصناعية.

بعض المظاهر الثقافية المرتبطة بالتصنيع والتحضر:

جذبت مدينة كيما الصناعية مجموعات كبيرة، مختلفة فيما بينها فى المواطــن الأصلية للإقامة، وفى الانتماءات الإقليمية والعرقية، كما أنهــا مختلفــة فى الــتركيب الاجتماعى بين سكانها فى المستويات التعليمية والمهارات والخبرات والأساس الثقــافى لكل جماعة وكل تلك العوامل اللامتجانسة Heterogeneity قد أظـــهرت الفــروق والاختلافات الاجتماعية والثقافية بين الجماعات المهاجرة من ناحيــة وبــين أهــالى المنطقة من أبناء محافظة أسوان والجماعات النوبية من ناحية أخرى.

قد حاولت الدراسة الراهنة أن تكشف عن نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى تعيشه المدن الجديدة New Town المتمثلة فى مدينة كيمــا الصناعيــة. وحيث أن المدينة تضم مجموعات عرقية متباينة، فإن الدراسة حاولت الكشــف عــن مدى التكامل والتوافق الاجتماعى والثقافى داخل المجتمع الجديد.

---

(١) Lowis Wirth; Urbanism as a way of life, Op. Cit., pp. 149- 150.

وعلى أية حال فإن درجات التكامل الاجتماعى للبناء الحضرى لمدينة كيما الصناعية يعتمد فى المجال الأول على العلاقات الاجتماعية القائمة بين الجماعات والتى تتم من خلال عمليات التكيف والتمثيل الثقافى بين الجماعات. إلا أن الإدارة الصناعية فى منطقة كيما باعتبارها تتحمل المسئولية الأولى فى مباشرة مجتمع المدينة للقيام بوظيفته الاجتماعية داخل المنطقة الصناعية. فإنها تحرص دائمًا على خلق نوع من التكيف المخطط Planned Acculturation يتم بين الجماعات الاجتماعية فى مدينة كيما، وفى هذه الحالة يجد الأفراد انفسهم محاطين بالخدمات التى تقدمها الإدارة الصناعية، والتى تتمثل فى الخدمات التعليمية (مثل التعليم الابتدائى، والشروع حاليًا فى إنشاء مدرسة إعدادية داخل مدينة كيما، وكذلك خدمات المواصلات لنقل التلاميذ من المدينة الصناعية إلى مدارس مدينة أسوان فى المراحل الثانوية أو ما يعادلها، وكذلك تقديم الخدمات التعليمية المرتبطة بقطاع الصناعة والمتمثلة فى خدمات معهد كيما العالى للتكنولوجيا، وكذلك القيام بالخدمات العمالية المتمثلة فى إقامة الدورات التدريبية للعمال لاكتساب المهارات والقدرات الفنية والتكنولوجية). وغير ذلك من الخدمات الصحية والإسكان والترفيه والمواصلات وغيرها.

لذلك فإن الأفراد والجماعات المهاجرة من مناطق مختلفة أثناء تلقيهم لهذه الخدمات التى يحتاجون إليها يعتادون تدريجيًا على تقبل نمط جديد من الحياة يقوم أساسًا على الشعور بأن هناك فرقًا بين حياة الريف والحياة فى المجتمع الصناعى، وبذلك يشعرون أن هذه الخدمات تعمل على ذوبان الفوارق الانتمائية بين الجماعات أو على حد قول أحد الإخباريين:

«إن الخدمات اللى بتقدمها كيما للناس هنا بتخلى كل الجماعات تنصهر فى بعضها وتحس إنها مرتبطة مع بعضها من اجل مصلحة كيما».

ويدلل هذا التعبير على أن الإدارة الصناعية تعمل كل ما فى وسعها من أجل أن ينتمى جميع أفراد المجتمع إلى المصلحة العليا لمدينة كيما والمنطقة الصناعية.

وفى دراسة حول مدينة "سان كريستوبال San Cristobal" لوحظ أن التكيف المخطط اشتمل على إعداد الطرق المؤدية إلى المراكز الرئيسية الحضرية، وذلك

لربط التجمعات السكانية لجماعات الهنود المنتشرة فى أماكن عديدة بالمدينة، كذلك إقامة المراكز التعليمية ومراكز التدريب المختلفة، وإنشاء المدارس وتزويدها بالمدرسين، وإنشاء مراكز الرعاية الثقافية والصحية، وقد استهدفت هذه الخدمات رفع مستوى المعيشة لأهالى مدينة سان كريستوبال من ناحية، وربطهم بالمجتمع المكسيكى الكبير من ناحية أخرى[1].

ويساعد هذا التكيف المخطط على بناء نوع من العلاقات الاجتماعية المتمايزة بين الجماعات والفئات المهنية المختلفة، حيث أن الأفراد يكونوا مدفوعين إلى أن يؤدوا أدوارا خاصة فى تلك المناشط والمجالات حتى تبرز كل جماعة دورها ومركزها من خلال الأدوار التى يؤديها أفراد الجماعة فى النشاط الكلى، وهى التى تشجع فى النهاية على قيام عملية التمثيل الثقافى.

ويرى مايكل بانتون M. Banton أن اصطلاح التمثيل الثقافى Assimilation إنما يطلق على العملية التى تنتمى فيها جماعات من أصول سلالية أو ثقافية مختلفة، يعيشون معا، ويسودهم شعور بالتضامن فيما بينهم، وتتميز علاقاتهم بالتكيف لاكتسابهم خصائص ثقافية مشتركة Common Culture فيما بينهم. كما يرى من ناحية أخرى، أن التمثيل الثقافى هو نوع من المشابهة فى الفكر والمطابقة فى انماط السلوك والمشاعر والمعتقدات، وكذلك التماثل فى العادات بين الأفراد والجماعات، أما التكيف فهو العمليات التى من خلالها يقوم الأفراد أو الجماعات بالتكيف الضرورى للتوافق مع النظام الاجتماعى الذى يعيشون فيه.

ويرى بانتون أنه لكى تصل الجماعة إلى مرحلة التكيف أو الاكتساب الثقافى Acculturation يجب أن تزداد العلاقات بين الجماعات ويتسع نطاق الاتصال المنظم، والذى يؤدى إلى ضعف حدة التنافس والصراع بين الجماعات فى بادئ الأمر حيث يتكيف من هم أكثر اتصالا ببعضهم ومن ثم تدخل العلاقات مرحلة التمثيل الثقافى [2].

---

(1) Miguel Leon, Ethnic and Cultural Pluralism in the Maxican Society Boulevard de Waterlow, Bruxelles, 1957, pp. 469- 470.

(2) Banton, M., Race Relations, The Camelot Press, ltd., London, 1969, pp. 302- 303.

كما يرى جورج فوستر George Foster أن استخدام مصطلح الاكتساب أو التكيف الثقافى Accultration لم يستخدم إلا فى بداية القرن العشرين وبالتحديد فى عام ١٩٣٠ على أيدى بعض الأنثروبولوجيين فى الولايات المتحدة الأمريكية، وهو يعنى تلك العمليات التى تحدث عندما تلتقى ثقافتين متباعدتين عن طريق الاحتكاك الثقافى Contact فيما بينهما، وتظهر نتيجة لذلك درجة واضحة من التغيرات الثقافية فى إحدى هاتين الثقافتين أو فى الاثنين معا.

وتلك العمليات الثقافية تعمل على نمو نظرية التكيف الثقافى من ناحية، كما أنها تساعد على فهم وتحليل مواقف الاحتكاك الثقافى من ناحية أخرى[1].

كما يرى فوستر أن أهم معوقات Barriers التغير الثقافى تتمثل فى سيطرة القيم والاتجاهات التقليدية بين الأفراد، كذلك التمسك بالقدرية Fatalism أى الاعتقاد المطلق بأن كل ما يتغير فى المجتمع ليس للتخطيط دور فيه وإنما نتيجة للقضاء والقدر، وكذلك التمركز الثقافى حول الذات، والكبرياء والكرامة Pride and Dignity عند الأشخاص وكذلك معايير الاحتشام Norms of Modesty التقليدية للسلوك، كل هذه العوامل تعوق إلى حد ما من عمليات التكيف والتمثيل الثقافى[2].

وإذا كان التصنيع والتحضر من العمليات الأساسية التى تعمل على تغيير الحياة الاجتماعية والثقافية، فإن عمليات التكيف والتمثيل الثقافى يظهران من خلال النتائج المترتبة على دخول التصنيع فى مدينة كيما باعتبارها مجتمعا يضم مجموعات انتمائية وجماعات عرقية متباينة الأصول والخصائص الثقافية.

وكما سبق أن ذكرنا ان عمليات التكيف المخطط فى مدينة كيما تساعد إلى درجة كبيرة على اتساع نطاق العلاقات المباشرة بين العمال والتى تساعدهم على التكيف.

وعموما يظهر التمثيل الثقافى فى مدينة كيما نتيجة لتأثير الجماعات الاجتماعية الوافدة من المناطق الحضرية والتى حملت معها قيم واتجاهات وانماط من

(1) George M. Foster, Traditional Change, Harper & Row Publishers, New York, 1962, p. 25.

(2) Ibid; pp. 64- 69.

السلوك جديدة إلى حد ما عن المنطقة ولذلك حاول المقيمون الأصليون من أبناء محافظة أسوان وجماعات النوبة أن يتمثلوا ببعض المظاهر الثقافية التى تميز الجماعات الوافدة من المراكز والمناطق الحضرية كالقاهرة والإسكندرية وعواصم المحافظات المختلفة وذلك بإعداد مساكنهم وتأثيثها بالنمط الحضرى المعهود فى المدينة.

كما أظهرت الدراسة الحقلية أن أوجه التمثيل الثقافى لا تتم فى التمثيل بناحية المسكن فقط وإنما هناك بعض المظاهر التى تم اكتسابها والتمثل بها من الجماعات الوافدة ومنها الزى مثلا، حيث وجدت الجماعات الوافدة من المناطق الريفية إن أزيائها التقليدية لا تساعدها على الحركة فى العمل الصناعى، وبالتالى لا مفر من قبول التمثيل فى الملابس بملابس الجماعات الوافدة من المناطق الحضرية، لأن الجماعات المنتمية إلى أصول ريفية لا ترتدى الزى المميز للمناطق الحضرية وهو البنطلون والجاكت فى أوقات العمل الرسمية فقط، وإنما اعتادت عليه واتخذته الزى المناسب فى كافة الأوقات.

كذلك من أهم التغيرات الثقافية التى طرات على المجتمع الصناعى داخل مدينة كيما التغير فى دور المرأة التقليدى، حيث أظهرت الدراسة الحقلية أن وضع المرأة أخذ فى التحسن تدريجيا فى مدينة كيما وخصوصا بعد هجرة المرأة الحضرية إلى مراكز العمل الصناعى فى أسوان، حيث بدأت المرأة الأسوانية فى الخروج إلى العمل الصناعى والالتحاق ببعض الوظائف المدنية فى المصالح، ومؤسسات الدولة. وكانت النظرة إلى المرأة فى مجتمع أسوان عموما أنه من العيب أن تخرج المرأة إلى الالتحاق فى الوظائف الحكومية. كما أن مكانة المرأة الاجتماعية كانت تحدد من خلال قيامها بدورها كزوجة منجبة للأطفال فى منزل الزوجية.

أما الآن فقد تمثلت المرأة الأسوانية ثقافيا بالمرأة الحضرية المهاجرة إلى أسوان فى كافة القيم والاتجاهات المتعلقة بالعمل فيما يتصل بخروج المرأة وتشجيعها على خوض ميادين جديدة للعمل. ويدل على ذلك أيضا خروج المرأة الأسوانية وذهابها إلى شواطئ المصيف بمدينة الإسكندرية ضمن الرحلات الصيفية التى تنظمها إدارة الشركة. ولأول مرة بعد دخول التصنيع فى منطقة أسوان وتغير القيم الثقافية لدى

الأسوانيين والنوبيين، يسمح للمرأة الآن بالجلوس على شاطئ المصيف بين المصطـلفين. حيث أن الأفكار والقيم التي كانت سائدة قبل ذلك، كانت لا تعيب المرأة وحدهـا إذ ذهبت لمثل هذه الأماكن وإنما كانت تعيب الرجل أيضا. ولذلك حاول سكان أسوان والجماعات النوبية تمثيل الجماعات الحضرية ثقافيا في كثير من مجالات الحياة الاجتماعية. كما بدأوا ينظرون نظرة أخرى فيما يتعلق بقضاء وقت الفراغ في مجتمع مدينة كيما، وذلك مثل الذهاب إلى الأندية الموجودة داخل المدينة، والذهاب لمشاهدة الأفلام السينمائية، والعروض المسرحية، وكلها أمور كانت لا تتم في الحياة التقليدية قبل دخول التصنيع إلى المنطقة.

أهم نتائج الدراسة:

أدى ظهور المدن والتجمعات الحضرية إلى مزيد من الجهد لدى الباحثين، للوصول إلى تنميط تلك المجتمعات الجديدة، والتي تختلف في نشأتها من مدينة إلى أخرى. ويهتم الباحثون على وجه الخصوص بالمجتمعات الحضرية أو التجمعات السكانية التي نشأت نتيجة لعمليات التصنيع والتي يطلق عليها ما يسمى "بالمدن الصناعية" وهي تمثل نوعا جديدا من التجمعات السكانية تتباين فيه كافة جوانب الحياة الاجتماعية نظرا لاختلاف تركيبها الاجتماعي المورفولوجي من الريفيين والحضريين الذين يتجمعون للإقامة في مكان واحد.

وعلى هذا الأساس تعمل الصناعة في بداية نشأتها على إنشاء المجتمعات المحلية، أي أنها تعمل على إقامة المدن الجديدة New Town التي تتوفر فيها كل الخدمات التي يحتاج إليها العمال واسرهم من أسواق ومدارس ودور للترفيه وغير ذلك.

ولما كانت الدراسة الراهنة حول مدينة كيما الصناعية بأسوان هي دراسة من النوع الكشفي Explaratory تستند إلى بعض التساؤلات حول طبيعة الحياة الاجتماعية داخل مدينة كيما، فإن الدراسة من خلال معالجة موضوع التغير الإيكولوجي بالمنطقة، وأهم الخصائص الاقتصادية، والحياة الاجتماعية والثقافية بالمدينة قد توصلت إلى نتائج نوجز أهمها فيما يلي:

أولا: إن ارتباط التصنيع بنشأة مدينة كيما، يؤكد على أن المدينة تبرهن على حداثة تكوينها إذا ما قورنت بالمجتمعات الحضرية التقليدية الموجودة منذ زمن بعيد. وبناء على ذلك، أن مدينة كيما لم تظهر بشكل تلقائى وإنما كان للتخطيط المقصود الدور الكبير فى ظهورها. وبذلك أدى ظهور المدينة ونشأتها فى تلك المنطقة إلى تغير إيكولوجى فى طبيعة المنطقة الجنوبية من اسوان، وبالتالى صاحب هذه التغيرات الإيكولوجية، تغيرات ديموجرافية فى التركيب السكانى للمنطقة ككل. حيث أن المدينة تميزت فى تركيبها الاجتماعى بالجماعات المهنية المتعددة المهارات والقدرات الخاصة من ناحية، وكذلك تمايز تلك الجماعات فى انتماءاتها الإقليمية والأصولية المختلفة من ناحية أخرى.

ثانيا: كشفت الدراسة فى مدينة كيما أن التصنيع فى المنطقة والتحاق عدد كبير من السكان للعمل الدائم والمنتظم فى مجال الصناعة قد حفظ لهم الحياة الاقتصادية الكريمة، كما أدى التحاقهم بالصناعة إلى رفع مستوياتهم المعيشية داخل المدينة. ويمكن القول أن الصناعة بوضعها الحالى قد أحدثت تغيرا اقتصاديا فى المنطقة خاصة على أهالى محافظة أسوان والجماعات النوبية التى كانت تقيم بالمنطقة قبل بداية دخول التصنيع إليها، ويظهر ذلك من خلال الأجيال الحالية، والتى ترى أن مهن الآباء التقليدية لم تحظ بالقبول لدى جيل الأبناء، ويرجع ذلك إلى العوامل الآتية:

١- اتساع نطاق الاختيار المهنى عن ذى قبل، وذلك بدخول مشروعات التصنيع إلى المنطقة، وقيام مؤسسات الخدمات واتساع نطاق العمالة.

٢- انخفاض العائد من المهن التقليدية كصيد الأسماك، والتجارة وأعمال الخدمات فى كل من القاهرة والإسكندرية، إذا ما قورن العائد من العمل فى مشروعات التصنيع من ناحية، واستقرار الإقامة فى الموطن الأصلى من ناحية أخرى.

٣- أدى عامل التقليد او المحاكاة لأولئك الذين يحتلون الوظائف القيادية والفنية والإشرافية داخل الصناعة من أهالى الوجه البحرى بالأهالى من أبناء أسوان والنوبة أن أصبحوا أكثر اهتماما عن ذى قبل بتعليم أبنائهم حتى يشغلوا هذه الوظائف مستقبلا من ناحية، وإحساسهم بان فى تنصيب أولادهم فى مثل هذه المراكز سوف يحقق أهدافهم الاجتماعية والاقتصادية من ناحية أخرى.

وبذلك فإن الإنجاز التكنولوجى المتمثل فى وجود المصانع بمنطقة الدراسة فى مدينة كيما، والذى حققته مشروعات التنمية، قد جعل أهالى المنطقة يدركون لأول مرة أهمية الآلة التكنولوجية ، كما أدركوا أن إسناد الوظائف إنما يتم على أساس نوع من التخصص النسبى، فليس كل فرد يستطيع أن يقوم بما يفعله الآخرون، وذلك نظرا لتعدد الخبرات والمهارات المطلوبة للعمل الصناعى.

ثالثا: ترتب على النتيجة السابقة، أن دخول التصنيع إلى المنطقة قد غير من الأدوار الاجتماعية التى كانت تقوم بها العائلة فى المجتمع التقليدى. واصبحت الحياة الاجتماعية فى مدينة كيما الصناعية تتميز فيها الأسرة أو العائلة بنمط الأسرة الصغيرة التى تتكون من الزوج والزوجة والأولاد المباشرين. وبالتالى كشفت الدراسة الحقلية على أن وجود التصنيع وظهور مراكز جديدة للسلطة والقيادة أدى إلى ضعف الروابط القرابية من ناحية، وإلى اختفاء أو اندثار السلطة التقليدية للعائلة من ناحية أخرى. وحلت محلها نماذج جديدة للسلطة تمثلت فى الإدارة الصناعية لشركة كيما والتى تباشر إدارتها على مدينة كيما، وكذلك إحلال القانون الوضعى محل القانون العرفى الذى كان يحكم العائلات النوبية والأسوانية فى المنطقة.

رابعا: أدت الاختلافات فى التركيب الاجتماعى لمدينة كيما من فئات عمالية ومهنية مختلفة من ناحية، وإلى جماعات تنتمى إلى أصول إقليمية متباينة من ناحية أخرى، أن دفعت تلك الاختلافات بعض الجماعات إلى تكوين "الروابط الإقليمية" التى تجد فيها الجماعة إشباعا اجتماعيا ونفسيا داخل المجتمع الصناعى، وخصوصا بين الجماعات المهاجرة من المناطق الريفية والمجتمعات المحلية التى كان يشعر الفرد فيها بمكانته الاجتماعية، ومنزلته الاقتصادية بين أفراد جماعته الأصلية.

لذلك جاء قيام مثل هذه "الروابط الإقليمية الجديدة" بمثابة التعويض الذى سوف يشبع رغباتهم ويحقق لهم مطالبهم واحتياجاتهم النفسية والاجتماعية وقد يكون قيام مثل هذه الروابط ناشئا عن شعور الجماعة بالاغتراب فى المجتمع الصناعى.

خامسا: إن مدينة كيما الصناعية هى فى نهاية الأمر مركز حضرى أو مستوطنة حضرية Urban Settlement لأن خصائصها ومكوناتها لا تمثل المدينة

الكبيرة City التى تضم عددا من أوجه النشاط الاقتصادى والتجارى، مثل بقية المدن، وأن وظيفتها الرئيسية هى مكان للإقامة أعد لاستقبال العاملين الملحقين بالعمل فى مصانع شركة كيما، وأن إقامتهم داخل المستوطنة الحضرية لا يستمر إلا باستمرار التحاقهم بالعمل فى مصانع الشركة بالمنطقة. كما أن المدينة أو المستوطنة الحضرية بكل مبانيها هى ملك لإدارة الشركة، وليس للأفراد حق التملك داخل المنطقة. ولذلك يحرص جميع العاملين المقيمين من مختلف الفئات والجماعات الانتمائية على تأمين مستقبلهم ومستقبل أولادهم فى ترتيب إقامة جديدة لهم خارج منطقة كيما، حتى يواجهون بها ظروف المستقبل عند خروجهم من العمل الصناعى لأى ظرف من الظروف.

المراجع

أولاً: المراجع العربية.

ثانيًا: المراجع الأجنبية.

مراجع البحث

أولاً : المراجع العربية:

١- أحمد أبو زيد: البناء الاجتماعى، الجزء الأول، المفهومات، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة ١٩٧٠م.

٢- ــــــــ : البناء الاجتماعى، الجزء الثانى الأنساق، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٠٧م.

٣- ــــــــ : التصنيع والتغير الاجتماعى فى أفريقيا، المحاضرة الثالثة عشر من سلسلة المحاضرات فى العام الجامعى ٦٤/ ١٩٦٥، مطبعة جامعة الإسكندرية ١٩٦٥م.

٤- ــــــــ : الحركة النقابية والتحرر الأفريقى، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، إبريل ١٩٦٦م.

٥- ــــــــ : الحياة فى عالم مزدحم بالسكان، مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن، العدد الرابع، ١٩٧٨م، وزارة الإعلام، الكويت، عدد خاص عن "المشكلة السكانية".

٦- ــــــــ : أزمة البيئة، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع، العدد الرابع، ١٩٧٧م، وزارة الإعلام، الكويت، عدد خاص عن "الإنسان والبيئة".

٧- ــــــــ : الطريقة الأنثروبولوجية لدراسة المجتمع، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، المجلد العاشر، ١٩٥٦م.

٨- أحمد حسين دهب : طبوغرافية منطقة أسوان بعد إنشاء السد العالى، رسالة ماجستير غير منشورة من قسم الجغرافيا بكلية الآداب، جامعة الإسكندرية ١٩٧٧م.

٩- حامد عمار: اقتصاديات التعليم، سرس الليان، القاهرة، ١٩٦٤م.

١٠- حسن الساعاتى: التصنيع والعمران، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٥٨.

١١- حسين عمر: موسوعة المصطلحات الاقتصادية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٥م.

١٢- عبد الباسط محمد حسن: علم الاجتماع الصناعى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢م.

١٣- عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة "كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطات الأكبر"، مطبعة الشعب، القاهرة، ١٩٧٧م.
١٤- علية حسن حسين: التنمية نظريًا وتطبيقيًا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٧٧م.
١٥- فاروق محمد العادلى: الاجتماع والأنثروبولوجيا، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٠م.
١٦- فاروق مصطفى إسماعيل: العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٧٥م.
١٧- محمد خالد: الحركة النقابية بين الماضى والحاضر، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٧٥م.
١٨- محمد خيرى محمد على: توطين الصناعة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٥م.
١٩- محمد عاطف غيث: علم الاجتماع الحضرى، مدخل نظرى، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٢م.
٢٠- محمد عباس إبراهيم: الثقافات الفرعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥م.
٢١- محمد عبد الله أبو على: الصناعة والمجتمع، دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٧٤م.
٢٢- ــــــــــــ : نقابات العمال فى الكويت، مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، المجلد الثلاثون، ١٩٦٨م.
٢٣- محمد عبده محجوب: الكويت والهجرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٧٧م.
٢٤- محمد فهيم أمين: تاريخ الحركة النقابية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٦٤م.
٢٥- يسرى الجوهرى: جغرافية السكان، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٦م.

- التقارير السنوية:

١- اتحاد الصناعات بالجمهورية العربية المتحدة، الكتاب السنوى ١٩٦٣م، مطابع الإعلانات الشرقية، تقرير اتحاد الصناعة عن سنة ١٩٦٢م، القاهرة.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1- Babchuk, Nicholas and Thompson, Ralph V., The Voluntary Associations of Negros, In; Fuad Baali and Joseph S. Vandiver, (ed.) Urban Sociology, Appleton- Century- Crofts, New York, 1970.
2- Banton, M., Race Relation, The Camelot Press, Ltd, London. 1969.
3- Beals, Ralph L., and Hoijer, Harry; An Introduction to Anthropology, The Macmillan Company, New York 1959.
4- Bennett, John W.; The Ecological Transition, Cultural Anthropology and Human Adaptation, Pergamon press Inc., New York, 1976.
5- Bor, Walte; The Making of Cities; Leonard Hill, London, 1972.
6- Breese, Gerald. Urbanization in Newly Developing Countries; Prentice Hall, Engle- wood Cliffs, New Jersy, 1965.
7- Claude Levi- Stranuse; Structural Anthropology, Translated from The French By, Claire Jacobson and Brooks Grundfest Schoeph; Allen Lane the Penguin press, 1969.
8- Davis, Chester A., American Society in Transition, Meredith Corporation, New York, 1970.
9- Durkheim, Emile; The Division of Labor in Society, Translated from the French By. George Simpson, The free press, London, 1949.
10- Emery, Fred E. and Trist, Reic L.; Towards A Social Ecology; plenum publishing Company Ltd., London, 1972.
11- Foster, George M.; Traditional Cultures and the Impact of Technological Change, Harper & Row Publishers, New York, 1962.
12- Gibbs, Jack p.; (ed.) Urban Research Methods, D. Van Nostrand Company, Inc. New Delhi, 1966.
13- Gluckman, Max; Anthropolgical Problems Arising From the African Industrial Revolution; In. Aidan Southall. (ed.) Social Change in Modern Africa, Oxford University Press, London, 1663.
14- Gould, J. & Kold, W.; Adictionary of the Social Sciences; The Free press, New York, 1964.
15- Gutkind, Peter C. W. Urban Anthropology, Perspectives on "Third World" Urbanisation and Urbanism, Van Gorcum & Comp. B. V. Assen, the Netherlands, 1974.
16- Hawley, Amos H. and Steward, Julian H.; Human Ecology In, Internationl Encyclopedia of the Social Sciences, Vol. 3 the Macmillan Company & Free press, New York, 1972.




دار المعرفة الجامعية
طبع نشر توزيع